رد
على رد السقيفة

بقلم

السيد محمد الكاظمي القزويني

عفا الله عنه

الطبعة الثانية

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

مطبعة العرفان * صيدا

THE LIBRARIES

COLUMBIA UNIVERSITY

GENERAL LIBRARY

with most respectful I offer this book to
Prof. A. Jeffrey. Union Theological
Seminary 118 St. and Broadway,
New York, 27 N.Y

The Composer
Sayed Amir M. Al-Qazwini
BASRAH - IRAQ

رد على رد السقيفة

بقلم

السيد محمد الكاظمي القزويني

عفا الله عنه

(وما محمد إلا رسول قد خلت
من قبله الرسل افان مات او قتل
انقلبتم على اعقابكم ومن ينقلب
على عقبيه فلن يضر الله شيئاً
وسيجزي الله الشاكرين)
« قرآن كريم »

(بينا انا قائم فاذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج
رجل من بيني وبينهم فقال هلم فقلت اين قال إلى
النار والله ، قلت وما شأنهم قال انهم ارتدوا بعدك
على ادبارهم القهقرى ثم إذا زمرة حتى إذا عرفتهم
خرج رجل من بيني وبينهم فقال هلم قلت اين قال
إلى النار والله ، قلت وما شأنهم قال انهم ارتدوا
بعدك على ادبارهم فلا اراه يخلص منهم إلا مثل
همل النعم) (رسول الله «ص»)
اخرجه البخاري في باب الحوض من صحيحه
ص ٩٤ من جزئه الرابع

* الطبعة الثانية *

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

مطبعة العرفان * صيدا

BP
193
S3
٢

بسم الله الرحمن الرحيم

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ ثَانِيَ عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَنُذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ وَأَنَّ اللهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ . صدق الله العظيم — سورة الحج —

الحمد لله على آلائه وله الشكر على نعمائه وصلى الله على خاتم أنبيائه محمد وعلى آله الطاهرين خلفائه وعلى أصحابه الكرام التابعين له بإحسان

وقع في يدي كتاب (الرد على السقيفة) لعبد الله الحضرمي الذي يزعم مؤلفه أنه يرد به على كتاب (السقيفة) لفضيلة الاستاذ الشيخ محمد رضا آل مظفر) فحداني اسمه إلى قراءته قراءة من يتغاضى عن صغائر الهفوات ويدرأ تزييف الأقوال بالشبهات وكنت أمر في صفحاته الاولى على عبارات ترمز إلى غير هدى فتناديها أدلة المنطق فلا تعبأ بالنداء وما زلت انتقل من حقيقة نيرة ينكرها إلى مزية مجاهد خطير يجحدها حتى أشرفت على خاتمة كتابه كما وقفت على فاتحته فكانت نتائجه أشبه بالبناء على جرف هار

استهدف المؤلف بردوده الخالية إلا من التمويه أن يقرن نفسه بأعلام الفكر الإسلامي في القرن العشرين ويروم بكتابه المشتمل على الدعاوى المجردة أن يعتني به النقاد من أهل الفضل ليردوا عليه . لتكون حاله حال من بال (في بئر زمزم)

وليكن (الاستاذ) على ثقة من أني لم أكتب هذا الكتاب لأرد به عليه لأني على يقين بأن كتابه الذي لم يحو سوى الطنين السمج لا نليق العناية به وإنما أردت أن الفت نظر القراء الذين جار عليهم الدهر فلا يأتي عليهم يوم واحد إلا ويوقفهم أمام مثل هذا المؤلف من الذين أضلوا كثيراً بتحويرهم الحقيقة وقلبهم الأدلة الأمر الذي أقل ما يستتبعه فساد العقيدة واعوجاج الطريقة . وهما الداءان اللذان جد الغيارى على هذا الدين بما استطاعوا من إزالتهما عن هذه الامة التي بليت بأحزاب هؤلاء المتطفلين على الاسلام وأهله

تصفحنا كتاب الحضرمي وقرأنا كلماته فوجدناه كغيره من إخوانه يرى الحق الصريح في خصمه فيلوي عنه عنقه ويخلطه بجونه ليشوه سمعته ويرى الباطل في نفسه فيلبسه ثوب الهدى ليعيش باسمه

189166

فهو يريد في عصر الكهرباء والطاقة الذرية عصر استنارة العقول أن يصحح ماقامت به السقيفة من قلب الشريعة وإماتة السنة وسحق الحق ويريد من الناس أن يتبعوا قوله وينزلوا عند رأيه وإن كانا لا يمتان إلى الدين بنسب ولا يتصلان اليه بسبب وهيهات هيهات إلى الوراء. والحق مهما قل ناصروه في البداية فإن النصر حليفه عند النهاية .

حقا إنها لمأساة تستوجب اللوعة فلقد سمى هذا الرجل التمويه رداً والتكذيب للصحاح المحمدية الجياد تفكيراً حراً ورد آيات الكتاب رأياً صريحاً ومجرد الدعوى دليلا منطقياً والخروج عن الحجة التزاماً وبهذا النوع من الرد ضاعت القواعد المقررة للنقد وبهذا الاسلوب اضمحلت الاصول الموضوعة للرد .

ونحن نطالب القراء الكرام بجامعة الاخوة الدينية أن ينبذوا التعصب الآراء ويتركوا السير وراء شنشنة الأسلاف ويبحثوا بدقة وينتبهوا في يقظة فإنهم لا شك مسؤولون عن كل صغيرة وكبيرة — وعليهم أن ينظروا بعين صحيحة إلى ما اعتمد عليه الخصمان من الادلة الشرعية والبراهين المنطقية فإن هذا هو المعول عليه عند أهل العقول ولكن صاحب الكتاب لم يعتمد في رده على ما يعتمد عليه العقلاء فإنك تراه تارة يحتج على خصمه بما يرى ويهوى ومرة يعتمد فيه على ما يرويه أئمته من الحديث وأخرى على ما هو معلوم البطلان في مذهبه دون ان يشعر إلى بطلان ذلك كله في باب المناظرة إذ الخصم لا يكون حكما وما تفرد به لايكون حجة على خصمه المخالف له في الرأي والذي يتبرأ من مبدئه ورأيه ثم اني لم اعتمد في الرد على رده إلا على قواعد الخصم ودفع رده المزعوم على مقتضى اصوله وأقوال أئمته في الحديث والتفسير والتاريخ والسيرة لتقوم الحجة به عليه وليس من الممكن ولا بالمعقول أن الراوين لهذه الأحاديث من اقطاب اعلام السنة قديماً وحديثا في نقد الحديث كلهم جاهلون بأسانيد الحديث او كذابون يضعون الاحاديث إلا هذا الحضرمي وأضرابه ممن شبوا في هذا العصر على المدنية الغربية الزائفة وتربوا في أحضانها فخلبت أبصارهم بأصباغها ولعبت بأفكارهم بألوانها فشغلت أدمغتهم بالتراكيب المجردة والحكايات المموهة التي من شأنها تشويه رونق الحق الوضاء وكسف محيا الدين الحنيف وإذا كان حملة الحديث من علماء السنة كذابين كما يزعم هذا سقطت صحاح السنة عن آخرها لا خصوص ما ورد في فضل الوصي (ع) وآل النبي (ص) لاشتراك الجميع في العلة المسقطة وهي بلاهة الراوي أو غفلته أو كذبه أو فسقه أو خطأه وعليه فمن أين ياترى يأخذ الحضرمي أحكام دينه وأصول مذهبه اللهم إلا أن يرجع في ذلك إلى دين جديد فإن من يبتغي غير الاسلام دينا ليسوا بقليل ومن القبيح جداً أن تجر (الباء) فيما يرى ويهوى وفيما لا يرى ويهوى لا تجر

ونحن وأيم الحق نحترم الدليل ونستضيء بنور البرهان ونجل الاحاديث النبوية المجمع عليها

بين المسلمين أجمعين ونحتج بها في إثبات آرائنا كافة ونبرهن على صحتها بدلالتها فهلم الينا (ياستاذ) بما لديك من حجج معقولة وردود مقبولة عند أهل النظر لنذعن للحقيقة — أما انك تسير على طرق معوجة وخطوط متعرجة وتدلي علينا بالتمويهات والترهات فذلك ما نحن عنه بمعزل لا نحرك لمثلها قلما ولا نضيع في سبيلها وقتاً ولا خشية أن تنطلي بمرور الأيام على أذهان البله فيحسبوها يوماً — ما — كحقيقة راهنة لها أثرها وقيمتها

إذ من المؤكد ان المفتريات الملفقة والاكاذيب المنمقة إذا تناولتها الأقلام بالضبط — لابد — ان تصبح في بعض الأيام كحقائق عند الزعانف والأغرار لذا تجد الكثير من الناس مخدوعا بهذه المفتريات دون أن يشعروا إلى ما يفرضه العقل من التثبت والتحقيق تجاه تلك الآراء الفاسدة خاصة إذا كانت مخالفة للضمير والوجدان

—(الصحابي ومعناه)—

يقول الحضرمي وقد دفعتني غيرتي على اصحاب رسول الله (ص) أمراء المؤمنين ورؤساء المسلمين بما قد يشوه سمعتهم ويحط من كرامتهم والعجب كل العجب ممن تجاوز حده وتحدى منزلته فنصب نفسه لمعاداتهم والإساءة اليهم لأغراض شخصية أو للثأر والانتقام لا أدري قال اليهود في عيسى (ع) ما قالوا ورموه بما رموه وقال النصارى في عيسى (ع) ما قالوا واعتقدوا فيه ما اعتقدوا وقد افرطوا فوقف الاسلام بينهما وحكم حكما عادلا معتدلا في عيسى (ع) بلا إفراط ولا تفريط وجاءت طائفة فاعتقدت في علي ما اعتقدت وغالت فيه ما غالت فأفرطوا فوقف المنصفون المعتدلون اهل السنة بين الفريقين موقف الحكم العدل بلا إفراط ولا تفريط الخ

أقول فلينظر القارىء الكريم إلى هذه المقالات الخالية الوطاب إلا من الإفك والسباب فإنك تجدها عارية عن البرهان قد لف حبلها على غاربها وأرسلها سائبة ولو كان الرجل صادقاً في دعوى الغيرة لدفعته غيرته على رسول الله (ص) وعلى دينه بما يشوه سمعته ويحط من كرامته من الحكم على عدالة الصحابة اجمعين من غير دليل يقره الدين ويشهد به العقل ولم يكتم ما أنزل الله في أصحاب رسوله (ص) من البينات الناطقة بأن فيهم العدول وفيهم الاولياء والاصفياء والصديقون وهم علماؤهم وفيهم مجهول الحال وفيهم المنافقون اهل الجرائم والآثام والقرآن يقرر هذا بقوله تعالى « ومن اهل المدينة مردوا على النفاق لاتعلمهم نحن نعلمهم » ويقول تعالى « ولو نشاء لأريناكهم فلعرفتهم بسيماهم ولتعرفنهم في لحن القول » فلا يصح في منطق ان نسكت عن هذا الدخل الشائن لجوهر الدين وروحه الرفيعة ورسول الله (ص) اجل وارفع من ان يأمر بتعظيم المنافق واكرام الفاسق صاحباً كان او غيره ومن نسب اليه (ص) ذلك فقد شوه سمعته المتزهة واساء اليه (ص)

و إلى دينه (ص) وليست الصحبة بمجردها حرما لا تنال من اعتصم بها معرة ولا يمس بسوء. وإن ارتكب ما ارتكب فإن هذا شطط عن المنطق وتمرد على الحق وبعد عن الصواب وجملة القول ليست الصحبة قطعاً من موجبات الحكم بالايمان والعدالة وحسن الظن فيهم ولا توجب الاقتداء بهم وقد اجمع المسلمون كلهم اجمعون على ان الصحابي هو من لقي رسول الله (ص) وآمن به ومات على الاسلام كما اجمعوا على ان الايمان والعدالة امران كسبيان وليسا ذاتيين طبيعيين فالصحابي إذن كغيره من الناس لا يثبت إيمانه إلا بحجة ولا عدالته إلا ببرهان فمدولهم واجبو التقدير والاحترام واهل الجرائم والعظائم منهم لا وزن لهم ولاقيمة ولا كرامة لهم ولا احترام فإن الاسلام لم يأت باحترام المجرمين ولا إكرام الفاسقين كائنا من كان ومن قال غير هذا فقد خان الله ورسوله (ص) وجماعة المؤمنين إلا ان طائفة والاسف افرطت فيهم وهم الحضرمي واصحابه فحكموا بعدالة الصحابة اجمعين زعما منهم ان ذلك تقديس للنبي «ص»

وينسبون من أساء إلى بعضهم بجرح أو نقد أو تبين في امره إلى عدم التأدب مع أصحاب رسول الله ﷺ تارة و إلى الغلو اخرى ونحن إنما نسيء إليهم تقديساً لرسول الله ﷺ شأن الأحرار في عقولهم ممن فهم معنى التقديس والتعظيم للنبي ﷺ وتمسكا بالكتاب والسنة الحاكمين بوجوب الابتعاد عن الفاسق والمنافق بصورة عامة والتبرء منهم ووجوب التبين في اخبارهم ولا ريب في ان هذا هو المعنى الحقيقي لتعظيم النبي ﷺ وتقديسه وهو الذي يعضده المنطق العلمي والدليل الشرعي وبعد فهل يا ترى من الاعتدال ان نحكم على كل صحابي بالاعتدال وقد علمنا بوجود المقهورين فيهم على الاسلام كأبي سفيان وولديه معاوية ويزيد وعلمنا بوجود الداخلين فيه على غير بصيرة وعلمنا بوجود شاربي الخمور ومرتكبي الفجور وقاتلي النفوس فيهم بل كان فيهم المنافقون كما نطق به القرآن فليس من الحق والعقل إجلال من كان هذا شأنه في الموبقات لأنه صحب رسول الله ﷺ وانا لنأبى كل الاباء من ان نستمع لقائل يقول بوجوب تقديسه وتعظيمه فمن شاء فليحمر ومن شاء فليصفر فإنا لا نعدو كتاب ربنا وسنة نبينا ﷺ في ذلك أبداً.

تقول لا أدري

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة اعظم

ومن لا يدري لا ينبغي له أن يبني على عدم درايته علما ومن يدري حجة على من لا يدري وأما قولك وجاءت طائفة فاعتقدت في علي (ع) وغالت فيه فإن عنيت بها الطائفة الامامية فكان اللازم عليك أن تذكر لنا مورداً واحداً غالت الإمامية فيه في علي (ع) وهيهات ذلك فتلك كتبها قد ملأت الخافقين على كثرتها في فنون شتى فراجعها فإنك تجدهم بباصرة عينك إن لم تكن عليها غشاوة أنهم يتبرأون أشد البراءة من كل غال ومؤله لمخلوق.

تعرض الحضرمي لجملة من الآيات وزعم أنها واردة في حق الصحابة أجمعين وان الخطاب فيها لهم قصداً وبالذات وعقب ذلك بقوله فعلى هذا ينبغي لكل مؤمن كامل الايمان راسخ العقيدة أن يتأدب معهم ولايذكرهم إلا بخير على أنا لم نجد في شرعنا ولا في قرآننا ان المتأخرين مسؤولون عن المتقدمين عند الله بما عملوا و كسبوا « تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يعملون » ومن الأدب في حقهم تأويل ما وقع بينهم وما صدر عنهم بتأويل حسن ولا بد انه كان ناتجاً عن اجتهاد صواب أو خطأ والعصمة لا تكون إلا لنبي فمن ادعى العصمة لغير الأنبياء فهو مغال جاهل

﴿ آية كنتم خير أمة أخرجت للناس ﴾

أقول شغل الحضرمي مقدار صحيفتين أو أزيد بتكرار معان تعد من المعلومات الكاذبة على ظاهر اليد وأردفها بنقل الآيات ليرهب بها قلوب العامة ويوغر صدورهم وحذراً من أن تستلفت ذهن نفر ينصتون لها على غير هدى نلقى الكلمة الفاصلة التي تتساقط عندها تلك المعاني صرعى .

أما هذه الآية فيرد على الاستدلال بها وجوه - أولا - ان تخصيص عموم إطلاق الخطاب فيها بخصوص الصحابة - تخصيص بلا مخصص - فلا يجوز العدول لأجله عن عموم الخطاب لجميع الامة لوضوح بطلانه - وثانياً ان تخصيص الخطاب بهم ان كان لأجل وجودهم حين نزولها مع ان سبق وجودهم على غيرهم من فعل الله لا يحمدون عليه لزم أن يكون جميع الآيات الخطابية وغير الخطابية لهم قصداً وبالذات لاخصوص هذه الآيات لاشتراك الجميع في الجهة التي من أجلها كان الخطاب لهم (أعني وجودهم حين نزولها) واللازم باطل بالاجماع فإذا بطل هذا ثبت ان الخطاب عام لسائر الأمة .

وثالثاً لو كان الخطاب لهم قصداً وبالذات لزم خروج التابعين لهم بإحسان عن منطوق الآية فلا يكونون من خير أمة وذلك مناقض لقوله تعالى (والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه) فإن الخارج عن خير أمة ليس برضي عنه قطعاً لانتفاء الخيرية عنه بذلك الخروج وهذا باطل مثل ذلك في البطلان

- رابعاً - انه لو كان الخطاب في الآيات لهم لزم بطلان رسالة النبي ﷺ إلى جميع العالمين فتصبح رسالته خاصة بمن كان في عصره من اصحابه ويكون كل ما في القرآن من الخطابات لهم لا يدخل معهم في ذلك داخل ولا داخلة من المتأخرين أجمعين ويكون قوله تعالى « وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً » وقوله تعالى « وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين » وقوله تعالى لنبيه وصفيه ﷺ « قل يا أيها الناس اني رسول الله إليكم جميعاً » باطلا لا معنى له وليس له في الوجود صورة واللوازم كلها باطلة

– خامساً – ان الآية صريحة في أن العلة التي من اجلها صارت أمة النبي ﷺ خير امة كونها آمرة بالمعروف وناهية عن المنكر ومؤمنة بالله – وإلا لكان المشركون والكافرون من اليهود والنصارى وغيرهم من الملل الخارجة عن الاسلام من خير أمة لأنها ايضا من أمة النبي «ص» بضرورة الدين وهذا ما لا يقول بـه أحد من المسلمين فنجم من هذا كله أن الصحابي كغيره لا خير فيه إلا إذا كان مؤمناً بالله ورسوله «ص» وآمراً بالمعروف وناهياً عن المنكر –

– سادساً – بما اخرجه البغوي محيي السنة عند أهل السنة في تفسيره معالم التنزيل بهامش الجزء الأول مـن تفسير الخازن صفحة ٣٣٧ عند تفسير الآية قال فاما المخاطبون بهـذا من هم ففيه خلاف

قال وروى ابن جرير عن عمر بن الخطاب «رض» انه قال لو شاء الله تعالى لقال « انتم فكنا كلنا ولكن في خاصة من أصحاب رسول الله «ص» وهكذا قال الخازن في تفسيره صفحة ٣٣٧ من جزئه الأول وغيره من مفسري السنة وبعد هـذا كله كيف يتسنى لمتحذلق ان يقول ان الخطاب لهم قصداً وبالذات لا سيما وهو يرى إمامه عمر «رض» وهو أعرف منه بمفاد هذا الخطاب يصرح بأنها في خاصة من أصحاب رسول الله «ص» (١)

– سابعاً – لو سلمنا جدلا أن الخطـاب في الآية لهم قصداً وبالذات الا أنها مخصصة بآية الانقلاب على الاعقاب والمردود على النفاق وبحديث الحوض والبطانتين وحديث لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً شبراً من مقطوع الأحاديث والخاص يقضي على العام ويخصصه عنـد علماء الأصول من الفريقين فالآية من الحجة لنا عليك لا لك « أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب»

---

(١) ويقول البغوي في ص ٣٣٨ من معالم التنزيل بهامش الجزء الخامس من تفسير الخازن انها نزلت في ابن مسعود وابي بن كعب ومعاذ بن جبل وسالم مولى أبي حذيفة وقال الآخرون جميع المؤمنين وقال ابو الفداء في ص٣٩١ من الجزء الأول من تفسيره الصحيح ان هذه الآية عامة في جميع الامة وقال روى احمد في مسنده عن النبي (ص) انه قال خير الناس اقرام واتقام لله وآمرهم بالمعروف وانهاهم عن المنكر واوصلهم للرحم ويقول ابن حيان في تفسيره البحر المحيط ص ٣٨ من جزئه الثالث وقال الحسن ومجاهد (صاحب التفسير المعتمد عند البخاري) وجماعة الخطاب لجميع الأمة بأنهم خير الأمم ويؤيد هذا التأويل كونهم شهداء على الناس ونحوه قال البيضاوي في ص٣٦ من الجزء الثاني من تفسيره وانما اوردنا لك اقوال هؤلاء المفسرين من اعلام السنة في تفسير الآية لتعلم ان الحضرمي لم يعتمد في تفسيرها الا على الرأي والهوى والعصبية العمياء الأمر الذي ينزه عنه المؤمنون الباحثون بورع واخلاص .

﴿ آية والسابقون الاولون ﴾

واما احتجاجك بهذه الآية على عدالة الصحابة كافة فمردود من وجوه - اولا - ان المراد بالسابقين الأولين من المهاجرين - من هاجر الهجرة الأولى او الهجرة إلى رسول الله (ص) في حصاره بمكة حين حاصرت قريش بني هاشم مع النبي (ص) في شعب عبد المطلب اربع سنين والأمة مجمعة على أن ابا بكر (رض) وعمر (رض) وغيرهما لم يكونوا معهم في ذلك الموطن وانما كانوا من التالين للاولين والتالين للتالين والسابقون الأولون من المهاجرين هم أمير المؤمنين علي ابن ابي طالب (ع) وجعفر بن ابي طالب (ع) ابناء عم رسول الله (ص) وحمزة بن عبد المطلب (ع) عم رسول الله (ص) وعبيدة بن الحارث بن عبد المطلب (رض) وهؤلاء هم الذين سبقوا إلى الايمان وخرجوا في مواساة النبي (ص) عن الديار والأوطان واثنى الله عليهم في محكم القرآن وابلوا دون ابي بكر وعمر (رض) وغيرهما في الجهاد وبارزوا الاقران وكافحوا الشجعان وقتلوا الأبطال واقاموا عمود الدين وشيدوا الاسلام ولو سلمنا جدلا دخول غير هؤلاء في منطوق الآية الا أنه لا يوجب لهم العصمة من الضلال ولا يرفع عنهم جواز الغلط وفعل القبيح ولا يمنع عنهم السهو والنسيان ولا يحيل منهم تعمد العناد كيف وقد رأينا ما صنع شركاؤهم في الصحبة والهجرة والسبق إلى الاسلام حين رجع الأمر إلى امير المؤمنين علي (ع) باختيار الجمهور منهم واجتماعهم عليه فنكث طلحة والزبير وقد كانا بايعاه على الطاعة والايثار وطلحة نظير ابي بكر (رض) لأنه ايضا من العشرة الذين زعمت أن رسول الله (ص) بشرهم بالجنة والزبير اجل منهما على كل حال وفارقه (ع) سعد بن ابي وقاص وهو أقدم اسلاماً من ابي بكر (رض) وأشرف منه في النسب وأكرم منه في الحسب وأحسن آثاراً من الثلاثة في الجهاد واتبعه على مفارقة علي (ع) وخذلانه محمد بن مسلمة وهو من وجوه الأنصار ورؤسائهم واقتفى اثرهم في ذلك وزاد عليهما باظهار سبه والبراءة منه حسان بن ثابت ومعاوية بن ابي سفيان فلو كان ذلك مانعاً من ارتكاب الحرام وموجبا لهم العدالة على حال لمنع هؤلاء عن فعله وهذا عمرو ابن العاص أمير رسول الله (ص) على ابي بكر وعمر (رض) وذاك ابو موسى الاشعري له في الصحبة والسبق عندك مالا تجهله وقد علم الناس من صحيح الآثار عداوتهم لأمير المؤمنين واظهارهم البراءة منه والقنوت عليه في دبر كل صلاة وفي سائر الأوقات وبعد هذا كله واضعاف أمثاله كيف يصح في العقل والمنطق أن نجري اصالة العدالة في الصحابة أجمعين - وثانياً - ان الله تعالى لا يجازي أحداً بالثواب ولا يرضى عنه إلا على شرط الاخلاص في الايمان والاتيان بالصالحات من الأعمال وهذا لا يختلف فيه اثنان من أهل الاسلام و إذا كان الأمر كذلك وجب

عليك أن تسوق لنا البرهان العلمي على أن أفعال الصحابة جميعاً في السبق والطاعة ظاهراً كانت على وجه الاخلاص ليتحقق لهم الوعد بالرضوان وانى لك بإثباته وهو لا دليل عليه ولا ثبتت لهم حجة توجب العلم واليقين به — وثالثاً — لو كان ما وعد الله تعالى بـه السابقين من المهاجرين والانصار يوجب نفي الضلال وفعل القبيح عن الصحابة اجمعين لأوجب ذلك فيما وعـد تعالى به المؤمنين بقوله تعالى (وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري مـن تحتها الانهار خالدين فيها ومساكن طيبة في جنات عدن ورضوان من الله اكبر ذلك هو الفوز العظيم) فإن أوجب ذلك استحقاق الثواب على كل حال للمتقدمين على علي أمير المؤمنين (ع) لكونهم مـن السابقين الأولين من المهاجرين والانصار ، لو سلمنا ذلك جدلا لهـذا الحضرمي — أوجب مثل ذلك لكل مؤمن استحق وصف الايمان في حال من الاحوال وإن فعل ما فعل من المنكرات وهذا لا يقول بـه أحد من المسلمين وشيء آخر أنه لو كان ذلك يوجب العصمة لهم من الضلال والقطع لهم بدخول الجنان لأوجب ذلك أيضاً فيما وعد الله تعالى به الصادقين على صدقهم بقوله تعالى (هـذا يوم ينفع الصادقين صدقهم لهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً رضي الله عنهم ورضوا عنه ذلك الفوز العظيم) فهل يا ترى يجب لذلك أن نقطع بالعصمة من الضلال وفعل الباطل لكل من صدق في مقاله في حين من الأحيان وأن ذلـك يوجب له الثواب المقيم وإن ارتكب المحرمات وفعل السيئات ، وجهة أخرى أن ذلـك لو كان يوجب العصمة لهم عن المحرمات وهتك الحرمات لأوجب ذلك لمن أشار اليهم القرآن (وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا اليه راجعون أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون) فإن قلت ان كل من صدق في مقاله كان معصوما من الضلال ويوجب ذلك القطع له بالرضوان وان كل من صبر على مصاب فاسترجع مقطوع بعصمته وعدالته ويوجب ذلك له الصلوات والرحمة من الله وانـه من المهتدين وإن كان مخالفا لـك في الاعتقاد بل وإن كان مخالفا لدين الاسلام كاليهود والنصارى وغيرهم من الملل الاخرى كما يقتضي ذلك ظواهر هذه الآيات فقد صرت إلى أمر عظيم وهو الخروج عن الاسلام وإن قلت ليس كل من استحق اسم السبق في الاولين من المهاجرين والانصار يجب أن يكون معصوماً عن الضلال ومحكوما عليـه بالعدالة على كل حال كما لا يكون ذلك فيمن استحق الوصف بالايمان أو الصدق في المقال أوالصبر على المصاب كما نطقت به ظواهر تلك الآيات فقد سقط إذن احتجاجك بعموم آية (والسابقون الاولون) وبطل قولك بعدالة الصحابة أجمعين والحمد لله رب العالمين فإن قلت لا يجوز التخصيص في عموم السابقين ولا يصح الاشتراط فيهم بدليل الاشتراط والتخصيص في التابعين بقوله (والذين اتبعوهم باحسان) فلو كان في السابقين من يقع منه فعل القبيح لما صح اطلاق الرضا عنهم إطلاقا ولما صح التخصيص والاشتراط فيمن وصله

بهم من التابعين في الذكر الحكيم . قلنا لك أولا ان هذا القول مما يوجب للسابقين العصمة من الذنوب ويرفع عنهم جواز الخطأ ويمنع من ان يلحقهم شيء من العيوب وقد اجتمعت الامة على بطلان ذلك كله فيمن زعم الحضرمي نزول الآية فيه لاسيما اننا علمنا وقوع ذلك منهم ووصل الينا بالتواتر - أما الشيعة فقد اجمعت على تخطئة المتقدمين على علي أمير المؤمنين (ع) والشيعة والمعتزلة وأكثر اصحاب الحديث يضللون طلحة والزبير في قتالهم لأمير المؤمنين (ع) فلا بد من ارتكاب التخصيص والاشتراط بقرينة الاجماع وما تواتر عنهم من وقوع فعل القبيح منهم - وثانيا - ان ذلك مناقض لما قررت من نفي العصمة عن غير الانبياء. والمرسلين (ع) والتناقض قطعا شأن الحائر المتسكع الذي لا برهان له . وثالثا ان قوله تعالى (والذين اتبعوهم بإحسان) ليس من الشرط في التابعين في شيء وإنما هو من الوصف للاتباع المميز له عن سواه مما لا يوجب شيئا منه الرحمة والرضوان ورابعا انه لا مانع من ان يكون الشرط في التابعين شرطا في السابقين قد استغنى عنه بذكر السابقين للاختصار لا سيما ان الجملتين في الذكر على الاقتران وهذا نظير قوله تعالى (والله ورسوله احق ان ترضوه) ونظير قوله تعالى (كل نفس بما كسبت رهينة إلا أصحاب اليمين) فإن من المقطوع به ان في الانفس من لم يرده ومع ذلك لم يستثنه لفظا من منطوقه - وهم البله والمجانين والبهائم والاطفال وإنما يدل استثناء هذه الاصناف على استثناء العقول إلى غيره ذلك من النظائر النازلة في القرآن فآية السابقين جاءت من هذا القبيل وان الشرط في السابقين مثل الشرط في التابعين واللفظ من ذكر السابقين ثابت في التابعين ورابعا بما اخرجه البغوي في ص١١٣ من تفسيره بهامش الجزء الثالث من تفسير الخازن عند تفسير هذه الآية من ان المراد بالسابقين الاولين المصلين إلى القبلتين وهكذا قال الخازن في ص ١١٣ من الجزء الثالث من تفسيره وغيره من مفسري السنة فهو ينطبق على امير المؤمنين (ع) انطباق الكلي على فرده لأنه ممن صلى إلى القبلتين وبايع البيعتين وهاجر الهجرتين على ما تواتر نقله عن حملة الآثار من فحول اهل السنة [1] كما انه لا ينطبق على المتقدمين عليه في شيء.

﴿ والسابقون السابقون ﴾

وأما استدلالك بهذه الآية على إرادة جميع الصحابة فذلك مما لا دليل فيه إلا الحرص والتمويه وكيف يصح لعاقل أن يقول بشمول الآية للصحابة أجمعين وهو يسمع بأذنيه كتاب الله يصرخ فيه ويقول بوجود المنافقين والكذابين فيهم ويرى بعينيه رسول الله ﷺ ينادي

---

(١) راجع الاستيعاب والرياض النضرة من الجزء الثاني منهما في باب فضائل علي (ع) فانك تجدهما كغيرهما من اعلام السنة يصرحان بثبوت ذلك كله لعلي (ع) سواء أرضي الحضرمي او غضب .

ان فيهم بطانة الشر وفيهم المرتدين على الأعقاب كما نطق به حديث الحوض كما سيجيء. ويقول السيوطي في الدر المنثور ص ١٥٤ من جزئه السادس عند تفسير هذه الآية عن النبي ﷺ ان السابقين ثلاثة يوشع بن نون إلى موسى (ع) ومؤمن آل يس إلى عيسى وعلي بن ابي طالب (ع) سبق إلى محمد ﷺ وأخرجه بهذا اللفظ أبو الفداء [1] في تفسيره ص ٢٨٣ من جزئه الرابع عن مجاهد (صاحب التفسير الصحيح عند شيخ أهل السنة في الحديث البخاري) معترفاً بصحته والحجة فيه لأنه من المجمع عليه بين الفريقين فلا يجوز العدول عنه إلى سواه لأنه بتقديره مختلف فيه والحجة في المجمع عليه دونه ويؤكد ذلك ما أخرجه المؤرخ الكبير ابن عبد البر في ص ٤٧٣ من الاستيعاب من جزئه الثاني وحكم ابن جرير بصحته على ما حكاه عنه في كنز العمال ص ٣١ بهامش الجزء الخامس من مسند أحمد عن النبي ﷺ أنه قال في علي (ع) انه اول امتي سلماً وأكثرهم علماً وأعظمهم حلماً واخرج الحاكم في مستدركه ص ١٣٦ من جزئه الثالث والذهبي في تلخيصه وصححاه على شرط البخاري ومسلم عن النبي ﷺ انه قال اولكم وارداً على الحوض اولكم إسلاما علي بن ابي طالب ودعواك ان ابا بكر (رض) كان أول من أسلم باطلة ساقطة ومن يعترف لك بذلك وبتقدير وروده فهو من أحاديثك التي لا حجة في غير المجمع عليه منه على خصمك بخلاف ما ورد في علي (ع) فإنه مجمع عليه والحجة فيه قطعاً لا في سواه.

وأنت ترى أن قوله ﷺ أولهم سلماً بمنزلة النص على خلافته من أهليته للأولية على سائر الامة فلأن الدلالة كما انها تكون من مدلول اللفظ كذلك تكون بالقرائن الواضحة الدالة النافية لسائر الاحتمالات المنافية للظهور في المعنى المطلوب ولا شك في أن ذلك نص في إرادة الخلافة بقرينة الآية (والسابقون السابقون أولئك المقربون)

﴿ في التأدب مع الصحابة ﴾

تقول ينبغي لكل مؤمن كامل الايمان راسخ العقيدة أن يتأدب معهم ولا يذكرهم إلا بخير الخ

أقول كأنك تفرض على المسلمين فرضا أن يتأدبوا مع جميع الصحابة وبلا استثناء. وتوجب عليهم أن لا يذكروهم إلا بخير، وأي ذي روية متجرد متحرر يطمئن إلى هذه الفكرة الفاسدة

---

(١) ورواه ايضاً عن ابن ابي حاتم صاحب التفسير المعتمد عند ابن تيمية وقد اعترف الفضل ابن روزبهان مع تعنته بصحته في الآية الثالثة عشرة من كتابه الذي سماه «ابطال نهج الباطل» المردود (باحقاق الحق) لقاضي القضاة التستري (رض) فانه كال فيه للفضل بصاعه وارجع كل طعنة من طعناته إلى نحره.

وما هو المقياس العلمي الذي رجعت إليه في هذا الحكم الجائر أرأيت كيف يتحكم الحضرمي على الله وعلى رسوله ﷺ وعلى المؤمنين فيوجب عليهم الخضوع لأوامره في التأدب مع الصحابة أجمعين وأن لا يذكروهم إلا بخير وهل رأت عيناك أم سمعت أذناك أن مسلما عاقلا خالف كتاب ربه وسنة نبيه ﷺ لأن (الأستاذ الحضرمي) أوجب عليه التأدب معهم بصورة عامة (فالاستاذ) يرى أنه لا يجوز أن نذكر الفاسق الفاجر والمنافق الكاذب منهم كمعاوية وابن العاص ومروان واحزابهم من البغاة إلا بخير ويمنع من أن نسيء إليهم او نتبرأ منهم وفوق هذا هو ينفي الايمان الكامل والعقيدة الراسخة عمن لم يتأدب معهم وإذا جاز هذا عند الحضرمي لزمه الكفر المتناهي في القباحة — واطلاق قوله يقتضيه . هذا كتاب الله قد حط من قدرهم ونال منهم في عدة مواضع من كتابه بل حكم بنفاق جملة منهم وفي القرآن (ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم) وقال تعالى (ويحلفون بالله انهم لمنكم وما هم منكم ولكنهم قوم يفرقون) وقال تعالى (وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم) وقال تعالى (كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون . يجادلونك في الحق بعد ما تبين كأنما يساقون إلى الموت وهم ينظرون وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين انها لكم وتودون ان غير ذات الشوكة تكون لكم ويريد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين ليحق الحق ويبطل الباطل ولو كره المجرمون) وقال تعالى في أصحاب النبي ﷺ بأعيانهم وقد أمرهم رسول ﷺ بالخروج إلى بدر فتثاقلوا عنه واحتجوا عليه ومانعوه عن الخروج معه (ألم تر إلى الذين قيل لهم كفوا أيديكم وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة فلما كتب عليهم القتال إذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله او اشد خشية وقالوا ربنا لم كتبت علينا القتال لولا اخرتنا إلى اجل قريب) وقال تعالى في نكثهم عهود نبيه ﷺ (ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل لا يولون الأدبار وكان عهد الله مسؤولا) فإن الخطاب في هذه الآيات وأضعاف أمثالها كله لهم قصداً وبالذات لا ما اورده المؤلف من الآيات الشاملة للمؤمنين المتقين منهم خاصة ولغيرهم في سائر الاعصار فعلى قولك هذا يلزم (والعياذ بالله) ان الله تعالى قد تجاوز حده وتحدى منزلته فنصب نفسه لمعاداتهم والحط من قدرهم لأنه حكم على جماعة منهم بالنفاق وعلى آخرين بالانقلاب على الأعقاب وكأن (الأستاذ) يرى :

ان الله تعالى ما كان يعلم بعدالة الصحابة إجمعين فحكم صريحا بنفاق جملة منهم وعلم ذلك الحضرمي وحده فحكم بعدالتهم جميعاً أو ان الله تعالى علم ذلك إلا أنه كان في حكمه على اولئك بالنفاق والانقلاب على الأعقاب ظالماً جائراً تعالى عن ذلك كله إلا هذا المؤلف فإنه كان

معتدلا في حكمه غير ظالم ولا جائر وهل يا ترى هناك كفوراً أقبح من هذه الكفور ونتائج أفظع من هذه النتائج التي ينبذها الدين ويأباها الشرع المبين (ولا تطع من اغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطاً)

(حديث الحوض)

ويحدثنا البخاري في صحيحه من عدة طرق عن النبي «ص» انه قال انا فرطكم على الحوض[1] وليرفعن رجال منكم ثم ليختلجن دوني فأقول يا ربي اصحابي فيقال انك لا تدري ما احدثوا بعدك واخرج فيه عن سهيل بن سعد قال سمعت النبي (ص) يقول انا فرطكم على الحوض من مر علي شرب ومن شرب لم يظمأ ابدا ليمرن علي اقوام اعرفهم ويعرفونني ثم يحال بيني وبينهم فأقول انهم مني فيقال انك لا تدري ما احدثوا بعدك فأقول سحقا سحقا لمن غير بعدي واخرج ايضاً[2] عن العلاء ابن المسيب قال لقيت البراء بن عازب فقلت له طوبى لك صحبت النبي (ص) وبايعته تحت الشجرة فقال يا ابن اخي انك لا تدري ما أحدثنا بعده

وأخرج ايضاً في صحيحه عن النبي «ص» أنه قال يرد علي يوم القيامة رهط من أصحابي فيجلون عن الحوض فأقول يا رب اصحابي فيقول انك لا علم لك بما احدثوا بعدك انهم ارتدوا على أدبارهم القهقرى[3] وفيه أيضاً عن النبي ﷺ انه قال يرد علي الحوض رجال من أصحابي فيجلون عنه فأقول يا رب اصحابي فيقول انك لا علم لك بما احدثوا بعدك انهم ارتدوا على أدبارهم القهقرى وفيه أيضاً عن النبي ﷺ انه قال بينا أنا قائم فاذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال هلم فقلت اين قال الى النار والله قلت ما شأنهم قال انهم ارتدوا بعدك على ادبارهم القهقرى

---

(١) تجد هذا كله في ص ٩٣ من جزئه الرابع وص ٩٤ من الجزء نفسه في باب الحوض

(٢) راجع ص ٣٠ من جزئه الثالث في باب غزوة الحديبية

(٣) راجع ص ٩٤ من جزئه الرابع في باب الحوض فانك تجد هذه الأحاديث كلها مروية عن النبي ﷺ من طرق حفاظ السنة وأعلامها وقد أوردها غير واحد من أئمتهم في صحاحهم كمسلم وابن ماجه والترمذي في صحاحهم وأحمد بن حنبل والحاكم والذهبي وغير هؤلاء في مسانيدهم وإنما اقتصرنا في نقلها عن البخاري وحده فلانه امام الحديث عند اهل السنة المجمع على صحة احاديثه عندهم وأنه الحجة بعد كتاب الله باجماعهم على ما حكاه عنهم الهيتمي في ص ٥ من صواعقه وإنما أوردنا ذلك كله لتعلم أن الحضرمي لم يعتدل في مشيه ولم ينزع الأغلال الثقيلة من عنقه ولم يكن في حكمه بعدالة جميع الصحابة إلا مجازف مبطل .

ثم إذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال هلم قلت أين قال الى النار والله قلت وما شأنهم قال انهم ارتدوا بعدك على ادبارهم فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم .

وفي النهاية في مادة همل من الجزء الرابع ص ٢٧٠ (الهمل ضوال الابل) اي ان الناجي من الصحابة الذي حكم الحضرمي على الله وعلى رسوله ﷺ وعلى المؤمنين بوجوب التأدب معهم جميعاً قليل في قلة النعم الضالة (وقليل من عبادي الشكور) « وقليل ما هم » اقول والذي احدثوه بعده ﷺ انحرافهم بالبيعة عن علي الى غيره يوم السقيفة الامر الذي نقضوا بـه السنن المقطوعة وعفوا معالمها البينة فهل يرغب الحضرمي والمبتدعون من أنصاره ان يسارعوا إلى هذه البدعة المحدثة في الدين بعد موت النبي ﷺ وانقطاع الوحي ويتخذوه دينا يدان به وينبذوا الصحاح المحمدية الجياد الحاكة على أفضلية علي (ع) من سائر الأمة والتي كانت نصاً جلياً على أنه امام الأمة وخليفتها الاول بعد نبيها ﷺ لا جرم أنهم لا يخالفونها الا الى رذيلة وبدعة ضلالة[1]

فهؤلاء هم الصحابة الذين حكم الله ورسوله ﷺ على بعضهم بالخطأ وارتكاب الآثام وهم الذين حكيت ما حكيت فيهم من الأخبار وغرك منهم التسمية لهم بصحبة النبي ﷺ وهم الذين زعمت ان الله قطع لهم بالمغفرة والرضوان وهم الذين قتلوا امامك عثمان بن عفان «رض» بالمباشرة تارة وبالتسبيب أخرى أرأيت ما قال الله ورسوله ﷺ فيهم من النفاق والارتداد فكيف تجرأت وحكمت على جميعهم بالاعتدال فرسول الله ﷺ على قولك هذا «نعوذ بالله» لم يكن مؤمنا كامل الايمان ولا راسخ العقيدة لأنه ﷺ بقوله هذا لم يتأدب مع أصحابه ولم يذكرهم بخير فليس إذن على وجه الأرض مؤمن واحد كامل الايمان راسخ العقيدة إلا هذا الحضرمي الذي تأدب معهم ولم يذكرهم إلا بخير وهل يكون الخروج عن الاسلام غير هذا

﴿ لا يجوز حسن الظن بالكل ولا تأويل ما وقع بينهم ﴾

تقول ومن الأدب في حقهم تأويل ما وقع بينهم بتأويل حسن اقول هذه صورة من احكام الرجل الغريبة وتحكماته العجيبة فانـك تراه يفرض على المسلمين اموراً لا يقرها العقل والدين ويلزمهم بارتكاب خلاف الله وخلاف رسوله ﷺ بربك قل لي ما هو الدليل الذي رجع اليه الحضرمي في وجوب تأويل مـا وقع بينهم بتأويل حسن وكيف يصح في العقل والمنطق ان

---

(١) وفي الصحيح عن النبي ﷺ انه قال اما بعد فان اصدق الحديث كتاب الله وخير الهدى هدى محمد وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة وكل ذي ضلالة في النار وقال ﷺ ايضا من أحدث حدثا أو اوى محدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلا

نتأول ما صدر منهم بتأويل حسن مع القطع بقبح ما صدر منهم وفساد ما وقع بينهم إنها لأحكام تستوجب الدهشة والاستغراب فهل يا ترى من الدين تأويل القبيح بالحسن والضلال بالهدى اللهم انا لا نستسلم لهذه الاحكام الجائرة ولا ديننا يرضى بهذا العبث والتحكم .

﴿ ليس كل الصحابة مجتهدين ﴾

تقول لا بد أنه كان ناتجاً عن اجتهاد صواب أو خطأ أقول (كأن الاستاذ) يروم بهذا التعليل العليل أن يصحح ما وقع بين الصحابة من الفساد ويريد ان يجعل ذلك مقياساً علمياً له جماله الفني في عدالة الصحابة أجمعين ولا يهمه بعدذلك أن يكون باطلا لا يشك في بطلانه اثنان من أهل النظر يا هذا ان الحكم باجتهاد الجميع مما يقطع بفساده كل من اطلع على أحوالهم وسير تاريخ حياتهم حينما يرى فيهم الأعراب « الاعراب أشد كفراً ونفاقا وأجدر أن لا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله » وفيهم الاميون الذين لايعلمون الكتاب ويجهلون اكثر أصول الأحكام وشرائع الدين وفيهم من أسلم قبل موت النبي ﷺ بأيام وليس لهؤلاء نصيب من الاجتهاد والاجتهاد ملكة لا تحصل إلا بعد الفحص الكثير وبذل الجهد والممارسة التامة ومعرفة الأدلة والخوض فيها بالاستدلال وهذا شيء لا يختلف فيه اثنان من علماء المسلمين

وكون الاجتهاد والتفقه كان ممكناً لهم لا يمنع من عدم حصول ملكة الاجتهاد لأكثرهم ولا يقتضي الحكم بحصولها للجميع لأنه خلاف العلم العادي ولأنه يستلزم غلق سوق المسلمين في عصرهم فالحضرمي يروم بهذه الدعوى الفاسدة الناشئة عن التعصب فيهم أن يبرهن للمسلمين صحة ما وقع بينهم من الاختلاف والفتن وانه كان يفسق بعضهم بعضاً ويحكم بعضهم بكفر بعض ويضرب بعضهم رقاب بعض ومن أراد الوقوف على أحوالهم فعليه بمراجعة كتب التاريخ والحديث والسيرة كالطبري وابن الأثير في تاريخيهما والحلبي في سيرته ومسلم والبخاري في صحيحيهما (١)

---

(١) راجع ص ٧٤ من صحيح البخاري في أول كتاب الصلح من جزئه الثاني لتعلم ثمة أن الصحابة قد تشاتموا مرة أمام النبي (ص) وتضاربوا بالنعال وأخرجه مسلم في صحيحه في آخر باب دعاء النبي (ص) إلى الله من كتاب الجهاد من جزئه الثاني ص ١١٠

وتقاتل الأوس والخزرج مرة على عهده (ص) وأخذوا السلاح واصطفوا للقتال كما ذكره الحلبي في سيرته في آخر ص ١٠٧ من جزئه الثاني والدحلاني في سيرته وهذا قليل من كثير لا تجهله فبالله عليك أي اجتهاد هذا ليكون ناتجاً عن صواب او خطأ فهل يا ترى من الاجتهاد الموافق للنص ان يتضاربوا أمامه (ص) بالنعال ويتشاتموا بحضرته ويضرب بعضهم رقاب بعض بمرأى منه (ص) ألم يقل رسول الله (ص) على مسمع منهم سباب المسلم فسوق وقتاله كفر » ألم ينص

وأحمد في مسنده والنسائي والترمذي وابن ماجة في صحاحهم فإنه يجد الكثير من هذا القبيل « فالاستاذ » يحاول عبثاً بهذه المقالة الخاطئة أن يتخلص مما هو لا محالة فيه واقع من فسق بعضهم ونفاق آخرين بحكم ما وقع بينهم وما صدر عنهم » وهل يصلح العطار ما أفسد الدهر »

تقول وأن نحسن الظن بهم لأن بعض الظن إثم أقول هذا مثال آخر من أحكام هذا الرجل تقدر ان تعرف منه مقدار عصبيته الأثيمة . بربك قل لي لماذا يا ترى يجب علينا أن نحسن الظن بهم وبأي وجه يحسن الظن بالجميع بعد العلم بوقوع ما وقع بينهم من الفظائع والعظائم وهل لذلك وجه سوى الشهوة والعاطفة التي كنا نظن ان أيامها قد تصرمت وروحها الخبيثة قد تقلصت وإذا بنا نرى أنفسنا في معترك جديد وثورة براكين من العصبية تتقاذف منها هذه القنابل الجديدة التي اخترعها هذا الحضرمي في القرن العشرين فهو يريد في هـذا العصر ان يتقيد بتلك القيود التي كان يرسف فيها سلفه « الصالح » في القرون الخالية ويتهافت على التمثل بأخلاقهم البالية دون أن يشعر إلى البون الشاسع بين ذلك العصر وعصرنا الحاضر فأرض اليوم « يا حضرة الاستاذ » غير الارض والعقول غير تلك العقول وهيهات أن يقبل الناس لهذه العقائد الموروثة عن الآباء والأجداد ما لم يقره العقل ويشهد به المنطق وأما استدلالك بالآية (إن بعض الظن إثم » فباطل على باطل وهو من أقبحه فإن الاحتجاج بها إنما يحسن مع الشك لا مع العلم بوقوع الاثم والخطأ منهم فإنا لم نجد في أدلة المسلمين كتابا وسنة إجماعاً وعقلا ما يجوز تأويل سيئاتهم بالحسنات وموبقاتهم بالصالحات فإن وجد ذلك الحضرمي فليرشدنا اليه وليدلنا عليه وهيهات ذلك وهل للتشويه بسمعة الدين والطعن بسيد المرسلين ﷺ معنى غير هذا على انه لو جاز لنا ان نحسن الظن بهم لكان

القرآن على وجوب تعظيم النبي «ص» واكباره (يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض) فاذا كان هذا ما اوجبه الله تعالى عليهم من احترام النبي واجلاله «ص» وحرم عليهم ان يرفعوا اصواتهم فوق صوته والا يجهروا له بالقول كجهر بعضهم لبعض ، وإذا كان هذا ما رتبه رسول الله «ص» على سباب المسلم وقتاله من المحذور فكيف يا ترى يجوز لهؤلاء ان يهتكوا حرمته ويستحلوا هتكه ويخالفوا امره ولا يدل ذلك على الفسق الواضح والاثم الفاضح وإذا كان هذا واضعاف أمثاله لا يدل على الفسق فعلام يا ترى يدل وبماذا يتميز الفاسق عن العادل وهل للفسق معنى غير ارتكاب ما حرم الله ومانهى عنه رسول الله ولا يقبل الحضرمي احتجاج اهل الحق بتصريح علماء السنة بوجود الفاسقين في أصحاب النبي «ص» مع انها رواية أئمته

يأبى الفتى إلا اتباع الهوى ومنهج الحق لـه واضح

الأولى أن يحسن بهم الظن رسول الله (ص) وهم أصحابه ونحن لما وجدنا رسول الله (ص) قد ابغض بعضهم وابعده وحط من قدره وحكم القرآن بنفاقه وانقلابه ولم يلتمسا لهم المعاذير ولم يقولا انهم مجتهدون مثابون ومأجورون ولم يحسنا بهم الظن علمنا انه لا يجوز في الدين ان نتأدب معهم ولا ان نحسن الظن بهم وعلمنا انهم كغيرهم من الناس لا يمتازون على غيرهم إلا بالايمان الراسخ والعمل الصالح وانه لا كرامة لهم عند الله وعند رسوله «ص» إلا بالتقوى «إن اكرمكم عند الله أتقاكم» وبعد هذا كله أفليس من الغريب ان يطلب الحضرمي من المسلمين ان يتركوا قول الله وقول رسوله (ص) ويكونوا حرب الله وحرب رسوله (ص) ويأخذوا بزعامه المفلوجة وبراهينه المعكوسة ويكسبوا رضاه بالتأدب مع الصحابة اجمعين وهل سمعت اذناك ان مؤمناً عاقلا خائفاً من ربه قد شرى مرضاة المخلوق بسخط الخالق وإذا كان عدم تأدب طائفة من المسلمين مع الصحابة أجمعين وعدم ذكرهم للجميع بخير يعد ذنباً فالمسؤول عنه كتاب الله وخاتم الأنبياء (ص) لأنهما في طليعة من حط من قدرهم ونال من كرامتهم ولم يذكروهم بخير والمسلمين برسول الله «ص» الاسوة الحسنة

ثم انا نأتيك من طريق لا يمكنك الخلاص منه فنقول لك لم منعت المسلمين عن الحط من قدر بعض الصحابة وحرجت عليهم الاساءة اليه فان قلت لأنهم صحبوا رسول الله «ص» في حياته وسكنوا معه في مدينته فيقال لك إذا كانت الصحبة تمنع عن الحط من قدرهم وتوجب التأدب معهم لزمك أن تمنع الاساءة إلى مشركي قريش كأبي جهل واخواله وتحرم الحط من قدرهم وتوجب التأدب معهم وان لا تذكرهم إلا بخير لأنهم صحبوا رسول الله (ص) وشاهدوه وجلسوا معه واجتمعوا بحضرته وقد نسبهم الله تعالى إلى صحبة نبيه «ص» بقوله تعالى (ما بصاحبكم من جنة) (وما بصاحبهم من جنة) فان قلت لا فيقال لك فلماذا اذن منعت الاساءة إلى المنافقين والفاسقين منهم ممن برهن الكتاب على نفاقهم والسنة على ارتدادهم فاذا قلت لا يوجد فيهم منافق ولا فاسق كفرت بصريح القرآن والسنة المتواترة بوجود ذلك فيهم وان قلت أنه يوجد فيهم المنافق وغيره فيقال لك ان صاحب كتاب السقيفة لم يطعن في المتقين منهم ولم يسىء إلى الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم وتمسكوا بسنة صاحبهم رسول الله «ص» في حياته ولم يحيدوا عنها نقيراً ولم يبدلوا بعد وفاته تبديلا فإن احترام أصحاب النبي «ص» الكرام واجلالهم واكبار شخصياتهم كاد ان يكون من ضروريات الدين الاسلامي

تقول على أنا لم نجد في قرآننا ولا في شرعنا أن المتأخرين مسؤولون عن المتقدمين وتستدل على ذلك بالآية أقول ليس من الصعب علينا أن نحدد مقدرة الرجل العلمية ومقدار فهمه بما في الآيات وبين أيدينا كتابه وما اشد تعجبك إذا قلنا لك أن الاستاذ لا يعرف شيئاً عن كيفية التدليل والاستدلال

على بطلان الأشياء. فيورد الآيات في غير محلها ويبرهن بها على غير موردها ولا نقول ذلك عن تكهن فإن استدلاله بهذه الآية في محل النزاع شاهد صدق على ما نقول فإن الناس كلهم يعلمون ان المرء لا يسأل إلا عن عمله ولا يؤآخذ إلا بذنبه وهذا شيء. وبيان الحقائق التي اخفاها الدجالون وكتمها المنافقون اتباعاً للاهواء والضلالات شيء آخر لا ربط لأحد الموضوعين بالآخر وينفهم كل ذي فهم مستقيم ان الآية انما يصح الاستدلال بها على الشيء الأول دون الثاني وصاحب كتاب السقيفة لم يكن غافلا عن الفرق بين الموضوعين — موضوع الآية — وموضوع ما هو بصدد بيانه للناس عامة ولكن فات ذلك عليك لأنك لم تتوخ به إلا التضليل والتمويه وذر الرماد في عيون المغفلين ولم توفق حتى في الاستشهاد بالآيات على مبتغاك والشيخ المظفر لم يؤلف كتابه إلا لأنه أراد أن يبين للملأ الشاعر ما كتمه الظالمون من الحقائق الراهنة والأسرار الخطيرة تمشيا وراء الميول والأهواء. ليقف الناس على ما كان يضمره بعض هذه الأمة لرسول الله «ص» من الغل والحقد والبغض والحسد وما فعلوه مع آل النبي «ص» من الاضطهاد والنكاية وما بذلوه من الجهود الجبارة في سبيل إطفاء نورهم واخماد ذكرهم واخفاء كلمتهم (ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون) (وجعل كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هي العليا والله عزيز حكيم)

—(في عصمة غير الانبياء (ع))—

تقول فمن ادعى العصمة لغير الأنبياء. «ع» فهو مغال جاهل أقول أورد الحضرمي هذه الجملة على طريق الحكاية لما يقوله بعض المسلمين وهو غير مؤمن بها ثم رمى مدعيها بالجهل والغلو ليخرجه عن الاسلام وهذا الضرب من الاستنتاج مما يغمز في ايمان صاحبه فإن مقتضى كلامه ان المسلمين الذين يعتقدون العصمة للأئمة من آل رسول الله «ص» كلهم مغالون جاهلون ومن هنا تستطيع أن تفهم نفسية الحضرمي ومقدار تحامله الذميم نعوذ بالله من كل خوان يحيف على من يبغض فيلصق به من الدواهي ما يقتضيه بغضه ويوحي اليه ضميره الخبيث لا يا (استاذ) إن الذين ذكرت هم أشد الناس لله تعظيما وأعظمهم لمقام الأنبياء تنزيهاً وأشدهم محافظة على قوانين الدين وأصول الشريعة وأكثرهم تمسكا بالثقلين كتاب الله والعترة النبوية الطاهرة الزكية واعلمهم بجلاله وحرامه وادلته واحكامه فكيف يجوز عليهم مايقوله المبطلون وينسبه اليهم الخراصون الذين يخلطون الحابل بالنابل ولا يميزون بين أهل الحق والباطل وما أشد تعجب القارىء. إذا ما قمنا بتحليل هذه الجملة ولسنا مغالين إذا قلنا رقمتها يد العصبية في عصر تمحيص الحقائق فيرتاح لهولها ابناء الهمجية من المعجبين بتقاليدهم الفاسدة وكان عليك قبل هذا الحكم المشبع بالانكار أن تذكر لنا الوجه في جهل مدعي العصمة لغير الأنبياء. (ع) ومغالاتهم فيها — ألكونهم من البشر فوصفوهم بصفات الله تعالى او لانه لادليل

لهم عليه فإن قلت بالشق الأول فلا اراك تسلم من التناقض في قولك الباطل – لأن الأنبياء «ع» من البشر وقد اعترفت بعصمتهم فإن قلت بالاول وهو قولك كنت مغاليا على حد تعبيرك وبطل قولك بعصمتهم وان قلت بالثاني وهو قولك ايضا بطل قولك بأن مدعي عصمتهم مغال وان قلت بالشق الثاني فلا يصح في عرف النقد ان تنسب الجهل إلى مدعيها لغير الأنبياء «ع» وانت لم تبحث ولم تنقب لانك إن فعلت نقبت أشياء كثيرة ثابتة وعدم العلم بالشيء ليس علماً بعدمه وكونك جاهلا بدليله لا يكون حجة على عدمه فكيف ساغ لك ان تنسب الجهل إلى مدعيها وقد اثبتوها بأدلة قاطعة لجهيرة كل أفاك اثيم

– (الادلة على عصمة الامام) –

وحسبك على عصمة علي امير المؤمنين «ع» كتاب الله والسنة وحكومة العقل القاطع – اما العقل فانا لا نحتج به إلا على الذين يعقلون اما « الاستاذ » واضرابه فلا يحسن الاستدلال به عليهم لأنهم لا يخضعون لدليله ولا ينزلون على حكمه ولو جئناهم بكل آياته كيف لا وقد حكم حكما قطعياً بأن الحاجة إلى الامام انما هي لرفع الفساد والانتصاف للمظلوم من الظالم وقطع دابر الشغب واقامة الحدود وغير ذلك من فوائده اللازمة ومن الضروري ان هذه الفوائد لا تتم إلا بامام عالم بجميع الاحكام معصوم من الزلل والعصيان والسهو والنسيان ولأن الامام هادي الامة فيجب ان يكون معصوماً ولو لم يكن معصوما لوقع منه الفساد واحتاج إلى من يرفع فساده ويوقفه عند موبقاته ولو جاز عليه السهو والنسيان والخطأ والعصيان لم يكن هاديا وافتقر إلى هاد غيره فيدور او يتسلسل في الصورتين فلا بد من انتهائه إلى إمام معصوم وقد ثبت بالاجماع ان غير علي والأئمة الطاهرين من بنيه (ع) لم يكن معصوماً فينحصر الأمر بهم . ولا يكفي الاجتهاد والظن عن العلم مع الامكان (ان الظن لا يغني من الحق شيئاً) فانه محل الخطأ والاجتهاد لا يحصل معه الجزم بأن ما يقوله هو من عند الله والامام يجب ان يحكم بما انزل الله وفي القرآن « ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الظالمون » وقال في مقام طلب خليله ابراهيم «ع» الامامة لذريته « لا ينال عهدي الظالمين » ولو اكتفينا بالظن لزم بطلان الاحكام وضياع التكاليف التي لا تنالها أيدي الظنون مع ان النبي (ص) انما جاء للعمل بها على ممر الدهور

– (آية المباهلة) –

أما الكتاب فحسبك على عصمته «ص» قوله تعالى « فمن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم

فقل تعالوا ندع ابنا.ناوابنا.كم ونسا.نا ونسا.كم وانفسنا وانفسكم الآية(١) فقد اجمع أئمة التفسير من أهل السنة على نزولها في علي وفاطمة والحسن والحسين «ع» وان المراد بأنفسنا نفس علي «ع» بلاشك«٢» لأن الشخص لايدعو نفسه حقيقة كما لايأمرها حقيقة ولما بطل هذا تعين أن المراد غيره واجمعوا على ان ذلك هو امير المؤمنين علي بن ابي طالب «ع» فالآية أثبتت له المساواة والمشاركة للنبي «ص» في جميع ما هو له — خرجنا عن هذا العموم في خصوص الفضل والنبوة لقيام الأدلة القطعية على أفضلية النبي «ص» من علي «ع» وان محمداً رسول الله «ص» كان نبياً وعلي لم يكن كذلك فهو يدل على المطلوب من وجوه جهلها الحضرمي او تجاهل عنها واكبر الظن انه ينكرها لأنها مخلة بغرضه — فمنها — ان النبي «ص» كان معصوماً ومثله علي «ع» والمعصوم اتقى فهو احق بإمامة الأمة لقوله تعالى « ان اكرمكم عند الله اتقاكم » ومنها ان النبي «ص» كان واجب الطاعة مطلقا ومثله علي (ع) واجب الطاعة على ابي بكر (رض) وغيره ومنها ان النبي ﷺ كان أفضل من جميع الصحابة ومثله علي «ع» والأفضل احق بالامامة بل لا تصح لغيره ومنها أن النبي «ص» كان إماما وهاديا ومثله علي «ع» يكون إماماً وهاديا من بعده . وانت ترى كل هذا وأمثاله دلائل واضحة ونصوصاً صريحة على عصمته «ع» وامامته وافضليته من جميع الأمة و إذا كان كذلك فكيف لا يكون امام هذه الأمة بعد نبيها «ص» وفي كتاب الله آيات مافيها عبرة لقوم يؤمنون

«١» راجع ان شئت ص ٣٠٢ من تفسير البغوي بهامش الجزء الأول من تفسير الخازن وص ٢٢ من تفسير البيضاوي من جزئه الثاني وص ٣٠٢ من تفسير ابن جرير من جزئه الأول وص٢٠٦ من تفسير النيشابوري من جزئه الثالث بهامش الجزء الأول من تفسير ابن جرير وص ٣٠٢ من تفسير الخازن من جزئه الأول وص ٤٧١–٤٨٢ من تفسير الفخر الرازي الكبير من جزئه الثاني وص٣٩ من تفسير الدر المنثور للسيوطي من جزئه الثاني وص ٢٨٣ من صحيح مسلم في باب فضائل علي «ع» من جزئه الثاني وص ٢٧١ من الاصابة لابن حجر العسقلاني من جزئه الثاني في باب فضائل علي «ع» وص ١٤٦ من المستدرك للحاكم والذهبي في تلخيصه وصححاه على شرط البخاري ومسلم من جزئه الثالث وهذا شيء لا يختلف فيه اثنان من أهل القبلة حتى الخوارج

«٢» اخرجه أحمد في صفحة ٢٥٩ من مسنده من جزئه الثالث والحاكم في مستدركه والذهبي في تلخيصه من حديث ام المؤمنين ام سلمة «رض» ص١٤٦ من جزئه الثالث والسيوطي في تفسيره الدر المنثور عند تفسير الآية نص صريحاً في حديث طويل على نزول الآية في علي وفاطمة والحسن والحسين «ع» وحكاه غير هؤلاء من حفاظ السنة بأسانيد كلها صحيحة والحجة في هذا لانه متفق عليه ولا عبرة بخلافه لأنه مختلف فيه .

=(آية التطهير)=

وناهيك بآية التطهير دليلا واضحاً على عصمته وعصمة الحسنين «ع» بقوله تعالى « انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً «١» اذ من الواضح ان الطهارة من الرجس والآثام عبارة عن العصمة منها وليس يلزم الا ذهاب الرجس وجوده من قبل كما ربما يتوهم بل قد يذهب بما كان له وجود من قبل وبما لم يحصل له وجود للمنع منه لأن الأصل في الاذهاب هو الصرف وقد يصرف عن المرء ما لم يصبه كما يصرف عنه ما أصابه ولذا ترى يقال في الدعاء صرف الله عنك كل مكروه فإنه يريد لك من الله العصمة من السوء لا انه يريد بذلك الاخبار عن وجود السوء فيك والسؤال في صرفه عنك فإن هذا لا يفهم منه ولا يفيده كما أن اخباره تعالى عن إرادة إذهاب الرجس عن أهل البيت (ع) لا يفيد الإرادة بمعنى العزيمة أو الضمير أو القصد كما في المخلوقين لوضوح فساده لاستلزامه إثبات الجوارح والآلات لله وهو معلوم البطلان وإنما يفيد إيجاد الفعل وهو العصمة في الدين أو التوفيق للطاعة التي يتقرب العبد بها إلى الله تعالى بفعله لا بفعل غيره

* حديث علي مع القرآن والقرآن مع علي (ع) *

وأما السنة فأحاديث كثيرة متواترة – منها قول النبي «ص» علي مع القرآن والقرآن مع علي لن يفترقا حتى يردا علي الحوض (٢)

فعلي مع القرآن دائماً وكل من كان مع القرآن دائماً يكون معصوماً دائماً – فعلي معصوم دائما والحديث دليل الصغرى من القياس وأما دليل الكبرى فلأنه لو لم يكن معصوما لجاز عليه الخطأ ولا شيء من القرآن بخطأ وقد ثبت انه مع القرآن دائما فثبت انه لا يخطىء دائما ولأنه لو جاز عليه الخطأ فضلا عن الافتراء لفارق القرآن إذ لا شيء من القرآن بخطأ ولما ثبت انه لا يفارق القرآن أبداً ثبت انه معصوم لا يخطىء.

«١» اخرجه احمد في ص٢٥٩ من مسنده من جزئه الثالث والحاكم في مستدركه والذهبي في تلخيصه من حديث ام المؤمنين ام سلمة «رض» ص ١٤٦ من جزئه الثالث والسيوطي في تفسيره الدر المنثور عند تفسير الآية نص صريحاً في حديث طويل على نزول الآية في علي وفاطمة والحسن والحسين «ع» وحكاه غير هؤلاء من حفاظ السنة باسانيد كلها صحيحة والحجة في هذا لانه متفق عليه ولا عبرة بخلافه لانه مختلف فيه .

«٢» تجده في ص ١٢٤ في المستدرك والذهبي في تلخيصه من جزئه الثاني وصححاه على شرط البخاري ومسلم وابن حجر في ص ٧٤ من صواعقه وغير هؤلاء من أصحاب الحديث عند السنة وهذا ما اتفق عليه الفريقان فهو الحجة لا سواه .

﴿ حديث ان علياً وذريته لم يخرجوكم من باب هدى ﴾

ومنها قول النبي «ص» فيما اخرجه حفاظ السنة عن زياد بن مطرف قال سمعت رسول الله ﷺ يقول من أحب ان يحيى حياتي ويموت ميتتي ويدخل الجنة التي وعدني ربي وهي جنة الخلد فليتول عليا وذريته من بعدي فإنهم لن يخرجوكم من باب هدى ولن يدخلوكم باب ضلالة [1] فعلي وذريته مع الهدى دائما وكل من كان مع الهدى دائما مصيب دائما وكل مصيب دائما معصوم فعلي وذريته معصومون والحديث دليل الصغرى وأما الكبرى فلأنه لو لم يكونوا معصومين لخرجوا من الهدى ولا شيء من الهدى بضلال وكما ثبت انهم لن يخرجوا من الهدى ثبت أنهم معصومون ولأنه لو جاز عليهم الخطأ لدخلوا في الضلال وكما ثبت أنهم لن يدخلوا في الضلال ابداً ثبت انهم لا يخطئون أبداً

﴿ حديث المحبة ﴾

ومنها قول النبي (ص) في الصحيح الذي لا ريب فيه لعلي «ع» يا علي لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق [2] فعلي واجب المحبة مطلقا وكل واجب المحبة مطلقا واجب الطاعة مطلقا

«١» تجده في ص ١٥٩ من الكنز في جزئه السادس وص ٣٢ من منتخب كنز العمال بهامش الجزء الخامس من مسند احمد واورده العسقلاني في اصابته ص ٢٠ من جزئه الثالث مختصراً في ترجمة زياد بن مطرف ثم قال قلت في اسناده يحيى بن يعلي المحاربي وهو واه اقوال ان طعن العسقلاني أوهى لأن يحيى بن يعلي المحاربي من الثقات بالاتفاق وقد اخرج له البخاري في ص ٣٠ من صحيحه من جزئه الثالث في عمرة الحديبية واخرج له مسلم في ص ٦٧ في صحيحه من جزئه الثاني في الحدود وقد ارسل الذهبي في الميزان توثيقه ارسال المسلمات ص ٣٠٧ من جزئه الثالث فكيف يا ترى يكون واهياً وقد احتج به الشيخان وغيرهما من ائمة الحديث نعم انما صار واهياً عند العسقلاني لوروده في فضل الوصي وآل النبي ﷺ ولأنه مصادم لرأيه فيما قامت عليه السقيفة على ان ابن حجر وغيره ممن يضرب على وتره «كالأستاذ الحضرمي» لم يقتصروا على توهين هذا الحديث فحسب بل حكموا بتوهين كل حديث يجدونه مخالفاً لرأيهم في بيعة السقيفة القائمة على غير الحق فتراهم تارة يقولون فيه انه منكر ومرة واه وطوراً غريب وتارة موضوع واخرى مفتر وان كان في اسناده الثقات عندهم بالاتفاق وقول العسقلاني وهذا الحضرمي من اوضح الشواهد على صدق ما نقول.

«٢» تجده في ص ٤٧٢ من استيعاب ابن عبد البر من جزئه الثاني وص ٢١٥ من صحيح الترمذي من جزئه الثاني صحيحاً واحمد بن حنبل في ص ٨٤ من مسنده من جزئه الأول والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ص ٤١٧ من جزئه الثامن والبغوي في مصابيحه ص ٢٠١ من جزئه الثاني والعسقلاني في ص ٢٧١ من اصابته من جزئه الثاني وغير هؤلاء من الحفاظ فراجع فانه من القواطع

وكل واجب الطاعة مطلقا واجب الإمامة فعلي واجب الإمامة ولأن واجب المحبة مطلقا واجب العصمة مطلقا والحديث دليل الصغرى واما دليل الكبرى فقوله تعالى « قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله » فلو جاز عليه المعصية لما وجب حبه والعاصي محارب لله ولرسوله «ص» فلا يجوز حبه وفي القرآن « لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله » وإذا بطل هذا ثبتت عصمته «ع» ولأنه لو جاز عليه الخطأ لوجب اتباعه على الخطأ ولا شيء من الخطأ يجوز اتباعه وكما ثبت وجوب اتباعه مطلقا ثبتت عصمته من الخطأ

﴿ حديث المنزلة ﴾

ومنها حديث المنزلة المتواتر نقله في صحاح أهل السنة من قول النبي «ص» لعلي أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا انه لا نبي بعدي [1] فقد أعطى «ص» علياً «ع» جميع ما لهارون من موسى إلا النبوة - ومنها العصمة لأن هارون كان معصوماً لأنه كان نبياً مرسلاً بدليل قوله تعالى (فقولا انا رسولا ربك فأرسل معنا بني إسرائيل) وهذا قليل من كثير ولو أردنا استقصاء البراهين العقلية والآيات القرآنية والأحاديث النبوية على عصمة علي «ع» والأئمة من ولده لأحوجنا ذلك إلى كتاب مستقل ولكن حسبنا هذا القدر فإن فيه عبرة لمن اعتبر

﴿ اعمال المستخلفين بعد رسول الله (ص) ﴾

وإن أردت المزيد فهلم معي لأعطيك صورة صغيرة تستشرف منها على القطع بوجوب عصمة الإمام على الأمة وإلا لبطل الدين وتلاشت أحكامه وضاعت قوانينه إن لم يكن ثمة إمام معصوم

﴿ اعمال الخليفة الاول (رض) ﴾

فهذا ابن حجر يحدثنا في ص١٠ من صواعقه عن الخليفة الأول أبي بكر (رض) قال كان إذا ورد عليه الخصم نظر في كتاب الله فإن وجد فيه ما يقضي بينهم قضى به وإن لم يكن وعلم من رسول الله «ص» في ذلك سنة قضى بها فإن أعياه خرج فسأل المسلمين وإن أعياه ذلك جمع

---

(١) تجده في ص ١٩٧ من صحيح البخاري من باب فضائل علي من جزئه الثاني وأخرجه مسلم في صحيحه في الباب نفسه وهكذا كل واحد من الترمذي في صحيحه والحاكم في المستدرك والذهبي في تلخيصه وصححاه على شرط البخاري ومسلم في الباب نفسه وهذا من القواطع عند المسلمين عامة .

رؤوس الناس وخيارهم واستشارهم فإن جمع رأيهم على شيء قضى به [1]

وكان عمر يفعل ذلك انتهى وهكذا أخرجه عنه كل من المقريزي في ص ١٤٢ من خططه من جزئه الرابع وابن تيمية في ص١٢٥من منهاج السنة من جزئه الثالث والسيوطي في ص١٧ من تاريخه غير هؤلاء من محدثي السنة ومؤرخيها العظام

والذي نقوله هنا – أن الحاجة إلى الحكم في الدين بالرأي والنظر – اما لأن النبي « ص » كتم بعض ما أنزل الله في القرآن وحاشاه من ذلك لأنه كفر صراح لاستلزامه معصية الرسول «ص» لربه وعناده لأمره « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم » فالنبي «ص» إذن بين لهم ما نزل إليهم ولم يترك شيئاً من الشريعة إلا وأظهره لهم حتى لقد وقف فيهم مرة قائلاً « ما من شيء يقربكم إلى الجنة إلا وقد أمرتكم به وما من شيء يقربكم إلى النار إلا وقد نهيتكم عنه » كما نطقت به الصحاح المتواترة – والقول بأن النبي «ص» كتم قليلاً او كثيراً خروج عن الدين جملة – وإن زعمت ان الدين كان ناقصاً فدعته الحاجة لنقصانه إلى الحكم فيه بالرأي والنظر فقد رددت بذلك قول الله رداً مكشوفاً إذ انه بصرخ فيهم « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي » فهذا صريح في كمال الدين على عهد النبي «ص» ولم ينقص منه شيء حتى يكملوه بآرائهم وإن كان لجهلهم باحكام الدين وقوانين الشريعة حكموا فيه بآرائهم فقد نسبت بذلك إلى النبي «ص» ما لا يجوز نسبته لعاقل فضلا عن اعقل العقلاء واشرف الأنبياء «ص» إذ كيف يجوز لمسلم ان يقول ان رسول الله «ص» نصب على امته إماماً جاهلا ولو لبعض الأحكام فيتخبط بها تخبط الأعمى فيدخل في الدين ما ليس داخلا فيه ويخرج منه ما هو داخل فيه ويزيد وينقص حسبما يهوى وشاء له رأيه ولا جائز ان يقال هنا بالاجتهاد على الرغم من ان ذلك لا يجوز على الإمام لأنه لا يحصل له الجزم بما يقوله بالاجتهاد وانه من عند الله – ان المفهوم من المجتهد في اصطلاح العلماء هو من كان متمكنا من رد الفرع إلى الأصل واستنباط الحكم الفرعي عن الدليل الشرعي والمقام ليس من هذا القبيل لخلو الواقعة عن كل اصل ودليل ثابتين شرعا وإنما كان تعويلا على الرأي والهوى لا غير وإذا جاز ذلك في دين الله بطل شرعه وقانونه فعلى هذا يجب القول بعصمة الإمام حفظا للدين من الضياع

---

(١) اقول لو لم يجتمع رأيهم على شيء فماذا تراه كان يصنع فهل يتوقف وفي توقفه هضم الحقوق وتعطيل القوانين وفساد سوق المسلمين أو تراه يقول برأيه ما شاء وشاء له هواه وبه هدم الدين وتحليل حرامه وتحريم حلاله أرأيت كيف يجب ان نقول بعصمة الإمام (ع) لأن به تحفظ الأحكام ويصل به كل ذي حق في كتاب الله إليه حقه .

ويقول السيوطي في ص٣٧من تاريخه عن البغوي عن ابن أبي مليكة احد رجال الصحيحين عن ابي بكر «رض» انه سئل عن تفسير قوله تعالى «وفاكهة وأبا» فلم يدر ماهو وأخرج ايضا في الصفحة نفسها عن أبي عبيدة وغيره عن ابي بكر «رض» وقد سئل عن الكلالة فقال إني سأقول فيها برأيي إن كان صوابا فمن الله وإن كان [1] خطأ فمن الشيطان انتهى (فالخليفة هنا يريد ان يقتنص حكم الله بالرأي ومن رفيف الهواء) فلما استخلف عمر «رض» قال اني لأستحي ان ارد شيئا قاله ابو بكر ولا شك في ان احكام الشرع لا تصاب بالعقول وإلا بطلت بعثة الأنبياء «ص» وانسد باب الرسالة على مصراعيه وفي القرآن « ومن لم يحكم بما انزل الله فأولئك هم الظالمون » وقال تعالى « لا ينال عهدي الظالمين » وقال تعالى «ولاتقف ما ليس لك به علم» وقال تعالى « افمن يهدي إلى الحق احق ان يتبع ام من لا يهدّي إلا ان يهدى » وقال تعالى « هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون » إلى غير ذلك من الآيات الصارخة في حرمة القول على الله بالرأي والهوى وان المحتاج إلى الهداية لا يصلح أن يكون هاديا لغيره وقد نفى التساوي على وجه التوبيخ والانكار بين الذين يعلمون مطلقاً والذين لا يعلمون مطلقاً .

ويقول ابن تيمية في ص ١٢٤ من منهاجه من جزئه الثالث ان أبابكر (رض) قطع يدالسارق اليسرى حيث جهل ان السنة هي قطع اليمنى ولا يجوز الاجتهاد مع النص بالاتفاق وهكذا حكاه عنه مالك في موطاه [2] ويقول ابن تيمية أيضاً في ص ١٢٤ من المنهاج من جزئه الثالث ان أبا بكر (رض) حرق الفجاة السلمي بالنار جهلا منه بورود النهي في ذلك عن النبي «ص» مع ان الفجاة كان من المفسدين وحكمه معلوم في كتاب الله فكأن الخليفة (رض) لم يقرأ كتاب الله ولم يقف على هذه الآية « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم » كما ان الخليفة عمر (رض) لم يقف على هذه الآية « انك ميت وإنهم ميتون » فشك في موت النبي «ص» على ما نطقت به صحاح الأخبار الواردة من طريق أهل السنة ولو جاز الفتوى بالرأي هنا وفي غيره من موارد النص لأصبح حلال محمد «ص» حراما وحرامه حلالا ثم ما الوجه يا ترى في رجحان فتواه وهل كان ذلك ناسخاً لأحكام الله وقوانينه وحدوده على انه (رض) قد أهمل حدود الله فلم يقتص من خالد بن الوليد ولا حده حيث قتل مالك بن نويرة وكان مسلماً وقد قامت البينة عنده على إسلامه

(١) وقد اعترف بثبوت صحته عن ابي بكر (رض) ابن تيمية في ص ١٢٥ من المنهاج من من جزئه الثالث كغيره من اعلام السنة .

(٢) تجده في ص ٣٥٤ من كتاب السرقة

بشهادة كل واحد من الصحابيين عبد الله بن عمرو ابي قتادة ولكن الخليفة لم يعبأ بالبينة الشرعية واعتذر عن خالد بأنه تأول فأخطأ فهو يريد أن يدرأ الحدود الشرعية ولو بعد قيام البينة احتفاظاً بشخص خالد القاتل لمالك والزاني بزوجته وهذا مما لا خلاف في فساده بين الامة قاطبة ولكن إمام المسلمين ومفزعهم عند الحيرة ومرجعهم في رفع جهلهم بأحكام الدين وإقامة الحدود قد جهل هذا كله واضاف أمثاله من احكام الله وقوانينه مما يضيق المقام عن تعداده فحكم فيها بغير ما انزل الله في كتابه ونبيه «ص» في سنته وإذا كان هذا ثابتاً في صحاح السنة فلا يهمنا بعد ذلك ان ينكرها الحضرمي واضرابه تعصباً منه

﴿ اعمال الخليفة الثاني (رض) ﴾

اما الخليفة عمر «رض» فقد سجل عليه التاريخ قوله من غالى في مهر امرأة جعلته في بيت المال فقالت له امرأة كيف تمنعنا ما اعطانا الله حيث قال تعالى « وآتيتم إحداهن قنطاراً » قال كل الناس افقه من عمر حتى المخدرات في الحجال هكذا حكاه « شيخ الاسلام » ابن تيمية عن إمامه عمر «رض» في ص ١٤٧ من منهاجه من جزئه الثالث .

واخرج له «رض» الحفاظ ومنهم ابن تيمية في منهاجه ص ١٥٠ من جزئه الثالث انه ارسل إلى حامل ليستدعيها فأسقطت خوفاً لأنه كان فظاً غليظاً فلم يدر ما يصنع — وأمر برجم امرأة ولدت لستة اشهر فقال له امير المؤمنين علي عليه السلام ان خاصمتك بكتاب الله خصمتك « وحمله وفصاله ثلاثون شهراً » « والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين » وكان يحكم بالحدس والظن والرأي على ما حكاه عنه ابن تيمية في ص ١٥١ من منهاجه من جزئه الثالث وغيره من اعلام الحديث عند السنة — وقضى في فرض الجد بمئة قضية كلها ينقض بعضها بعضا الأمر الذي ما انزل الله تعالى به من سلطان على ما حكاه عنه العسقلاني في فتح الباري في شرح حديث البخاري من كتاب الفرائض بإسناد صحيح عن عبيدة بن عمرو ص١٦ من جزئه الثاني عشر إلى غير ذلك من احكامه التي لم يعتمد فيها إلا على الحدس والرأي والظن « إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون» ويحدثنا ابن تيمية في منهاجه ص ١٣٩ من جزئه الثالث ان الخليفة عمر «رض» كان ينفي في شرب الخمر ويحلق مع ان السنة قامت على ان حكمه الجلد لاغير ولا مساغ للقول بالاجتهاد مع النص إجماعاً وقولا واحداً إلى غير ما هنالك من قضاياه المتضاربة المتضادة التي ليست من الشريعة في شيء ولا هي منها على شيء مع ان رسول الله «ص» مافارق هذه الدنيا والتحق بالرفيق الأعلى إلا ونصب لهم هادياً يرجعون إليه عند الحيرة بأحاديثه الجمة التي سمعوها ووعوها ولكنهم استحبوا العمى على الهدى فأعرضوا عنه وانصرفوا إلى من

لا يعرف من الدين ولا قلامة ظفر « واما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى » فها هي ذي احاديثه الشريفة تناديهم هلموا إلى حديث الثقلين والسفينة وحديث الغدير والمنزلة وحديث علي لم يخرجكم من باب هدى ولن يدخلكم باب ضلالة وحديث انا مدينة العلم وعلي بابها فمن اراد العلم فليأت الباب وحديث ان عليا اكثرهم علما واعظمهم حلما واقدمهم سلما وتلك آيات الكتاب البينات تهتف فيهم آية التطهير والمباهلة وآية الشاهد والولاية وغيرها من الآيات الصريحة في ان عليا «ع» امام الأمة وهاديها بعد نبيها «ص» ومعلمها المبين لها ما اختلفوا فيه فالتووا عن جوابها كسوام لا تراها مجيبة من دعاها .

﴿ اعمال الخليفة الثالث ﴾

اما الخليفة عثمان فقد سجل التاريخ عليه هفوات وغلطات لا تحصى ولا تعد وقد انكرها عليه جل الصحابة لو لا كلهم الأمر الذي استحلوا من اجله دمه وادى بحياة الخليفة إلى القتل واليك نبذة من اعماله التي فعلها بعد انقضاء امر الشورى واستقرار الامر له فإنه بعد ان تربع على الدست أوطأ بني أمية رقاب الناس واقطعهم الاقطاعات — فوهب مروان بن الحكم الوزغ ابن الوزغ خمس غنائم افريقية واقطعه فدكا — وما أدراك ما فدك ذلك الذي منعت منه الصديقة فاطمة (ع) بنت رسول الله (ص) ووديعته في أمته التي يرضى الله لرضاها ويغضب لغضبها وإنما منعوها من فدك لرواية رواها الدافع لها عنه مع أنها كانت في يدها وتحت تصرفها وقد اعطاها ذلك رسول الله (ص) على ما حكاه السيوطي في الدر المنثور ص ١٣٠ من جزئه الثاني عن كل من أبي يعلى وابن أبي حاتم وابن مردويه وغيرهم عن أبي سعيد عند نزول آية (وآت ذا القربى حقه) أليست فاطمة ممن شهد الله تعالى لها بالطهارة من الرجس والافتراء أليس المودة في القربى طلب رضاها فلماذا يا ترى ماتت وهي غضبى عليها ولنعد إلى ما كنا فيه من أعمال الخليفة عثمان لئلا ينجر الأمر إلى ما لا يحمد عقباه وأعطى عثمان عمه الحكم بن العاص طريد رسول الله (ص) مئة ألف درهم وأعطى الحرث بن الحكم بن العاص ثلثمائة الف درهم واعطى زيد بن ثابت مئة الف درهم وأعطى عبد الله بن أبي سرح أخاه من الرضاعة ما افاء الله تعالى على المسلمين من فتح افريقية واعطى أبا سفيان بن حرب مئتي ألف درهم وقسم الأموال التي جاء بها أبو موسى من العراق على بني أمية وأعطى عبد الله بن خالد بن أسيد صلة كانت اربع مئة الف

هذه خلاصة ما ذكره ابن أبي الحديد في شرح النهج ص ٦٦–٦٧ من جزئه الأول ويقول ابو الفداء في تاريخه ص ١٨٧ من جزئه الأول واعطى عثمان مروان بن الحكم خمس افريقية وهو خمس مئة الف دينار (يساوي بالعملة العراقية اليوم خمسين وسبع مئة الف دينار) وفي ذلك

يقول عبد الرحمن الكندي

احلف بالله رب الأنام ... ما ترك الله شيئاً سدى
ولكن خلقت لنا فتنة ... لكي نبتلي بك أو تبتلى
فإن الأمينين قد بيّنا ... منار الطريق عليه هدى
فما اخذا درهماً غيلة ... ولا جعلا درهماً في هوى
وأعطيت مروان خمس البلا ... د فهيهات سعيك ممن سعى

واقطع مروان بن الحكم فدكا وهي صدقة رسول الله (ص) التي طلبتها فاطمة (ع) ميراثا فروى أبو بكر عن رسول الله (ص) نحن معاشر الأنبياء لا نورث ولم تزل فدك في يد مروان إلى أن تولى عمر بن عبد العزيز فانتزعها من أهله وردها صدقة انتهى ويحدثنا الطبري في تاريخه ص ٥٠ من جزئه الثالث (كان الذي صالحهم عليه عبد الله بن سعد [1] ثلاثمئة قنطار ذهب فأمر بها عثمان لآل الحكم قلت او لمروان قال لا أدري) وأغرب من ذلك ان عثمان لما ارسل عبد الله بن سعد لغزو افريقية قال له ان فتح الله عليك افريقية فلك مما أفاء الله على المسلمين خمس الخمس وابن جرير يقول وقسم عبد الله ما أفاء الله تعالى عليهم على الجند واخذ خمس الخمس وبعث بأربعة أخماس إلى عثمان مع ابن وثيمة النظري وضرب فسطاطاً في موضع القيروان وأوفد وفداً فشكوا عبد الله فيما أخذ فقال لهم انا نفلته وكذلك كان يصنع وقد أمرت له بذلك وذاك إليكم فإن رضيتم فقد جاز وإن سخطتم فهو رد قالوا فإنا نسخط قال فهو رد وكتب إلى عبد الله بذلك فليخبرنا حضرة (الاستاذ) الحضرمي عن حقيقة هذه القسمة (من خليفة المسلمين) ما هي وما ماهيتها وهل في كتاب الله آية أم في السنة رواية تدل على حقيقة هذه القسمة وما هي تلك الآية وما هي الرواية او ان عثمان لم يجد في المهاجرين والأنصار مؤمناً كامل الايمان راسخ العقيدة (إلا بني ابي معيط) فجاد عليهم (بهذا السخاء المفرط) ثم انا نسألك «يا استاذ» لماذا يا ترى توقف عثمان عن إعطاء خمس الخمس وقد نفله اياه كما يقول ولماذا أناط الأمر برضا الوفد وسخطه ولماذا يا ترى لم يستشر المسلمين بإعطاء الخمس كله لمروان ولعل الأستاذ

---

(١) عبد الله بن سعد هو عبد الله بن ابي سرح نفسه أسلم قبل فتح مكة وكان يكتب الوحي ثم ارتد مشركا وصار إلى قريش ولما كان يوم الفتح هدر رسول الله (ص) دمه وأمر بقتله ولو وجدوه تحت استار الكعبة فهرب إلى عثمان فأخفاه مدة ثم أتى به إلى النبي (ص) وطلب امانه فسكت رسول الله (ص) طويلا ثم قال نعم وبعد ان خرج عثمان وعبد الله قال النبي (ص) لمن حوله ما سكت إلا ليقوم إليه احدكم فيضرب عنقه انتهى نقله باختصار عن الاستيعاب لابن عبد البر ص ٣٩٣ من جزئه الأول في باب عبد الله .

يجيب (بأنه قد اجتهد) ففعل ما فعل كأن الاجتهاد تخول لصاحبه صلاحية التصرف في اموال المسلمين ودمائهم واعراضهم بما لا يقره الدين والعقل وكأن الاجتهاد من الأمور الجائزة حتى في خلاف الله وخلاف رسوله (ص) وخلاف شريعته الحاقة وهكذا نرى الاستاذ ومن يضرب على وتره يلجأون الى هذه الفكرة الخاطئة إذا ضاق عليهم الخناق ويجعلون الاجتهاد مبرراً لهم عن كل ما يقع منهم من الضلال والفساد واستحلال المحرمات الثابتة بالضرورة من دين الاسلام .

ويحدثنا ابن الاثير في تاريخه ص ٣٥ من جزئه الثالث « وحمل خمس افريقية إلى المدينة فاشتراه مروان بن الحكم بخمس مئة ألف دينار فوضعها عثمان عنه وكان هذا مما اخذعليه وهذا احسن مما قيل في خمس افريقية فإن بعض الناس يقول اعطى عثمان خمس افريقية عبد الله بن سعد وبعضهم يقول اعطاه مروان بن الحكم وظهر بهذا انه اعطى عبد الله خمس الغزوة الاولى واعطى مروان خمس الغزوة الثانية التي افتتح فيها جميع افريقية ويقول المسعودي في حديثه « وكان عثمان في نهاية الجود والكرم والسماحة والبذل في القريب والبعيد فسلك عماله وكثير من اهل عصره طريقه وبنى داره في المدينة وشيدها بالحجر والكلس وجعل ابوابها من الساج والعرعر [1] واقتنى اموالا وجنانا وعيونا بالمدينة — وذكر عبد الله بن عيينة ان عثمان يوم قتل كان عند خازنه من المال خمسون ومئة الف دينار والف الف درهم وقيمة ضياعه بوادي القرى وحنين وغيرهما مئة الف دينار وخلف خيلا كثيرة وإبلا . وقد ذكر سعيد بن المسيب ان زيد بن ثابت حين مات خلف من الذهب والفضة ما يكسر بالفؤوس [2] غير ما خلف من الضياع بقيمة مئة الف دينار . ومات يعلى بن امية وخلف خمس مئة الف دينار وديونا على الناس وعقارات وغير ذلك ما قيمته مئة الف دينار إلى آخر ما قاله مما لايسع المقام نقله . فكل هذا ونحوه يعطيك صورة واضحة عن الفوضى التي كانت تعمل في بيت مال المسلمين ايام خلافته وانها كانت تجرف ما في ذلك البيت من الاموال إلى بيوت بني امية وخزائن آل مروان ويقول ابن أبي الحديد في شرح النهج ص ١٦٥ من جزئه الأول ولما تكاثرت أحداثه كتب جمع « من أهل المدينة من الصحابة وغيرهم إلى من بالآفاق انكم إن كنتم تريدون الجهاد فهلموا إلينا فإن دين محمد (ص) قد أفسده خليفتكم فاخلعوه فاختلفت عليه القلوب ويحدثنا كل من ابن الأثير في تاريخه ص ٨٠ من جزئه الثالث والطبري في تاريخه ص ١٧٤ من جزئه الخامس عن أم المؤمنين عائشة (رض) انها كانت تقول (اقتلوا نعثلا فقد كفر) وفي ذلك يقول ابن ام كلاب :

---

(١) العرعر شجر السرو فارسية الواحدة مروة وقيل السامم وهو شجر أسود وقيل إنه الأبنوس وقيل الشيزي وقيل شجر يصنع منه القسي هكذا في القاموس

(٢) الفؤوس جمع فأس وهي آلة ذات هراوة قصيرة يقطع بها الخشب وغيره

وأنتِ أمرتِ بقتل الاما م وقلتِ لنا أنه قد كفر

ويقول ابن أبي الحديد في شرح النهج ص ٦٧ من جزئه الأول « فجاء زيد بن ارقم وكان صاحب بيت المال بالمفاتيح فوضعها بين يدي عثمان وبكى فقال أتبكي لأني وصلت رحمي قال لا ولكن أبكي لأني أظنك انك أخذت هذا المال عوضاً عما كنت تنفقه في سبيل الله في حياة رسول الله (ص) ولو اعطيت مروان مئة درهم لكان كثيراً فقال : القِ المفاتيح يا ابن أرقم فإنا سنجد غيرك .

وهذا معاوية عامله على الشام قد مثل دوراً في الخلاعة والاستهتار وحسبك ان الأموال كانت تبذل على إحياء الباطل واماتة السنة وكانت تصرف في الخمور والفجور وبناء القصور وهتك الحرمات وارتكاب الفظائع فدونك السير والتواريخ فإنك تجد صحائفها سوداً من قبائحه وبوائقه ومخازيه واما من جاء بعد هؤلاء من سلاطين بني أمية وملوك بني العباس الذين تسنموا دست الملك بالسيف والسنان كما كان يفعله فراعنة العصور الأولى فتحكموا في المسلمين حين ماتوا فاتخذوا مال الله دولا وعباده خولا ودينه دغلا فارتكبوا الفجور وسفكوا الدماء التي حرم الله وهتكوا الأعراض وأباحوا المحرمات إلى غير ما هنالك من منكرات تسبخ منها الأرض وتقشعر منها الجلود فهل من العقل أن يقول قائل ان هؤلاء أمراء الله في ارضه وحججه على بريته وقد بدلوا دينه وغيروا سننه وهل بعد هذا كله وأضعاف امثاله يستطيع (الاستاذ) الحضرمي أن يقول ان مدعي عصمة الامام على الأمة مغال جاهل وهل يلام المسلم إذا ثار وفار عندما يرى هذا الخبط في أحكام الله وقوانينه وشرعه ومنهاجه ويكفينا هذا المقدار فلا نطيل الحديث وأظنك قد أحسست من خلال هذا القليل من الكثير بزلة الحضرمي وجنايته على المسلمين حيث نسب إليهم الغلو والخروج عن الاسلام

* اعمال امير المؤمنين علي بن ابي طالب (ع) *

وسأعطيك صورة صغيرة عن إمام الأمة وخليفتها الأول بحق بعد رسول الله « ص » امير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) فقد سجل عليه التاريخ انه (ع) كان يأتدم بأدام واحد بخل اوملح وكان يلبس الكرباس فكان أخشن الناس مأكلا وملبساً وكان يقول روحي فداه أيستطاب أن يقال لي أمير المؤمنين ولا أواسيهم في جشب العيش – وقال عبد الله بن ابي رافع دخلت إليه يوم عيد فقدم إليه جراب مختوم فوجدنا فيه خبز شعير يابساً مرضوضاً فقدم فأكل فقلت يا أمير المؤمنين فكيف تختمه قال خفت هذين الولدين أن يليناه بسمن أو زيت وكان ثوبه مرقوعاً بجلد تارة وبليف أخرى – وهو القائل بأبي وأمي في كتابه الذي كتبه لعثمان بن حنيف وكان يومئذ عامله على البصرة – ولو شئت اهتديت الطريق إلى مصفى هذا العسل ولباب

هذا القمح ونسائج هذا القز ولكن هيهات أن يغلبني هواي ويقودني جشعي إلى تخير الاطعمة ولعل بالحجاز أو باليمامة من لا طمع له في القرص ولا عهد له بالشبع إلى آخر الكتاب وإن أردت المزيد من أحواله فعليك بمراجعة شرح النهج لابن أبي الحديد لتعلم ثمة انه هكذا يجب أن يكون حياة خليفة المسلمين وإمامهم وهاديهم إلى الطريق المستقيم لا كما يقول الشاعر العربي

ضاعت خلافتكم يا قوم فالتمسوا ... « خليفة الله » بين الناي والعود

تقول اما الخلفاء الراشدون فكانت كل أعمالهم مجيدة لا تخرج عن دائرة الشرع ثم تزعم ان كلها مأخوذة من الكتاب والسنة ومؤيدة باجماع الصحابة العدول الذين هم خير القرون وهم مبرؤن من كل تهمة ووصمة وجهها إليهم أعداؤهم كيف ورسول الله (ص) مات وهو عنهم راض الخ

اقول إليك أيها القارىء هذه الجملة من كلماته المطلقة ذات المعاني المكررة قد اتخذها ذريعة لافراء البسطاء والبله من المسلمين ولا احسب انها تنشب بذهن من ألمّ بالتاريخ ووقف على صحيح الاحاديث حينما يراها تغمز في هذا الضرب من الاستنتاج الباطل فهو يريد بهذا النسج من الكلام ان يقرر لمقام خلفائه مكانا فوق مكانهم ومنزلة فوق منزلتهم فيغمض الطرف ويتعامى عن اعمالهم الخارجية عن دائرة الشرع المخالفة لكتاب الله والسنة ويضع بدله كلمة ربما قدحت في الذهن معاني صحيحة

فالخلفاء الراشدون باستثناء علي امير المؤمنين (ع) كلهم يشهدون على انفسهم بأنه لم تكن كل اعمالهم مجيدة ولا غير خارجة عن دائرة الشرع ولم تكن كلها مأخوذة من الكتاب والسنة والجاهل المتعصب يقول كانت كل اعمالهم مجيدة ومأخوذة من الكتاب والسنة فيطعن فيهم صريحاً ويرد شهادتهم رداً مكشوفاً

﴿ مخالفات الخلفاء (رض) وغيرهم لفعل رسول الله وقوله ﷺ ﴾

وحسبك في مخالفتهم للكتاب والسنة تخلفهم عن جيش اسامة الذي علموا قول النبي (ص) فيه فجهزوا جيش اسامة لعن الله من تخلف عنه[1] وردهم لقول النبي (ص) فيما اخرجه البخاري في الصحيح المتواتر في باب قول المريض قوموا عني من كتاب المرضى حيث قال (ص) وفي البيت رجال[2] فيهم عمر بن الخطاب (رض) هلم اكتب لكم كتابا لا تضلوا[3] بعده فقال عمر إن النبي (ص) قد غلب عليه الوجع وعندكم القرآن حسبنا كتاب الله فاختلف أهل البيت

---

(١) نقل هذه الكلمة جماعة من أعلام السنة وأرسلوها إرسال المسلمات فمنهم محمد بن عبد الكريم الشهرستاني في المقدمة الرابعة من المقدمات التي ذكرها في اوائل كتابه الملل والنحل وحكاها عن الجوهر ابن ابي الحديد الحنفي في آخر ص ٢٠ من المجلد الثاني من شرح النهج طبع مصر

(٢) تجده في ص ٥ من الجزء الرابع من صحيحه (٣) إنما حذفت النون لكونه جوابا ثانياً لهلم

فاختصموا منهم من يقول قربوا يكتب لكم النبي (ص) كتابا لن تضلوا بعده ومنهم من يقول ما قال عمر فلما اكثروا اللغو والاختلاف عند النبي (ص) قال رسول الله قوموا قال عبد الله فكان ابن عباس يقول ان الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله وبين ان يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولغطهم . وقد أورده البخاري في ص ٢٢ من الجزء الأول في كتاب العلم من صحيحه وأخرجه مسلم في آخر الوصية من صحيحه ص ١٤ من الجزء الثاني ورواه أحمد في ص ٣٢٥ من الجزء الثاني من مسنده وكثير غيرهم من محدثي السنة وقد تصرفوا فيه بما لا يجدي نفعاً إذ نقلوه بالمعنى وكان اللفظ الثابت عن عمر (رض) ان النبي (ص) ليهجر ويؤكد لك هذا ان لفظة هجر واقعة في الصحيحين [1] لكنهما أبهما ذكر قائله ولم يكن القائل غير عمر (رض) بالاجماع على ان قولهم غلبه الوجع كلمة أخرى عن الهذيان والهذر اللذين هما معنى هجر اي انه (ص) يتكلم بكلام المرضى الأمر الذي لا معنى له ويؤيد إرادة هذا قول القائل حسبنا كتاب الله وإنما أبدلوها بهذه الكلمة رفعاً لما يستهجن من هذه العبارة أو تهذيباً لها وفي القرآن « وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى » والنكرة في سياق النفي تفيد العموم وانه لا ينطق عن الهوى في سائر حالاته مطلقاً في مرضه أو غيره .

وأنت تراهم هنا لم يتعبدوا بقوله (ص) ولم يأخذوا بنصه ولو فعلوا ذلك لأمنوا من الضلال ولم يكتف القوم بعدم الامتثال لأمره حتى ردوا عليه بقولهم حسبنا كتاب الله كأن رسول الله (ص) لا يعرف كتاب الله ولا يفهم معناه ولا يعلم ما فيه وكأنهم يرون انفسهم أعلم بخصوص القرآن وعمومه منه (ص) وأدرى بفوائده وخواصه منه (ص) وليت القوم اكتفوا بهذا كله ولم يفاجؤوه بتلك الكلمة الكزة وهو محتضر روحي فداه بينهم وهل يا ترى كانت تلك العبارة وداعاً منهم له (ص) عند لحوقه بربه ولو صدقوا في قولهم حسبنا كتاب الله لاقتفوا أثره وتلوا سوره حيث يقول تعالى « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » ويقول تعالى « انه

---

(١) راجع ص ١١٨ من كتاب الجهاد والسير من صحيح البخاري من جزئه الثاني فإنك تجد النبي (ص) يقول دعوني فالذي انا فيه خير مما تدعوني إليه ثم اوصى عند موته بثلاث اخرجوا المشركين من جزيرة العرب واجيزوا الوفد قال ونسيت الثالثة وفي حاشية البخاري قال سفيان ونسيت الثالثة هو قول سليمان الأحول وقيل هو قول سعيد بن جبير وقيل قول عيينة وقيل سليمان بن مسلم . وهذا يرشد إلى ان نسيانهم للثالثة لم يكن إلا لتضمنها الخلافة لعلي خاصة والأئمة من ولده عامة إلا ان السياسة الغاشمة في تلك الظروف قهرت رواة الحديث إلى القول بنسيانها ولو علم القوم انه يريد كتابة العهد بالخلافة لأبي بكر « رض » لذكروها قطعا ولما نسوها ابداً وهذا الحديث اخرجه مسلم في صحيحه ص ٤٢ في آخر كتاب الوصية من جزئه الاول واخرجه احمد في ص ٢٢٢ من حديث ابن عباس من جزئه الثاني فلتراجع .

لقول رسول كريم ذي قوة عند ذي العرش مكين » ولكن لما علم القوم انه «ص» يريد توثيق العهد إلى علي بالخلافة وتأكيد النص عليه بالإمامة خاصة وعلى الأئمة من ولده عامة حفظا لامته من الضلال واحكام شرعه من الاضمحلال صدوه عن ذلك الكتاب بتلك الكلمة الجارحة .

ويكفيك في خروجهم عن دائرة الشرع إنكارهم إذن النبي (ص) يوم تبوك بنحر ابلهم وأكل لحومها إذا املقوا في تلك الغزوة وجاءوا — فأنكر عمر (رض) ذلك وقال ما بقاؤكم بعد إبلكم على ما أخرجه البخاري في صحيحه ص ١١١ في باب حمل الزاد في الغزو من كتاب الجهاد والسير من جزئه الثاني والقضية ثابتة معروفة وأنكروا عليه صلح الحديبية بعبارات مزعجة فأنكر ذلك عمر (رض) على رسول الله (ص) جهرة على ما حكاه البخاري في آخر كتاب الشروط ص ٨١ من جزئه الثاني وهو من الامور المشهورة وأخرجه مسلم في باب صلح الحديبية ص ١٠٦ من صحيحه من الجزء الثاني وأخرجه أحمد في ص ٣٣٠ من الجزء الرابع من مسنده والحلبي في سيرته ص ١٩ من جزئه الثالث في غزوة الحديبية وأنكروا عليه اخذ الفداء من الاسرى وإطلاق سراحهم يوم بدر كما في تاريخي ابن جرير وابن الاثير وسيرتي الدحلاني والحلبي وغير هؤلاء ممن ارخوا هذه الواقعة وانكروا عليه يوم مات المنافق ابن أبي فأنكر عليه عمر (رض) حتى جذبه برداءه وهو واقف للصلاة عليه على ما اخرجه البخاري في اول ص ١٨ من صحيحه من جزئه الرابع في الصفحة الثانية من كتاب اللباس والقضية معروفة وقد حكاها غير واحد من حفاظ السنة وانكر عمر (رض) عليه (ص) امره ابا هريرة ان يبشر بالجنة كل من لقيه من أهل التوحيد وضرب ابا هريرة (وهو رسول النبي «ص» في تلك الواقعة) ردعا له عما امره به النبي (ص) ضربة خر بها إلى الارض على ما اخرجه مسلم في صحيحه ص ٤٥ في اوائل الجزء الاول في باب من لقي الله بالايمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرم على النار وترك ابو بكر وعمر (رض) قتل رجل امرهما رسول الله بقتله واخبرهم انه لو قتل ما اختلف بعده اثنان على ما اخرجه الامام احمد في ص ١٥ من مسنده من جزئه الثالث من حديث ابي سعيد الخدري وحكاه اهل السير والاخبار من اهل السنة بأسانيده الصحيحة إلى كثير من هذا واضعاف أمثاله مما سجله المؤرخون واثبته المحدثون من اهل السنة من مخالفتهم للكتاب والسنة وخروجهم بذلك عن دائرة الشرع مما يضيق صدر الكتاب عن استقصائه ولكن (الاستاذ) الحضرمي جهل ذلك كله او تجاهل عنه فحكم بأن كل اعمالهم مأخوذة من الكتاب والسنة بهتانا وزوراً وتغطية لوجه الحقيقة ولو جاز لنا تأويل ذلك او بعضه لبطل الدين واحكامه ولكان قوله تعالى (وما ينطق عن الهوى) وقوله تعالى « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » عبثا باطلا لا معنى له وبعد فهل يا ترى وجها للقول « بأن كل اعمالهم مجيدة ومأخوذة

من الكتاب والسنة » إلا التعصب فيهم هذا كله في حياته «ص»

﴿ مخالفة الخلفاء للنبي (ص) بعد وفاته ﴾

وأما ما خرجوا به عن دائرة الشرع وخالفوا فيه الكتاب والسنة بعد وفاته (ص) فيعسر على المتتبع احصاؤها وإليك جملة منها .

فمنها تحريم عمر بن الخطاب (رض) للمتعتين - متعة الحج ومتعة النساء وحكم فيهما بخلاف ما كان عليه النبي «ص» وما جاء به كتاب الله «فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي» إذ لا خلاف بين المسلمين أجمعين في نزولها في متعة الحج وقال تعالى « فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن» وقد حكى نزولها في متعة النساء الطبري في تفسير الآية في أوائل الجزء الخامس من تفسيره الكبير ص ٩ والسيوطي في تفسيره الدر المنثور في تفسير الآية ص ١٣٩ من جزئه الثاني وأخرج مسلم في ص ٤٦٧ من صحيحه في باب المتعة بالحج والعمرة من جزئه الثاني عن ابن عباس أن المحرم لمتعة النساء هو الخليفة عمر «رض» وقد استفاض القول عنه «رض» وهو على المنبر متعتان حلالتان كانتا على عهد رسول الله «ص» وأنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما متعة الحج ومتعة النساء على ما حكاه عنه غير واحد من أعلام السنة فمنهم الفخر الرازي في ص ١٩٤ من تفسيره الكبير من جزئه الثالث وأحمد بن حنبل في ص ٣٢٥ من مسنده من جزئه الأول والقوشجي في أواخر مبحث الامامة من شرح التجريد في المقصد الثالث ص ٣٨٢ - ومنها - مخالفتهم في الطلاق فإنهم حكموا فيه بخلاف ما كان عليه رسول الله «ص» وما نزل به كتاب الله فقد أخرج مسلم في باب طلاق الثلاث من كتاب الطلاق ص ٥٧٤ من الجزء الأول من صحيحه عن ابن عباس بطرق مختلفة - قد كان الطلاق على عهد رسول الله « ص » وابي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة قال فقال عمر بن الخطاب ان الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم قال فأمضاه عليهم وحكاه قاسم بيك أمين في كتابه « تحرير المرأة » ص ١٧٣ عن صحيح البخاري وحكاه « الفاضل الرشيد » عن أبي داود والنسائي والحاكم والبيهقي في ص ٢١٠ من المجلد الرابع من مناره ثم قال ما نصه ومن قضاء النبي «ص» بخلافه ما أخرجه البيهقي عن ابن عباس قال طلق ركانة امرأته ثلاثا في مجلس واحد فحزن عليها حزنا شديداً فسأله رسول الله «ص» كيف طلقها قال ثلاثا قال في مجلس واحد قال نعم فإنما تلك واحدة فأرجعها إن شئت وهذا كتاب الله يدل عليه في قوله تعالى « الطلاق » يعني الذي تحل المطلقة من بعده إنما هو « مرتان » لا لفظتان أو ثلاث فإن طلقها مرتين وجب عليه بعد ذلك ما أشارت إليه الآية « فامساك » بعد التطليقتين المتفرقتين « بمعروف أو تسريح

باحسان » « فإن طلقها » يريد مرة ثالثة بعد تين المرتين المتفرقتين « فلا تحل له من بعد » أي بعد التطليق الثالث « حتى تنكح زوجاً غيره » وهو أوضح من أن يخفى ومنها مخالفة عمر «رض» للنبي «ص» في أذان الصبح حيث تصرف فيه وأمر مؤذنه أن ينظم في سلك فصوله فصلا لم يكن على عهد النبي «ص» إلا وهو « الصلاة خير من النوم » على ما اخرجه مالك في باب ما جاء في النداء للصلاة في اواخر صفحة ٢٤ من موطئه ومنها مخالفته «رض» للنبي «ص» في تحريمه لكلمة « حي على خير العمل في الأذان والاقامة » فقال وهو على المنبر كما نص عليه القوشجي في اواخر مباحث الامامة من شرح التجريد ص ٣٨٣ من المقصد الثالث ثلاث كن على عهد رسول الله «ص» حلالا وأنا انهى عنهن واحرمهن واعاقب عليهن متعة النساء ومتعة الحج وحي على خير العمل وحكاه السيوطي في الفصل الذي عقده لخلافة عمر « رض » من كتاب تاريخ الخلفاء في ص٥١ وفي اوليات عمر من تاريخ الخلـــفاء للسيوطي نقلا عن العسكري « ان عمر اول من سن قيام شهر رمضان « بالتراويح » واول من حرم المتعة واول من جمع الناس في صلاة الجنائز على اربع تكبيرات وهكذا رواه ابن سعد عند ترجمته لعمر «رض» في الجزء الثالث من طبقاته —

ومنها مخالفتهم لرسول الله «ص» في آية الخمس فأسقط ابو بكر «رض» سهم النبي «ص» وسهم ذي القربى ومنع بني هاشم من الخمس كما في تفسير هذه الآية من الكشاف وغيره من مفسري السنة واخرج البخاري في اواخر باب غزوة خيبر من صحيحه صفحة ٣٦ من جزئه الثالث ان فاطمة «ع» ارسلت إلى ابي بكر تسأله ميراثها من رسول الله «ص» مما افاء الله عليه بالمدينة وفدك وما بقي من خمس خيبر فأبى ابو بكر ان يدفع إليها شيئاً فوجدت عليه فلم تكلمه حتى توفيت وعاشت بعد النبي «ص» ستة اشهر فلما توفيت دفنها علي ليلا ولم يؤذن بها ابا بكر وصلى عليها واخرجه ايضاً في باب فرض الخمس صفحة ١٢٣ من جزئه الثاني وأخرج البخاري في اواخر صفحة ١٧٦ من جزئه الثالث في باب ذب الرجل عن ابنته من صحيحه عن النبي «ص» انه قال فاطمة بضعة مني يريبني ما رابها ويؤذيني ما آذاها وفيه ايضا في باب مناقب قرابة الرسول «ص» ومنقبة فاطمة «ع» بنت النبي «ص» صفحة ١٦٨ من الجزء الثاني عن النبي «ص» انه قال فاطمة بضعة مني فمن اغضبها اغضبني — وانت لو تأملت هذه الأحاديث وتبينت معناها لوصلت إلى الغاية المنشودة والحقيقة الراهنة وتحقق لديك مخالفة القوم لرسول الله «ص» في حله وترحاله في حياته ومماته «ص» ولم يراعوا فيه إلاً ولا ذمة ولا احتراماً لحقوقه ومنها مخالفتهم للكتاب والسنة حيث اسقطوا سهم المؤلفة قلوبهم من آية الزكاة وقد ثبت بالضرورة من دين الاسلام ان النبي «ص» كان يعطيهم منها حتى التحق بالرفيق الأعلى ولم يوكل الأمر

في إسقاط سهمهم إلى احد من بعده «ص» وعلى هذا اجتمعت كلمة المسلمين واتفقت جميع طوائفهم على اختلاف نحلهم وتباين مذاهبهم وقد ذكر ذلك محدثو السنة كالعسقلاني في إصابته عند ترجمته لعيينة صفحة ٥٦ من جزئه الخامس وصاحب مختصر القدوري في الفقه الحنفي في صفحة ١٦٤ من جزئه الأول وهو من اشهر الكتب الحنفية لعظم شأن مؤلفه عندهم – ومنها مخالفتهم للأحاديث النبوية الصحاح والآيات القرآنية الواضحات الناصة على خلافة علي «ع» بعد رسول الله «ص» وضربهم لما عرض الجدار وخاصة احاديث الولاية يوم الغدير الذي سلموا فيه على امير المؤمنين «ع» بإمرة المؤمنين وحديث المنزلة والطائر المشوي والراية يوم خيبر وكآيات الولاية والتطهير والهداية واضعاف امثالها الصريحة في اختصاص الخلافة به «ع» فعدلوا عن ذلك كله وعقدوها لأنفسهم دونه «ع» مع انها من الوحي الإلهي الذي لايجوز لكل مؤمن ان يرتكب خلافه . ومنها مخالفة ابي بكر «رض» وعمر «رض» لله ولرسوله «ص» في ارساله عمر «رض» بالنار والحطب إلى بيت علي وفاطمة «ع» والحسن والحسين «ع» ليحرقوهم لو لم يبايعوه حتى قيل له يا ابا حفص ان في البيت فاطمة «ع» قال وان علي ما حكاه ابن قتيبة في صفحة ١٠ من الامامة والسياسة من جزئه الأول وابن عبد ربه في صفحة ٦٣ من العقد الفريد من جزئه الثالث والسيوطي في تاريخه والنظام على ما حكاه عنه الشهرستاني في صفحة ٧٣ من الملل والنحل الموضوع بهامش الجزء الأول من الفصل لابن حزم الأندلسي وابن أبي الحديد في صفحة ١٩ من شرح النهج من جزئه الثاني ومحمد حسين هيكل في صفحة ٦٨ من كتابه في أبي بكر «رض» وعبد الفتاح عبد المقصود في صفحة ٢٣٦ من كتاب الامام علي بن أبي طالب من جزئه الأول وغير هؤلاء من أهل السير والتواريخ عند أهل السنه مع أن بيت النبي (ص) وبيوت أهل بيته من أعاظم البيوت الذي أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه وانه يجب تعظيمها واحترامها فاستحل القوم من أهلها ما حرم الله على ما أخرجه السيوطي في صفحة ٥٠ من تفسيره الدر المنثور عند تفسير الآية من جزئه الخامس إلى غير ذلك وأضعافه من أعمالهم الشاذة عن دائرة الشرع مما يضيق المقام عن تعداده

وأنت ترى الحضرمي كتم هذا كله وتجاهل عنه فزعم ان كل أعمالهم مأخوذ من الكتاب والسنة على انا لو جوزنا لهم الاجتهاد بعد فرض تسليمه لهم جدلا فلا يجوز لهم أن يجتهدوا في قبال النصوص النبوية والآيات القرآنية وإذا جاز لهم ذلك وكانوا فيه معذورين أو مثابين جاز لغيرهم من أعداء الدين ومبغضي الاسلام أن يجتهدوا في قبال الآيات البينات وأحاديث سيد الكائنات «ص» ويكونوا بذلك أيضاً معذورين بل مثابين ومأجورين وهذا ما لا يقول به أحد من أهل الاسلام

أما الخليفة عثمان فقد فعل الأفاعيل المنكرة التي ترتعد لهولها فرائص أهل الدين وتتمزق من أجلها قلوب المؤمنين فدونك السير والتواريخ لأهل السنة فإنك تجد صحائفها مملوءة بالمخالفات لكتاب الله ولسنة رسول الله (ص) حتى أدى ذلك إلى قتله بعد أن أنذره أهل الحل والعقد من المهاجرين والأنصار الذين يزعم هذا الحضرمي أنهم خير القرون والذين استخلفوه كما استخلفوا من كان قبله على أمة الرسول (ص) وطلبوا منه أن يمشي بالانصاف في الرعية وان يعدل في القضية ويقسم بالسوية فأبى عليهم حتى خلعوه فامتنع من أن ينخلع مدعياً أن ذلك ثوبا قمصه الله إياه فلا يجوز له نزعه ناسياً أن هؤلاء هم الذين ألبسوه ذلك القميص دون الله ودون رسوله «ص» وقولك ان ذلك مؤيد باجماع الصحابة كذب باطل وهو من أقبحه وذلك لما حكاه أمناء التاريخ عند أهل السنة من انتفاء مثل هذا الاجماع من الصحابة أجمعين

﴿ المتخلفون عن البيعة ﴾

فهذا سعد بن عبادة سيد الخزرج ونقيبهم وجواد الأنصار وزعيمهم تخلف عن بيعة الخليفتين حتى قتل غيلة بحوران وله كلام يوم السقيفة وبعده ذكره ابن قتيبة في الامامة والسياسة وغيره من أهل السير والتواريخ وهذا حباب بن المنذر الجموح الأنصاري البدري الأحدي تخلف عن بيعتها وذلك لا يختلف فيه اثنان من أهل التاريخ وهذا أمير المؤمنين علي بن ابي طالب (ع) والعباس بن عبد المطلب وبنوه وبنو عتبة بن أبي لهب وسائر بني هاشم وسلمان الفارسي وأبوذر وعمار والمقداد وخزيمة بن ثابت وابي بن كعب والزبير وفروة بن عمر بن ودقة الأنصاري والبراء بن عازب وخالد بن سعيد بن العاص وغير هؤلاء كثير من وجوه المهاجرين والأنصار كلهم تخلفوا عن البيعة بحكم الأخبار المتواترة عن علماء السنة فلا سبيل إلى الإنكار. وقد نص البخاري ومسلم في الصحيحين[1] على تخلف أمير المؤمنين علي (ع) عن البيعة حتى لحقت سيدة النساء فاطمة (ع) بأبيها رسول الله (ص) وانصرفت عنه وجوه الناس « والناس إلى الباطل أميل » وهكذا صرح غيرهما من المؤرخين كالطبري في تاريخه في احداث السنة الحادية عشرة وكثير غيرهم وهذا ابو سفيان بن حرب تخلف عن البيعة وهو القائل يومئذ اني ارى غبرة لا يطفؤها إلا دم كما نص عليه ابن عبد ربه في حديث السقيفة من العقد الفريد وقال أيضاً على ما في حديث السقيفة من كامل ابن الأثير فما بال هذا الأمر في أقل حي من قريش ثم قال لعلي ابسط يدك ابايعك فوالله لئن شئت لأملأنها عليه خيلا ورجلا فأبى أمير المؤمنين (ع) ذلك وقال (ع) له والله انك ما اردت بهذا إلا الفتنة وإنك والله طالما بغيت للاسلام شراً

---

(١) تجد ذلك في آخر باب غزوة خيبر صفحة ٣٦ من صحيح البخاري من جزئه الثالث وصفحة ٧٢ في باب قول النبي «ص» لا نورث ما تركناه صدقة من صحيح مسلم من جزئه الثاني

(الاجماع وفساده)

ومن هذا ونحوه يستشرف القارىء على القطع بان المسلمين جميعا لم يقره عليه ولم يتبعهم في ذلك سائر الأنصار ويقول القسطلاني الشارح لصحيح البخاري صفحة ١١٩ في باب رجم الحبلى من الزنى إذا احصنت من جزئه الرابع عند قول عمر (رض) ان بيعة ابي بكر فلتة (لأن البيعة لم تقع باجماع الصحابة) وفي هذا التعليل دلالة صريحة على فساد ما زعمه «الأستاذ» من التأييد باجماع الصحابة اجمعين .

على أن الأنصار قد ادعوا الخلافة لأنفسهم ثم ادعاها من ادعاها منهم لأبي بكر «رض» فبهذا شهدوا على أنفسهم بالكذب فيما ادعوه لأنفسهم من الخلافة فلا تصح شهادة الأنصار لابي بكر «رض» بالخلافة ولا اجماعها عليه لأنها اقرت على نفسها بكذب ما ادعته من استحقاق الخلافة فتكون وجود شهادتهم حينئذ كعدمها شرعاً نعم نحن لا ننكر على الحضرمي انعقاد البيعة له من بعض الصحابة وهم المسارعون اليها ابتغاء المال الكثير والجاه العريض والغل الثابت في قلوبهم للوصي (ع) وآل النبي (ص) الا ان ذلك لا يكون اجماعا له قيمته وأثره شرعاً باتفاق الفريقين لجواز الخطأ على بعضهم فلا يحصل به الجزم على الصواب بل هو الأغلب دليل الفساد والضلال وفي القرآن « وما اكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين » وقال تعالى « ومن آمن وما آمن معه إلا قليل »

وقال تعالى « وان كثيراً من الخلطاء ليبغي بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم » ثم ان من الواضح البين ان أكثر الناس على مرور الأزمان عصاة لرب العالمين والقليل منهم مخلصون مطيعون له والجمهور الأكثر منهم جهال في مختلف الأدوار بمختلف الأجيال والعلماء الصالحون محصورون في العدد وأولو الصون والمروءة واهل الفضائل والمناقب في الدنيا والدين قليلون وهذا مما لا يرتاب فيه أحد من اولي الألباب ومن ذلك تعلم ان لا عبرة بالأكثرين ولا تدور الأحكام الصحيحة والصفات الفاضلة مدارهم ومن المشاهد بالعيون انه لم يترتب متربع على دست الحكم ولم يتمكن متملك قط في أي مصر من الأمصار إلا وكان حال الناس معه حالهم مع الخلفاء «رض» في الطاعة له والانقياد اليه وهذه عادة الناس في كل حين إلى آخر الزمان الا ترى إلى اجتماع أكثر الناس على معاوية ابن أبي سفيان حين ظهر أمره وازدادت شوكته عند مهادنة الامام الحسن السبط «ع» وسكوت الجميع عنه وهم يرونه يلعن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «ع» على المنابر والمنائر ويقنت عليه في دبر كل صلاة ويضرب رقاب المسلمين على الولاية له «ع» ويعطي الاموال الكثيرة على البراءة منه «ع» وهكذا كانت حالة الناس مع يزيد بن معاوية وقد قتل الحسين بن علي سبط «النبي» وريحانته

من الدنيا [١] سيد شباب أهل الجنة ظلماً وعدوانا وسبى أهله ونساءه وذراريه وهتكهم بين الملأ وسيرهم على أقتاب المطايا في الفلوات واستباح حرم النبي «ص» في وافعة الحرة وسفك دماء أهل الايمان وأظهر الردة عن دين الاسلام ولم يجاهره أحد من الأمة بنكره واطبقوا على اظهار التسليم له والانقياد اليه والائتمام به ولم يزل الامر يجري في الناس بعد يزيد مع الجبارين من بني اميه والطغاة المردة من آل مروان الذي لعنه النبي «ص» ولعن من تناسل منه [٢] حتى انتهت السلسلة إلى بني العباس ففعلوا المنكرات وهتكوا الحرمات وهكذا كانت صورة الناس من عهد آدم «ع» إلى من تأخر عنه حتى الآن وإلى ما بعد الآن – فالناس إذن ينظرون إلى من حصل له الاتفاق في الرئاسة والسلطنة والزعامة والهيمنة فينقادون اليه ويمتثلون امره ويجتنبون خلافه حقاً كان أم باطلاً صواباً كان أم ضلالا من الله كان أم من الشيطان وسواء أكان عادلا في الرعية او ظالماً لها على أناقد وجدنا الجمهور في كثير من الامور ينحادون عن أولياء الله وخلفائه ويخالفون أنبياءه «ع» ويسفكون دماءهم بغضاً وعناداً لله تعالى ولهم ويجمعون على طاعة أعداء الله ويسلمون لهم على الطوع والايثار وكتاب الله شاهد عدل على ما نقول مع أنه قد يتفق للظالم المتغلب والناقص الغبي والأحمق الجاهل من الاكثرين الرضا به والاتباع له فتنقاد له الامور على مبتغاه وما يتمناه فيها ويختلفون على العادل المستحق والحكيم العالم فتضطرب عليه الامور وتكثر له المشاغبات وتحصل في ولايته الفتن والمنازعات والخصومات والمعارضات كما وقع ذلك للسامري ونبي الله «تعالى» هارون «ع» على ماحكاه الله تعالى في القرآن

وقد عرف الذين اوتوا العلم ما جرى على أنبياء الله تعالى وخلفائه «ع» من الاذى والتكذيب والطرد والتشريد والاضطهاد والقتل والرد لدعواهم والاستخفاف بحقوقهم والانصراف عن تلبيتهم والاتفاق من الجمهور على خلافهم والاستحلال لدمائهم على ما اقتص الكتاب من أخبارهم فكان من الاتباع للفراعنة والجبابرة والنماردة وملوك الروم والفرس على الضلال والعمى ما لا يمكن لمن سمع كتاب الله وتلا آياته أن يرتاب فيه فنتج من كل أولئك أنه لا يعتبر في الحق اجتماع جمهور الناس على واحد ولا يعتمد في الباطل على اختلافهم في آخر وإلا لزم تكذيب الكتاب واللازم معلوم البطلان فيدور الامر في الموضوعين – موضوع الاجتماع وموضوع

«١» اخرجه البخاري في صفحة ٢٠١ من صحيحه في باب مناقب الحسن والحسين «ع» من جزئه الثاني وغيره من حفاظ السنة فلتراجع فانه من القواطع .

«٢» اخرجه الحاكم في مستدركه صفحة ٤٧٩ من جزئه الرابع واخرجه الحاكم ايضا في صفحة ٤٨١ من جزئه الرابع عن عائشة ام المؤمنين «رض» قالت فيه ولكن رسول الله «ص» لعن أبا مروان ومروان في صلبه قالت فمروان قصص من لعنة الله إلى غير ذلك من صحاح السنة

الاختلاف على البراهين والحجج دون الاجتماع والافتراق حيث تسجل لديك وجود الاجتماع على الباطل والضلال والاختلاف في الصواب والهدى وهذا مما لا سبيل إلى دفعه وانكاره إلا بالتعصب والعناد

﴿ حديث القرون وما فيه ﴾

تقول الذين هم خير القرون وهم مبرؤون من كل تهمة ووصمة وجهها أعداؤهم أقول أولا إن هذا الحديث كذب باطل لا أصل له ومكذوب فيه على رسول الله (ص) وإنما وضعوه ليصححوا به ما فعله الأولون في السقيفة من عقد البيعة لغير أهلها وصرفها عن محلها وقد أنذر رسول الله «ص» بكثرة الكذابة عليه وثانياً من أعلمك بصدور هذا الحديث عن رسول الله وكيف حكمت جازماً بصحته مع أنه من آحاد الخبر لا يقتضي علماً ولا عملاً فإن قلت رواه أهل الصحاح عن ثقات أهل السنة وحفاظها فيقال لك ان الذين رووا هذا الحديث وأمثاله مما تمسكت به في رد خصمك هم الذين رووا الأحاديث الواردة في فضل الوصي «ع» وآل النبي «ص» لا غيرهم فلماذا إذن حكمت بكذب هذه وقلت انها مدسوسة لا أصل لها وصدقت بتلك وتلقيتها بالقبول فالحضرمي إما أن يقول بكذب عامة ما يرويه أهل الصحاح من أهل السنة عن حفاظهم وثقاتهم في علم الحديث أو يقول بصحتها فإن قال بالأول بطل قوله بأنهم خير القرون وبطل أن يكونوا مبرئين من كل تهمة ووصمة كما يقول وإن قال بالثاني بطل قوله بأن ما ورد في فضل علي والأئمة من ولده «ع» كذب وباطل ومدسوس كما يزعم ونحن لو لم يكن لنا إلا هذا لكفانا مؤنة الرد عليه اللهم إلا أن يركن في ذلك إلى التعصب والعناد وفي هذا إلى البغض والمعاداة الماثلة بين نبرات قلمه (إن تكفروا أنتم ومن في الأرض جميعاً فإن الله لغني حميد) وثالثاً ماذا تقول لو قلنا لك إذا جاز لك أن تحتج بما صح عندك وحدك على خصمك الذي يرى أن كل ما تورده في شأنهم باطل لا أصل له وإذا كان ذلك يوجب عليه النزول على حكمه والأخذ بمدلوله شأن البراهين والحجج جاز لليهود والنصارى وغيرهم ان يحتجوا على المسلمين بما صح عندهم من الخرافات والخزعبلات وكان يجب عليهم ان يقبلوا تلك الترهات والسخافات مما انفردوا بحكايته وكل ذلك معلوم البطلان بدلائل العقول واحتجاجك بالحديث باطل على باطل إن كنت من العقلاء « وتلك الأمثال نضربها للناس وما يعقلها إلا العالمون » ورابعاً لو سلمنا جدلا بصحة هذا الحديث وأغمضنا النظر عن سنده فإن أردت من خيريتها أكثرية التقوى في أهلها فهو من الباطل الخاسر يبطله كتاب الله « وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين » لا سيما ان ذلك لا يفيد خيرية جميع الناس الموجودين في عصر النبي «ص» حتى الكاذبين والمنافقين وذلك فإن قولنا قريش افصح العرب واكرمهم مثلا لا يقتضي في العرف واللغة ان كل فرد من أفرادهم يكون

أفصح وأكرم من جميع الناس لوضوح وجود الكثير ممن اتصف بالعيّ واللؤم فيهم وان اردت به وجود طائفة في عصر النبي «ص» لا نظير لهم في السعادة فيما بعد عصره «ص» فمع ان هذا يوجب بطلان الحديث لا يجديك نفعاً لوجود طائفة اخرى في عصره لا نظير لهم في الشقاوة فيما بعد قرنه «ص» وهم المنافقون والكذابون لدلالة الكتاب عليه كما مر وسيأتي البحث عنه مستوفى وان اردت خيرية من تظاهر بالشريعة واعتنق الاسلام في عصره «ص» من الذين يأتون بعده في العصور المتأخرة فكتاب الله والسنة يبطلانه إبطالا اما الكتاب فيقول تعالى «يحلفون بالله انهم لمنكم وما هم منكم ولكنهم قوم يفرقون» وقال تعالى «ومن اهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم» فأخبر تعالى عن طائفة في عصر رسوله «ص» بأنها قد أظهرت الاسلام وأبطنت الكفر وقال تعالى «وطائفة قد اهمتهم انفسهم يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية يقولون هل لنا من الأمر شيء قل ان الأمر كله لله يخفون في انفسهم ما لا يبدون لك» وقال تعالى «ان الذين جاؤا بالافك عصبة منكم لا تحسبوه شراً لكم بل هو خير لكل امرئ منهم ما اكتسب من الاثم» فأخبر تعالى عن طائفة في عصره «ص» بأنهم كذابون منافقون يظهرون الاسلام ويبطنون الكفر وقال تعالى «واتقوا فتنة لا تصيبنّ الذين ظلموا منكم خاصة واعلموا ان الله شديد العقاب» فأنذرهم من الفتنة في الدين واخبرهم بأنها تشملهم على العموم إلا من خرج بعصمة الله من الذنوب بالطاعة وقال تعالى «ألم احسب الناس ان يتركوا ان يقولوا آمنا وهم لا يفتنون ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين أم حسب الذين يعملون السيئات ان يسبقونا ساء ما يحكمون» ولو اردنا استقصاء الآيات النازلة في هذا الشأن لانتشر القول وطال به الكتاب واما السنة فقد مرت عليك احاديث الحوض الحاكمة بوجود الاشقياء فيهم وإليك حديث البطانتين المروي في الصحيحين [1] عن النبي «ص» انه قال ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة إلا كانت له بطانتان بطانة تأمره بالمعروف وتحضه عليه وبطانة تأمره بالشر وتحضه عليه فالمعصوم من عصمه الله وخذ مني مضافاً إلى ذلك ما اخرجه البخاري في باب لتتبعن سنن من كان قبلكم صفحة ١٧٤ من صحيحه من الجزء الثاني عن النبي «ص» انه قال لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً شبراً وذراعاً ذراعاً حتى لو دخلوا جحر ضب تبعتموهم قلنا يا رسول الله اليهود والنصارى قال فمن

«١» تجده في صفحة ١٦١ في باب بطانة الامام واهل مشورته من الجزء الرابع من صحيح البخاري ومن صحيح مسلم في الباب نفسه واخرج البخاري في صحيحه صفحة ١٥٢ من جزئه الرابع في باب إذا قال عند قوم شيئاً عن حذيفة بن اليماني قال ان المنافقين اليوم شر منهم على عهد النبي «ص» كانوا يومئذ يسرون واليوم يجهرون

ومن المعلوم يا حضرة الاستاذ ان بني اسرائيل ضيعوا هارون وعكفوا على عبادة العجل وكذا امة النبي «ص» ضيعوا من هو منه بمنزلة هارون من موسى وتمسكوا بأذيال غيره وكيف يستبعد منهم ان يتركوا وصي نبيهم بعد لحوقه بربه الرئاسة العظمى والزعامة الكبرى والجاه الكبير والمال الكثير والغل الثابت في قلوب الجم الغفير وقد تركت امة موسى «ص» على حياة منه «ع» اخاه هارون بلا طلب مال ولا جاه

اتعجب من اصحاب احمد إذ رضوا ... بتقديم ذي جهل وتأخير ذي فضل
فأصحاب موسى في زمان حياته ... رضوا بدلا عن باري الخلق بالعجل

وأنت ترى كل هذا ونحوه دلائل واضحة على وجود الظالمين والفاسقين في عصره وبعد عصره (ص) إلى يومنا هذا وعليه فحديث القرون إن لم نقرنه بقرن يجب تخصيصه بما ذكرنا من النصوص فيختص مورده بخصوص المؤمنين المتقين والصالحين الأبرار منهم الذين انحرفوا ببيعتهم عن المستخلفين «رض» وهم قليلون طبعاً ، وسيجزي الله الشاكرين » وخامساً ان الحديث لو سلمنا جدلا صحته فهو معارض بما هو أقوى منه سنداً ومتناً وذلك ما أخرجه ابن حجر الهيثمي في صواعقه في أواخر صفحة ١٣٦ عند بيان وقوع الخلاف في التفضيل بين الصحابة ومن جاء بعدهم من صالحي هذه الأمة باسانيد كلها معتبرة ومتواترة ففيها الصحيح وفيها الحسن فمنها قول النبي (ص) طوبى لمن رآني وآمن بي مرة وطوبى لمن يرني وآمن بي سبع مرات وعن عمر بن الخطاب (رض) قال كنت جالساً عند النبي «ص» قال أتدرون اي خلق افضل إيمانا قلنا الملائكة قال وحق لهم بل غيرهم قلنا الأنبياء «ع» قال وحق لهم بل غيرهم قال افضل الخلق إيماناً قوم في اصلاب الرجال يؤمنون بي ولم يروني فهم افضل الخلق إيماناً

أقول وفي هذا الحديث ما يدل على كذب حديث القرون بقرينة سكوت عمر بعد قوله الانبياء «ع» فلو كان صادراً عن النبي «ص» لم يخف ذلك على عمر «رض» ولكان يحسن منه أن يجيب أصحابك يا رسول الله «ص» لأنك قلت انهم خير القرون لو صح ما يزعمون ولما سكت ولم يقل ذلك علمنا انه من وضع الدجالين الذين يضعون الأحاديث تزلفاً إلى أولياء الأمور وتقربا إليهم بما يبيح لهم أن يرتكبوا في دين الله ما يرتكبون ومنها قوله «ص» مثل امتي مثل المطر لا يدري آخره خير أم أوله وقوله «ص» ليدركن المسيح أقواما انهم لمثلكم أو خير ثلاثا

—(دلالة العقل على بطلان حديث القرون)—

وسادساً ان هذا الحديث مخالف لدليل العقل وباطل بمقتضى العدل وخارج عن الحكمة وذلك لأنه إن كانت العلة في خيرية جميع الناس في عصره «ص» هي تقدم خلقتهم في الزمان المتقدم على ما بعده فقد ثبت بالاجماع ان امة النبي «ص» افضل من جميع الأمم الماضية قبلها

وان رسول «ص» أفضل من جميع الأنبياء «ع» الذين تقدموه وعليه يجب طرد هـذه العلة لاستحالة دخول التخصيص في عموم العلة عقلا لأنه لا يعقل ان يقال ان بعض النار محرق وبعضها غير محرق وعلى هذا يلزم ان يكون كل امة أفضل ممن تأتي بعدها واللازم باطل بالاجماع وذلك لثبوت أفضلية آخر الأمم ممن كان قبلها من الأمم فالحديث إذن باطل من هذه الجهة — وإن كانت العلة في خيريتها هي مشاهدتهم لرسول الله (ص) ومجاهدتهم معه وإيمانهم به وهكذا حال من كان بعدهم من التابعين الذين نقلوا إلينا الأحاديث والعلوم عنهم فقد ثبت بالبداهة ان تقدمهم في الخلقة هو من صنع الله وفعله فلا حمد لهم فيه ولا ثناء لأنه ليس من فعل الانسان وصنعه ولا مما يسند إليه لكي يستحق عليه المدح والثناء كما لا ذم ولا عقاب فيه عليه — ومن الطبيعي إلى درجة البداهة ان الله تعالى لا يثيب العبد ولا يحمده على خلقه وصنعه تعالى ولا يذمه ويعاقبه على فعله تعالى وعلى هذا الاساس فكل من شاهد النبي «ص» ورأى دلائل النبوة ومعجزات الرسالة لا يعذر في التقصير عن الحق والدخول في الباطل بعد أن ظهر له البرهان وأوضحه البيان بقول يشهد به القرآن فإن الحجة بذلك عليه أتم لاسيما وهم يفزعون إلى رسول الله «ص» فيما أشكل عليهم من تفسير آية او تحقيق رواية فيرفع عنهم الشك ويرجعهم إلى الحق واليقين فمن رام منهم بعد هذا كله إلى مخالفته وارتكب خلاف ما أمر به كان حقيقاً على الله ان لا يقبل له عذراً ولا يغفر له ذنباً هذا ما يقتضيه العقل فيمن كان في عصره «ص» اما من نأى عن قربه «ص» وكان في عصرنا الحاضر الذي كثرت فيه الأقاويل وتضاربت فيه المذاهب وتشتتت فيه الآراء وتباينت فيه الاهواء ونقصت فيه البصائر وعدم فيه التحقيق حيث لا يوجد من يفزع إليه على زعم «الاستاذ» ممن يقوم مقام النبي «ص» في تحقيق الاشياء ورفع الحيرة وقمع الضلال ودفع الشكوك فباليقين نقطع بقبول عذرهم وغفران ذنبهم لأنهم لم يشاهدوا ما شاهد اولئك ولم يروا ما رأوا من المعاجز والخوارق والآيات البينات فنجم من هذا ان من استبصر من اهل هذا العصر في دينه واشغل نفسه بما به نجاته عن بصيرة فهو لا شك افضل من كثيرين مستبصرين في ذلك العصر لأن الآيات البينات قد قطعت عنهم الأعذار والبراهين قد ازاحت عنهم العلل بقرعها لأسماعهم في كل ليل إذا يغشى او نهار إذا تجلى وقد شاهدوها بأبصارهم ورأوها بأعينهم من دون تكلف منهم في طلبها ولا مشقة في الوصول إليها بخلاف ذلك كله في هذه العصور التي لم نر فيها إلا وجوه الجهل والأباطيل الامر الذي يذهل من أمره الذكي الفطن ويضل فيه ذهن الحكيم المتأله ويطيش فيه قلبه ويزول معه فهمه فنرى الساعي منهم يبذل اقصى ما لديه من جهد في سبيل الوصول إلى البغية المنشودة من التبصر والبصيرة في دينه فإما ان يهلك دون الوصول إليها او ينالها بعد تعب ونصب شديدين مجهدين أوليس بعد هذا كله

من الظلم الواضح ان نفضل اولئك الذين زعمت انهم خير القرون فيما ارتكبوه وفعلوه على هؤلاء الذين استبصروا في دينهم بالاخبار المتضادة والاقاويل المتضاربة ولم تصل اليهم البينات الشافية والبراهين الكافية .

كما كان ذلك كله حاصلا لاولئك في دينهم في بيات النبي «ص» المرسل مايزول معه كل شكوكهم ويحل محلها اليقين أوليس حقيقاً على الله تعالى وهو العدل الحكيم ان يوجب لمستبصري هذا العصر في دينهم على ما المعنا من احوالهم اضعاف ما يوجبه لاولئك المستبصرين في الدين على عهد سيد النبيين «ص ولا يمنع ذلك إلا من فاته ان يدنو من روح الدين او لم يكن منه على شيء « وإذا قيل لهم تعالوا إلى ماأنزل الله رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا»

﴿ القرن الاول ليس كلهم صادقين ﴾

تقول إن ارادت السقيفة بالقرن الأول اصحاب رسول الله «ص» فهذا كذب وافتراء و كيف يقدمون على وضع الاحاديث على رسول الله (ص) وهم قد رووا عنه (ص) انه قال من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار و كيف يجرأون على الكذب وقد لعن الله الكذابة على اختلافهم في القرآن ثم ليس هناك ما يدعو إلى الدس والوضع اما ولاة الأمور منهم فهم مؤيدون مطاعون واما بقية الصحابة من غير ولاة الامور فأي غرض لهم بالوضع والدس وان ارادت بالقرن الاول التابعين فهذا ايضا بعيد لا يتصور عنهم

أقول ما لك (يا استاذ) لا تقول الا خرصاً ولا تنفي الا نصاً وكانك تروم بهذه المقالة الزائفة التي لا يقودها شيء من البرهان ان تثبت العصمة لجميع الصحابـــة من كل الذنوب و كأنك ترى ان روايتهم الحديث (من كذب علي متعمداً) يمنعهم من الافتراء على سيد الأنبياء (ص) فهل يا ترى في الحديث دلالة على عصمتهم عن الكذب او كان ذلك تعصباً من الحضرمي فيهم لا (يا استاذ) ان ذلك لا يمنعهم عن الكذب عليه «ص» ولا يوجب لهم العصمة عن كل تهمة ووصمة وجهها اليها اعداؤهم على حد تعبيرك و كيف يا ترى يمتنع عليهم ذلك وقد اخبر القرآن بوجود الكذابين والمنافقين فيهم « ويحلفون بالله انهم لمنكم وما هم منكم ولكنهم قوم يفرقون » وقال الله تعالى (وسيحلفون بالله لو استطعنا لخرجنا معكم يهلكون انفسهم والله يعلم انهم لكاذبون » وهل هناك دلالة اصرح من هـذا على وجود الكذابين فيهم وفي القرآن (عفا الله عنك لم اذنت لهم حتى يتبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين) وهذه آية أخرى على وجود الكذابين فيهم وقال تعالى (إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) وقال تعالى « يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر و كفروا بعد اسلامهم » فقد حكم الله تعالى في هذه الآيات ونحوها على طائفة منهم

بالنفاق وشهد على طائفة أخرى منهم لا من غيرهم بانهم كاذبون بكل ما يقولون ولا شك في ان الكاذب فاسق يجب التبين في حديثه « ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا » وما الذي يا ترى يمنع المنافق الفاسق من الوضع والكذب على رسول الله «ص» وهو ممن لا إيمان له ولادين ولا ضمير يمنعه عن الافتراء لا سيما إذا كان عدواً مبغضاً حسوداً حقوداً فهل ترجو يا « استاذ » من المسلمين ان يتركوا قول ربهم وشهادته على نفاق بعضهم ووجود الكذابة فيهم ويأخذوا بقولك الباطل ومبالغاتك الكاذبة التي تضعها في نفوس المستضعفين من الناس بصورة صحيحة لها اثرها وقيمتها ولو كنت ممن يمشي في رده على صراط سوي لتحريت فيما تنطق به من تزكية الصحابة اجمعين قول الله تعالى وقول رسوله «ص» وهما لم يقولا بعدالتهم اجمعين فنزاهة الرد والأخذ فيه بفضيلة الانصاف يقضيان عليك ان تطرح هذه الاقاويل الشاذة التي لا تتفق وروح العقيدة الاسلامية الخالصة في شيء

أما الداعي إلى الوضع والافتعال على رسول الله «ص» فهو الغل الثابت في قلوب المنافقين والطالبين الثار من علي امير المؤمنين (ع) بآبائهم واخوانهم الاولين من المشركين والكافرين الذين قتلهم في اعلاء كلمة الله واحياء دين الله ولهذا ترى امراء الجور وبغاة صفين قد بذلوا المال الكثير إلى علماء السوء من رواد الدرهم والدينار ممن باع آخرته بالارذل الادنى ليصرفوا عنه (ع) فضائله الجمة ويضعوهـا لغيره من ولاة الامور فكانوا يتزلفون إلى الظالمين الغاشمين وينزلون عند رغباتهم السيئة ويبذلون الجهود الجبارة في صرف الاحاديث او كتمانها او وضعها في غير الوصي وآل النبي (ص) مع انهم (ع) اهلها ومحلها ولكن مهما كتم اولئك من احاديث فضلهم ومهما صرفوها عنهم إلى غيرهم فقد ظهرت لهم فضائل كثيرة ارغمت آناف أعدائهم وشانئيهم ومربدي اطفاء نورهم (والله متم نوره ولو كره الكافرون)

وهكذا سار الأواخر على خطة الاوائل في كتمان احاديث فضلهم (ع) فكتموا كل حديث فيه فضيلة يجدونه سلاحا للشيعة وهم يعلمون حتى صار الكتمان والجحود لها مذهباً معروفا عند اصحاب الحديث على ما حكاه — العسقلاني في صفحة ١٦٠ من فتح الباري في شرح حديث البخاري في أواخر كتاب العلم في باب من خص بالعلم قوماً دون قوم من جزئه الأول على ان احاديث الحوض والبطانتين وحديث لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً شبراً شاهد عدل على ما نقول — ثم انا نقول لك يا (استاذ) ان الذين زعمت انهم لا يقدمون على وضع الحديث هم الذين رووا عن رسول الله (ص) سنة لعنتهم لعنهم الله وكل نبي مجاب الزائـد في كتاب الله والمكذب بقدر الله والمتسلط بالجبروت فيعز بذلك من اذل ويذل من اعز الله والمستحل لحرم الله والمستحل من عترتي ما حرم الله والتارك لسنتي على ما حكاه السيوطي في صفحة ٢٧

من جامعه الصغير صحيحاً من جزئه الاول عن جماعة مـن أئمة الحديث فكيف يا ترى تجرأوا على نبذ نصوصه (ص) ورفض أحاديثه المتواترة الناصة على خلافة علي «ع» والأئمة مـن ولده «ع» وهم رووها عنه صلى الله عليه وآله وسلم وسمعوها منه (ص) ونقلوها إلينا بالتواتر بل ولو كان سماعهم لذلك الحديث يعصمهم عن الاقدام على الكذب لمنعهم من عصيانهم لرسول الله (ص) وانكارهم عليه أوامره ونواهيه (ص) بل ولو كان ذلك يمنعهم لم يقدم منهم مقدم على استحلال ما حرم الله من عترة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهل بيته كما تقدم البحث عنه مستوفى

—(حديث صلاة ابي بكر وبطلانه)—

تقول ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال مروا أبا بكر فليصل بالناس ثم انه وجد خفة من نفسه فخرج من بيته إلى المسجد وقد أحرم أبو بكر في الصلاة فلما رآه أبو بكر تأخر إلى الوراء فتقدم فصلى وأبو بكر خلفه ثم تقول هذه خلاصة أمر الصلاة واختلاف الروايات فيها ليس اختلافاً يتنافى مع الصحة والثبوت ومجموع الروايات تثبت إمامة أبي بكر وانه صلى إماماً بالناس بأمر النبي (ص) لا متطفلا ولا متبرعاً

فهذه هي الإمامة الصغرى فكان تخصيص النبي (ص) أبا بكر مع وجود غيره دالا على ارجحية أبي بكر للامامة الكبرى وهي الخلافة وهذا التخصيص بمثابة الترشيح من النبي (ص) لأبي بكر بالامامة والولاية إذن ثبت ان أبا بكر كان أحق بها وأهلها

أقول ان هذه الدعوى من الحضرمي مكبة على وجهها حيث لم يشفعها بما يبل ظمأها وليس يليق طبعاً بمن وضع كتابه للرد أن يعمد إلى سرد المقـالات المطلقة التي لا توصل إلا إلى أقيسة سقيمة ونتائج عقيمة فهو يقرر عـلى لسان النبي (ص) أمره أبا بكر «رض» بالصلاة في المسلمين ويجعل هذا كصغرى للقياس ثم يعقب ذلك بالكبرى «وهذا التخصيص بمثابة الترشيح من النبي «ص» لأبي بكر فكانت النتيجة «من هذا الشكل المنطقي إذن ثبت ان أبا بكر كان أحق بها وأهلها»

فيا للحكماء والمتكلمين هكذا فلتكن النتائج المنطقية من الاقيسة وإلا فلا « لا يا حضرة الأستاذ » لا ينسى لك أن تثبت خلافة أبي بكر «رض» بالصلاة في الناس بهذا الحديث وأنت ترى ان كل ما يرويه الصحيحان وغيرهما من علماء الحديث عن ثقات السنة بإجماعهم كذب باطل لا أصل له وإذا أبحت لنفسك الاستشهاد بما بين دفتي الصحيحين وغيرهما من الصحاح صح إذن كل ما يرويه هؤلاء من الاحاديث في فضل علي «ع» والأئمة من ولده «ع» مما هو معلوم الصحة والثبوت « فوقع الحق وبطل ما كانوا يعملون فغلبوا هنالك وانقلبوا صاغرين » والحمد لله رب العالمين — ثم ان ما أوردت من الحديث لإثبات صلاة أبي بكر «رض» بالمسلمين مدخول من وجوه — اما أولا

فلأنه لا يصح لك أن تحتج على خصمك المخالف لك في الرأي والذي يرى ان كل ماترويه في فضل أبي بكر «رض» وغيره ممن زعمت انهم أمراء المسلمين كذب وباطل موضوع وضعه البكرية والعمرية والعثمانية والاموية في حقهم تصحيحاً وتصويباً لآرائهم في السقيفة وكيف فات عليك هذا الأصل الأصيل في باب المناظرة ولم تهتد إلى ان الاحتجاج لا يصح إلا بما اتفق الفريقان على ثبوته او ثبوت صحة معناه وليس الحديث من هذا القبيل لأن خصوم الحضرمي أجمعوا جميعاً على وضعه وبطلانه فخذها دليلا واضحا على جهلك بآداب المناظرة وأما الثاني فإننا لو سلمنا جدلا انه صحيح إلا انه لا دلالة في شيء من ذلك على الخلافة لوجود البون الشاسع بين الموضوعين - موضوع الخلافة العامة - وموضوع - إمام الجماعة في الصلاة فكأنك يا (استاذ) لا تعلم بجواز الصلاة عندك خلف كل بر وفاجر ولا تعلم بأن من شرائط الخلافة العدالة والشجاعة والعلم الكثير وغير ذلك من شرائطها اللازمة باجماع الفريقين وإمام الجماعة يا هذا لا يعتبر فيه العلم الغزير ولاالشجاعة وحسن التدبير وغير ذلك مما هو شرط أكيد في امر الخلافة على ان أمره بالصلاة على هذا الفرض لو اوجب له الخلافة فما معنى خروج النبي «ص» يا ترى وصلاته بالناس وابتداؤه من حيث ابتدأ أبو بكر من القرآن - ولا قائل بأن ابا بكر «رض» كان إماما للنبي «ص» وكان رسول الله «ص» مؤتما به وليس في الأمة من يقول ان ابا بكر «رض» كان شريكا للنبي «ص» في إمامة الصلاة بأن كانا إمامين للمسلمين في تلك الصلاة وإذا بطل هذا وذاك ثبت انه لما خرج كان هو «ص» إمام المسلمين في تلك الصلاة وأبو بكر «رض» بعد أن كان إمامهم فيها صار مؤتما كأحد الجماعة بالنبي «ص» مع انه لو كان ابو بكر «رض» هو الامام للنبي «ص» في آخر صلاة صلاها لزم أن يكون النبي «ص» معزولا عن إمامة أمته لو دل ذلك على خلافة ابي بكر «رض» بل ويلزم أن يكون عبد الرحمن بن عوف إماما للنبي «ص» أيضا بل إمام الجميع وذلك لما تواتر عن أهل السنة بأن رسول الله «ص» صلى خلف عبد الرحمن بن عوف مع انه بعد ذلك هو «ص» صلى بالناس وأخر عبد الرحمن كما قدمه فيه فما اوجب ذلك له الامامة العامة على احد وهكذا امره «ص» ابا بكر «رض» بالصلاة لو صح لا يوجب له الخلافة بالمرة وثالثا لو صح امره بالصلاة خلفه ودل على ترشيحه للخلافة لدل ذلك على خلافة كثيرين ممن أمر النبي «ص» بالصلاة خلفهم لا سيما أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «ع» فصاروا أئمة الجماعة . للمسلمين في حضور النبي «ص» وفي غيبته في حروبه وأسفاره فلماذا يا ترى لم يكن ذلك دليلا على خلافتهم بعد موت النبي «ص» وكان ذلك دليلا على خلافة أبي بكر «رض» وحده ولماذا يا ترى لم تعتبرهم خلفاء للنبي «ص» واعتبرت ذلك لأبي بكر «رض» خاصة ولماذا لم يدل ذلك على الترشيح والأرجحية لهم ودل ذلك على خصوص أبي بكر «رض» ولماذا لم يكن ذلك دليلا على انهم أحق بها وأهلها على حد تعبيرك ذلك

في أبي بكر «رض» فهل تجد لذلك وجهاً سوى التعصب فيه ورابعاً إذا كانت الصلاة خلف أبي بكر دليلا على خلافته فلماذا لم يقم الصحابة ذلك دليلا على خلافة أنفسهم لاشتراكهم مع أبي بكر «رض» في الأمر بالصلاة خلفهم . و إذا كان يجوز الاستدلال لاثبات خلافة النبوة بإمامة الجماعة كان الاحتجاج بالقيادة العامة لجيوش المسلمين أولى وأحق وكانت أهلية الخلافة لأسامة بن زيد مقدمة على أبي بكر لا سيما ان النبي «ص» جعل أسامة أميراً على المسلمين وفيهم أبو بكر وعمر «رض» وغيرهما من الصحابة حاشا أمير المؤمنين علي بن ابي طالب «ع» بإجماع المؤرخين وقياس الخلافة العامة والحكومة المطلقة على القائد العام لجيوش المسلمين أولى وأنسب من قياسها بإمام الجماعة لو صح القياس وذلك ان القائد العام مخول له الامارة العامة ومفوض له السلطة الواسعة والحكومة الكافية و إمارة الجيش موازنة للقضاء. والقاضي المنصوب أهم من إمام الجماعة إن لم نقل بعدم الاهمية في إمام الجماعة — وهذا رسول الله «ص» قد أرسل علياً إلى اليمن ونصبه حاكماً قاضياً عليها وقال أقضاهم علي وقال عمر بن الخطاب «رض» علي أقضانا كما نص على ذلك الحاكم في مستدركه وابن عبد البر في استيعابه والمحب الطبري في الرياض النضرة في باب فضائل علي «ع» وأين هذا من إمام الجماعة يا مسلمون لو صح ما يزعمون وهكذا روحي فداه «ص» نصب علياً «ع» مكانه في المدينة في غزوة تبوك وقد أعطاه إمامة الصلاة وغيرها وفوض إليه أمورها وأعطاه جميع منازل هارون من موسى «ع» إلا النبوة ومنها الخلافة العامة والحكومة المطلقة وهذا ادعى إلى الزعامة الكبرى والرئاسة العظمى وأجمع مما قاله الحضرمي في أبي بكر «رض» من إمامة الصلاة لولا عمى القلوب « انها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور » وخامساً لو صح أمره بالصلاة في المسلمين فكيف يا ترى ولى رسول الله «ص» عليه سالما مولى ابي حذيفة في صدر الهجرة [1] وولى عليه ابا عبيدة وعمرو بن العاص في واقعة بلى وعذره [2] وقد صلى خلفهم وأتم بأمرهم

«١» تجده في صفحة ٢٢٦ من مستدرك الحاكم من جزئه الثالث وصفحة ٨٩ من صحيح البخاري في باب إمامة العبد والمولى من جزئه الاول وصفحة ٥٧ من إصابة العسقلاني من جزئه الثالث وصفحة ١٦٥ من منهاج ابن تيمية من جزئه الثالث فلتراجع فإنه من القواطع

«٢» تجده في صفحة ١٩٠ من السيرة الحلبية من جزئه الثالث وصفحة ١٣١ من السيرة النبوية بهامش الجزء الثاني من السيرة الحلبية وصفحة ٨٢ من تاريخ الخميس من جزئه الثاني وصفحة ٤٢ من مستدرك الحاكم من جزئه الثالث وفيه ان النبي «ص» بعث عمرو بن العاص إلى بلى وعذره ولما بلغه ان لهم جمعا كثيراً بعث إلى النبي «ص» يستمده فأمر ابا عبيدة على جيش فيه أبو بكر وعمر فكان أبو عبيدة يؤمهم فقال عمرو بن العاص إنما قدمتم علينا مدداً فقال ابو عبيدة أمرت بعدم مخالفتك فكان عمرو بن العاص يصلي بهم جميعا ويأتمون بأمره وفي المستدرك انه «ص» بعث عمرو بن

فإن في هذا دلالة واضحة على ان ابا بكر «رض» دون هؤلاء النفر في كل شيء. وهذا السيوطي يحدثنا في صفحة ١٣٨ من جامعه الصغير صحيحا من جزئه الثاني عن النبي «ص» انه قال من استعمل شخصا على عشرة وفيهم أرضى لله تعالى ولرسوله «ص» فقد خان الله ورسوله «ص» وجماعة المؤمنين فكيف يجوز لمسلم ان يقول في رسول الله «ص» انه قد استعمل هؤلاء على ابي بكر وهو أرضاهم وأفضلهم لخالقه وإذا كان أبو بكر «رض» أفضلهم وأرضاهم عند الله كما يزعم الحضرمي لزم الخروج عن الدين جملة لاستلزام ذلك أن يكون للنبي «ص» « والعياذ بالله » قد خان الله ورسوله وجماعة المؤمنين في استعماله «ص» أولئك النفر عليه كل ذلك غير ممكن ولا معقول فالحديث إذن غير ممكن ولا معقول صدوره عن الرسول «ص» « وخسر هنالك المبطلون »

- (حديث الحوض) -

تقول تروي السقيفة الحديث الآتي « فيقال إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم » وتروي ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة وهذا كلها سفسطة وأقيسة غير مستقيمة أما الاحاديث التي سقتها فلم يقل بصحتها المحققون من العلماء والثقات فإن الحديث الأول ليس له نصيب من الصحة أبداً لأنه مخالف لما جاء في القرآن من ثناء وإطراء وإذا كان أصحاب رسول الله « ص » هم الذين ارتدوا على اعقابهم فمن يا ترى بقي من المسلمين مسلما واما الحديث الثاني وهو ستفترق امتي على ثلاث وسبعين فرقة فإن للحديث تتمة كما يرويها أهل الحديث قالوا يا رسول الله من هي الفرقة الناجية قال ما انا عليها واصحابي

أقول ما برح الحضرمي عدواً لأحاديث رسول الله «ص» الصحاح عند المحققين من العلماء الثقات وما فتئ يرميها بالوضع والافتعال تارة وبالسفسطة والكذب أخرى ونحن نعلم وكل الناس يعلمون انه سينقطع به القول دون أن يمسها بوهن أو يحدش في شيء من صحتها لذا نقف هنا معه قليلا ونسأله عن الشيخ البخاري ومسلم وأضرابهما من أئمة الحديث ونقول له ما تقول في هؤلاء. اترى انهم من المحققين الثقات أم لا فإن قال نعم وهو قوله فيقال له لماذا إذن حكمت

العاص في غزوة ذات السلاسل وفيهم أبو بكر وعمر وهذا يرشدنا إلى تقدم ابن العاص على الجميع بالفضل ولذا أمهم في الصلاة وغيرها ويظهر منه انه اعلم منهم بكتاب الله لقول النبي « ص » فيما اخرجه احمد في مسنده صفحة ٦٤ من جزئه الثالث ومسلم في صحيحه صفحة ٢٣٦ من جزئه الاول في باب من احق بالإمامة « إلا قرأ أحق بالإمامة » وانه لم ينفع القوم سبقهم يومئذ إلى التظاهر بالاسلام فإن عمراً تظاهر به سنة ١١ من الهجرة في صفر على ما في إصابة العسقلاني صفحة ٢ من جزئه الخامس فلو علم النبي «ص» في ابي بكر جدارة ولياقة لمنصب الامامة والخلافة لما قدم عليه هؤلاء. وأمره وأمر عمر بالطاعة لهم والانقياد إليهم في كل شيء. فأين ما يدعيه الحضرمي يا مسلمون

على حديث الحوض بالسفسطة وعدم الصحة وهؤلاء هم الراوون لهذا الحديث وغيره ، مما تمسكت به في الرد على خصمك وهم الذين رووا لنا حديث البطانتين وحديث لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً شبراً وهؤلاء يا « استاذ » هم الذين اخرجوا لك الحديث الموضوع مروا ابا بكر (رض) فليصل بالناس فتدرعت به وحسبته الدرع الحصين والصراط المستقيم فاخذت تجول بباطلك على صولة الحق وان قلت ليس اولئك من المحققين والعلماء الثقات بطل احتجاجك بكل ما يروونه في صحاحهم كحديث امره «ص» ابا بكر «رض» بالصلاة او حديث القرون وغير ذلك مما زعمت انها احاديث واردة في فضل ابي بكر وعمر «رض» وعثمان وغيرهم من اصحابهم لا خصوص هذا الحديث وترجيح هذه على تلك ترجيح بلا مرجح اللهم الا ان ترجحه العصبية المتمثلة في يراعك والغريب منك يا « استاذ » ان تعلل بطلان حديث الحوض بالمخالفة لما جاء في القرآن لأنك جاهل بأن مثل هذه المخالفة التي هي بنحو العموم والخصوص لا توهن جانب الحديث ولا تسقطه عن الاعتبار وانما يسقطه ويبطله اذا كانت المخالفة بمعنى التضاد والتناقض الذي يعرفه العلماء دونك ولو بنينا على اسقاط كل حديث مخالف لكتاب الله من هذا القبيل لوجب اسقاط جل الاحاديث بل واسقاط جملة من الآيات القرآنية المخصصة لغيرها من عمومات القرآن وكل ذلك معلوم البطلان فقولك واضح البطلان الا ترى قوله تعالى في آخر آية الانقلاب « وسيجزي الله الشاكرين » وقوله ﷺ في آخر حديث الحوض (فلا يخلص منهم الا همل) وأما الذين مأواهم النار فهم المنقلبون على الأعقاب والمارقون على النفاق كما نطق به القرآن

-(حديث سنفترق)-

أما الحديث الثاني فقد أخرجه السيوطي في جامعه الصغير صفحة ٤٢ من جزئه الأول معترفاً بصحته ونقله الخطيب في تاريخ بغداد ص٣٠٧ من جزئه الثالث عشر وأخرجه الحاكم في مستدركه والذهبي في تلخيصه صفحة ١٢٨ من جزئه الأول بطريقين قالا وهذه أسانيد تقوم بها الحجة وقد أورده صاحب كتاب الفرق عن جماعة من الصحابة وعد منهم تسعة بأسمائهم وقال هناك غيرهم وأرسله ابن حزم إرسال المسلمات في الفصل ومثله الشهرستاني في الملل والنحل وعد الفرق فرقة بعد أخرى صاحب كتاب الفرق فالحديث صحيح وحجة على شرط البخاري ومسلم من حيث السند فلا سبيل إلى إنكاره وأما التتمة التي ذيلها الحضرمي للحديث فقد أوردها الحاكم في مستدركه والذهبي في تلخيصه صفحة ١٢٨ من الجزء الثالث بطريقين وقالا ولا تقوم بها الحجة ولكن « الأستاذ الكبير » الحضرمي لما كان على جانب عظيم من العصبية والجهل بأسانيد الحديث عمد إلى الاحتجاج على خصمه بما لا تقوم به الحجة عند المحققين من العلماء الثقات من أهل مذهبه وأما

قولك لأنها تنافي مدعاها فساقط من ادعاها ولا يحتج بها إلا متعصب مرذول يصور الحقائق بقلمه كيف ما يشاء وشاء له هواه

—(الفرقة الناجية)—

ثم انا قد بحثنا عن الفرقة الناجية والهالكة من قول رسول الله «ص» فوجدناه قد عينها في حديث آخر صحيح متفق عليه وهي قوله «ص» مثل اهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من ركبها[1] نجا ومن تخلف عنها غرق فعرفنا أن الفرقة الناجية هي الفرقة الامامية التابعة لأهل البيت «ع» في اصول الدين وفروعه والمنحرفين عن اعدائهم وخصومهم .

ولو تنازلنا جدلا وفرضنا صحة التتمة لرأينا انها لا تجدي الحضرمي نفعا لأنه يريد باصحابه خصوص المتقين الأبرار لا طوائف اهل النفاق الذين كانوا يستهزؤون بالاسلام ولا يريد من كان امره مطوياً على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا من فضحه الوحي وعرف الله تعالى به نبيه(ص) ولا من كان يظاهر النبي «ص» بالايمان وبباطن النفاق والعدوان ممن يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة وينفق في سبيل الله ويحضر الجهاد كما نطق بذلك كله القرآن « ان المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراؤون الناس ولا يذكرون الله إلا قليلا » وقال تعالى « وما منعهم ان تقبل نفقاتهم الا انهم كفروا بالله ورسوله ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى ولا ينفقون الا وهم كارهون » وقال « واذا رأيتهم تعجبك اجسامهم وان يقولوا تسمع لقولهم كأنهم خشب مسندة يحسبون كل صيحة عليهم هم العدو فاحذرهم قاتلهم الله انى يؤفكون » وقال تعالى « يحلفون لكم اذا انقلبتم اليهم لتعرضوا عنهم فاعرضوا عنهم انهم رجس ومأواهم جهنم جزاء بما كانوا يكسبون » إلى غير ما هنالك من الآيات الدالة على وجود هذه الاصناف في أصحاب النبي «ص» وبعد هذا كله كيف يا ترى يتسنى لعاقل ان يتشبث بذكر الصحبة ومشاهدة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في القطع على انهم ناجون من النار السموم ان هذا لا يمكن ولا يكون

—(التتمة تقتل نفسها)—

ثم انا نقول لك يا (استاذ) ان ما صنعته من التتمة في الحديث لتثبت به مبتغاك يبطل نفسه

---

(١) تجده في صفحة ١٥١ من مستدرك الحاكم من جزئه الثالث معترفا بصحته على شرط البخاري ومسلم واخرجه السيوطي في جامعه الصغير صفحة ١٣٢ من جزئه الثاني وحسنه وغيرهما من علماء الحديث عند السنة والحديث الحسن حجة عند العلماء فضلا عن الصحيح ولا معارض له بالمرة فهو المعين للفرقة الناجية لا غير

بنفسه وذلك فان الجمع المنكر المضاف يفيد العموم عند علماء الأصول من الفريقين وعليه يلزم ان يكون الفريق الذي قتل عثمان بن عفان منهم والفريق الذي تقاعد عن نصرته من الناجين كلهم اجمعين وهكذا حال القتلى في يوم الجمل وصفين ويكون الجميع على الحق وكل ذلك ينبذه دين الله دين الاسلام ولا يرتضيه ذو عقل (فماذا بعد الحق الا الضلال فانى تصرفون)

- (آية الانقلاب على الاعقاب) -

تقول فحضون الآية تفهيم المسلمين الذين تعلقوا برسول الله (ص) اشد التعلق ولولا ايمانهم الراسخ لألهوه وعبدوه بان محمداً عبد الله ورسوله بلغ الرسالة ثم هو يموت هذا معناها المفهوم منها ولنرجع إلى تركيب الآية من القواعد والصيغة فأقول ان الآية هنا مقرونة بحرف الاستفهام ولا اخبار عن شيء واقع وان ترتب الجواب على الشرط ليس واقعا ولا منجزاً ولا محقق الوقوع فهو كقولك ان زرتني زرتك فلا يلزم وقوع الزيارة من الثاني او وقوعه حالا بلا مهلة اذ ليس هذا من قبيل العطف بالفاء المفيدة للترتيب وهو ايضا ليس بمنزلة قولك لعبدك ان دخلت المسجد فأنت حر فانه يقع العتق حالا اذن فلا يلزم من وفاة الرسول ان يقع الانقلاب فهو ليس كالطلاق والعتاق من الاحكام المعلق وجودها على وجود الشرط لا سيما ان حرف الشرط هو ان وهي تفيد الشك لا التحقيق بخلاف اذا الشرطية فانها تفيد التحقيق فافهم وان كنت لست من أهل التحقيق ثم هل يعقل انقلابهم بمجرد عدم مبايعتهم عليا «رض» وهل خالفوا بذلك نصاً قرآنيا او انكروا فرضا مجمعا عليه او جحدوا ركنا من اركان الدين الخ

اقول هكذا يقول « امام اللغة العربية وفيلسوف المنطق الاستاذ الحضرمي المحقق الذي ليس له ثاني فما اطول باعه في اللغة وما اكثر اطلاعه بالمنطق وانا بنفسي اهنئه فأقول له لو كان ثمة في العالم فيلسوف محقق لما عدوتك الا ان الشيء الذي تمتاز به على سواك من المحققين واعلام اللغة وفلاسفة المنطق - هو عدم سوقك البراهين المنطقية والادلة المقبولة في تحقيقاتك ونظرياتك (فالاستاذ) الحضرمي يلقي كلماته على هناتها ويرسلها على علاتها ثم يرى نفسه قد توصل بها إلى نتائج لم يصل اليه الراسخون في هذين العلمين وذلك الفن -وادراج الانسان نفسه في سلك المحققين ونفيه عما عداه من العلماء يقدر عليه كل احد ولا يمنع عنه الا الورع ولكن الشأن كل الشأن في اثباته ودون اثباته خرط القتاد فالحضرمي يريد بهذا التفسير السخيف الذي لا يليق بمن فهم لغة العرب وفهم موارد استعمالها وما تستعمله في كلامها ان يخصص الخطاب في الآية بغير الصحابة ويريد ان يصرفها عنهم إلى غيرهم من المعدومين في زمن الخطاب مع ان الخطاب فيها عام للصحابة اجمعين خاصة دون غيرهم ممن لم يكن له وجود حين توجيه الخطاب ولا شك في ان مثل هذا النوع

من التصرف في آيات القرآن مما يخرج صاحبه عن الايمان ولا يعده الا في زمرة من (يحرفون الكلم عن مواضعه)

والغريب من هذا الحضرمي انك تراه هنا يخصص الخطاب في هذه الآية بغير الصحابة مع انهم أحق بها وأهلها ويقول بالعموم في آية (والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار) وآية (كنتم خير أمة أخرجت للناس) وآية (والسابقون السابقون) وغيرها من الآيات الخاصة بخصوص المؤمنين المتقين منهم ومن غيرهم في سائر العصور وهل لذلك وجه سوى ميل النفس واتباع الهوى

فالمخاطبون بهذه الآية يا (استاذ) هم اصحاب النبي ﷺ قطعاً ممن كان في عصرهم لا سواهم وإلا لكانت الآية لا معنى لها وليس لها في الوجود صورة لاستحالة توجيه الخطاب إلى غير الموجودين في زمن الخطاب ومشافهته به فإذا تسجل بطلان هذا تعين أن الخطاب لهم قصداً وبالذات فصرف الآية عنهم إلى غيرهم سلب لمعناها المطابقي وتحميلها معنى لا صلة بينها وبينه ثم انه ليس في الآية ما يدل على حث المسلمين وتحريضهم على التوحيد لئلا يعبدوا رسول الله ﷺ كما يزعم هذا الحراص ويتضح ذلك لكل من وقف على الآية وما قبلها فإنه يجد في سياقها توبيخاً وإنكاراً وتهديداً وتحذيراً اقرأ ما قبل الآية « أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين » « ولقد كنتم تمنون الموت من قبل أن تلقوه فقد رأيتموه وانتم تنظرون » « وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً وسيجزي الله الشاكرين » بربك قل لي في أي فقرة من هذه الآيات دلالة على حث المسلمين وتحريضهم على التوحيد لئلا يتخذوا محمداً ﷺ إلها ومن أين فهم (الاستاذ) أن الآية تريد تفهيم المسلمين الذين تعلقوا برسول الله ﷺ وتغلغل حبه في قلوبهم بأنه عبد الله ورسوله ﷺ بلغ الرسالة والآية لا تشم منه رائحة ولا تلوح عليه لائحة .

- (في تحقيق الاستفهام في كلامه (تعالى)) -

وأما قولك أن الآية هنا مقرونة بحرف الاستفهام ولا اخبار عن شيء واقع فمردود أولا أن الاستفهام في كلامه تعالى ليس على ظاهره لاستلزامه الجهل المحال على الله تعالى فيستحيل حمل كلامه تعالى عليه فهو للتوبيخ والانكار وهو يقتضي وقوع الانقلاب فإن قلت بالاستفهام الحقيقي في كلامه تعالى لزمك الكفر وهو نسبة الجهل إلى الله تعالى ومعه يصح قولك ولا اخبار عن شيء واقع وإلا كان الاخبار كذبا باطلا تعالى الله عما يصفون وثانياً إن أردت (بقولك ليس هذا من قبيل العطف بالفاء » .

إن اقتران الجزاء بالفاء يفيد الترتيب بين الشرط والجزاء. فذلك واضح البطلان لأن اقترانه بالفاء ليس لأجل إفادته الترتيب وعدمه بل يجوز اقترانه بها ويجوز عدمه والأكثر خلوه عنها إذا كان الجواب فعلا ماضياً منصرفاً مجرداً عن قد وغيرها أو مضارعاً مجرداً أو منفياً بلا أولم وإنما يجب اقترانه بالفاء إذا كان جملة إسمية أو فعلية طلبية أو فعلا غير منصرف أو مقرونا بالسين أو سوف أو قد أو منفياً بما أو لن أو إن وليس وجوبه هنا لأجل دلالته على الترتيب والتعقيب بل لأنه لم يرد في استقراء كلام العرب ضده إلا نادراً على ماصرح به أئمة اللغة العربية كالتفتازاني وابن مالك وغيرهما من النحاة وإن أردت غير هذا كان عليك بيانه بدليله فعدمه دليل على بطلان قولك فيه

وثالثاً إن الشرطية في الآية متصلة لزومية موجبة لانحلال الجملتين فيها بعد تجريدهما عن أدوات الاتصال إلى مركبين لا مفردين وهما كلمة (مات وانقلبتم على أعقابكم) وهما ليسا بمفردين وإنما كانت لزومية فلأنه قد حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لوجود العلاقة الموجبة لذلك بينهما وليست العلاقة إلا الشيء الذي يستصحب الأول الثاني نظير قولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقولنا إن كان النهار موجوداً فالشمس طالعة ولا يصح أن تكون الشرطية في الآية اتفاقية وذلك لأن الاتفاقية ما لايحكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم بل لمجرد صدق الجزءين بلا علاقة بينهما كقولنا إن كان الحمار ناهقا فالحضرمي ناطق فإنه يجوز أن يكون الحمار ناهقا والحضرمي ساكت وهذا لايجوز حمل الشرطية في الآية عليه لاستلزامه الكذب في اخباره تعالى عن ذلك علواً كبيراً .

ورابعا كان لزاما عليك أيها (الاستاذ) أن تسوق لنا دليلا علميا على الفرق بين قول القائل لعبده إن دخلت المسجد فأنت حر وانه ينعتق حالا وبين قوله تعالى (أفإن مات أو قتل انقلبتم) فإن قلت ذلك لأنه من الأحكام المعلق وجودها على وجود الشرط قلنا لك كذلك الانقلاب والارتداد عن الدين ايضاً من الاحكام المعلق وجودها في الآية على موت النبي (ص) لأنه تعالى علق الحكم عليهم بالانقلاب على موته (ص) ولذا أجمع المسلمون على الحكم بكفر المرتد عن الدين كما حكموا بحرية العبد إذا أعتقه مولاه فالحكم في القضيتين محمولا وموضوعا وصغراهما وكبراهما واحد فلأنك تقول هذا العبد أعتقه مولاه وكل من أعتقه مولاه يكون حراً فالنتيجة هذا العبد يكون حراً كما تقول زيد ارتد عن الاسلام وكل من ارتد عن الاسلام كافر فالنتيجة زيد كافر فتأمل فيه بدقة

وخامساً ان حرف الشرط وان كان لا يفيد الجزم بوقوع ما بعده الا انه يفيد تحقق الجزاء جزماً بعد وقوع ما بعده قطعاً نظير قولنا (ان كان النهار موجوداً فالعالم مضيء) فانه يلزم وجود الضياء بلا مهلة ولا فاصلة اذا تحقق وجود النهار للترتب واللزوم بين المقدم والتالي عقلا فكما انه لا يصح أن تنفي وجود الضياء في العالم فوراً بعد وجود النهار كذلك لا يصح ان تنفي تحقق الانقلاب

فوراً بعد موت النبي ﷺ فالآية تقول بتحقق الانقلاب بعد موت النبي ﷺ بلا فاصلة كما هو مفاد القضية الشرطية من ثبوت الجزاء عند ثبوت الشرط لا سيما بعد لحاظ ان الخطاب لهم ومعهم والجاهل الغبي الذي لا يميز بين الجمل الخبرية والانشائية وبين القضايا الحملية والشرطية يقول ليس في الآية اخبار ولا ترتب بين الجزاء والشرط ولا يلزم من وجود النهار ضياء العالم (فالاستاذ) يرى سواد الليل بياضاً وبياض النهار سواداً (بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون) ولو سلمنا جدلا بعدم دلالة الآية على وقوع الانقلاب فوراً فلا يجديك نفعاً لأنه لا بد من تحقق الانقلاب منهم لا من غيرهم سواء حصل ذلك بالفور او بالتراخي فان ذلك لا يعدوهم قطعاً والا كان الاخبار كذبا باطلا وذلك معلوم البطلان وبعبارة اوضح ان قوله تعالى (أفإن مات او قتل انقلبتم) يفيد ان اكثر الصحابة محكوم عليه والانقلاب محكوم به والشرط قيد له والمفهوم من القضية ان الانقلاب يثبت لأكثرهم على تقدير موت النبي (ص)

وسادساً إن الكلام لا يخرج بقيد الشرط عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان خبراً فالجملة خبرية نحو قولنا ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك عند مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاء زيد فاكرمه أي اكرمه وقت مجيئه ولو سلمنا جدلا أن الآية ليست اخباراً ولا انشاء فماذا تراها تكون أتراها نزلت لغواً باطلا وعبثاً صرفاً تعالى الله عن اللغو والعبث فالحضرمي يهون عليه ان ينسب اللغو والعبث إلى آيات كتاب الله واحاديث رسول الله (ص) احتفاظاً بكرامة المنقلبين على الأعقاب ومن برهن الكتاب على انهم من أهل النفاق (أتخشونهم فالله احق ان تخشوه إن كنتم مؤمنين)

وسابعا لم يكن انقلاب القوم على اعقابهم بعد موت النبي ﷺ لأجل انحرافهم بالبيعة عن علي (ع) وعقدها لغيره فحسب بل لأنهم جحدوا سنن النبي (ص) وتركوا قول الله وقول رسوله ﷺ ونبذوا الحق وراء ظهورهم واشتروا به ثمنا قليلا فبئس ما يشترون (ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا)

- (اختيار الامة ومعنى آية ما كان لهم الخيرة) -

تقول وهل ترضى يا صاحب السقيفة ان تكون مسلوب الاختيار مسلوب الرأي تصدر منك الاعمال بلا رأي ولا اختيار ثم تغالط فتستدل على سلب الاختيار من الناس بقوله تعالى (وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة) فان سياق الآية وسياقها يدلان على ان الله هو الخالق يخلق الاشياء التي يريدها ويختارها من خير وشر وحلو ومر وابيض واسود ونافع وضار وشقي وسعيد ونبي وكافر فلا يصح ولا يحق لأحد ان يختار ويقول هذا كذا ولو كان هذا كذا ولم كان

هذا مؤمنا وهذا كافراً فمعنى الآية ما كان لهم الخيرة في الخلق على الشكل الذي يريدونه الخ

أقول هذه العبارات الباطلة ذات الكلمات المتناسقة قد تناقض فيها صاحبها اقبح تناقض اما اولا فلأن صاحب كتاب السقيفة لم يسلب الاختيار عن الناس في اعمالهم وآرائهم وانما سلبه عنهم فيما يرجع أمره إلى الله تعالى وحده لا إلى الناس وأنه ليس لهم فيها من الأمر شيء. نعم إنما سلب منهم الاختيار في اعمالهم وآرائهم امامك ابو الحسن الأشعري الذي زعم ان الخالق لأفعالهم وآرائهم فيهم هو الله تعالى وإنما الانسان في اعماله وأقواله كآلة صماء عمياء خرساء. الأمر الذي أقل مايستتبعه من المفاسد هو غلق باب النبوة على مصراعيه ولقد أوضحنا الأمر فيه في كتابنا اصول المعارف يجدر بالباحثين الوقوف عليه

وثانياً إن قولك ان الله هو الخالق يخلق الأشياء التي يريدها من خير وشر وشقي وسعيد ونبي وكافر ولا يحق لأحد أن يختار مناقض لجعلك الاختيار لهم في اعمالهم وذلك لأنه تعالى إذا كان هو الذي خلق الكافر كافراً والشقي شقياً ولا يحق لأحد أن يختار كما تقول فمن الظلم المبين مؤاخذتهم على كفرهم وشقوتهم لأن ذلك من فعله تعالى وصنعه ، تعالى عما يقول الظالمون — لأن المرء لا يؤاخذ إلا بذنبه ولا يعاقب إلا على عمله وفي القرآن (ولا تزر وازرة وزر أخرى) وإذا كان هو الذي يريد الكافر ويريد الشقي ويختارهما كما زعم الجهول . كان قوله تعالى (الذي احسن كل شيء خلقه) باطلا لا معنى له لأنه لا حسن في الكافر ولا في الشقي وكان قوله تعالى (ولا يرضى لعباده الكفر) عبثاً لغواً لأنه هو الذي أراد الكافر وأراد الشقي كما يزعم هذا المتناقض المبطل الذي لا يفهم ما يقول ويقول ما لا يفهم فالله تعالى يقول (تبارك الله احسن الخالقين) ويقول تعالى (ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت) وقال تعالى (وما خلقنا السموات والأرض إلا بالحق) وقال تعالى (والله لا يحب الفساد) وقال تعالى (ربنا ما خلقت هذا باطلا) إلى غير ذلك من الآيات الصريحة في أن الله تعالى لا يريد إلا الحسن ولا يخلق إلا ما كان حقاً ولا يصنع إلا ما هو عدل وصواب فهو لا يريد الكافر كافراً ولم يخلقه كافراً ولا يريد الشقي شقياً ولم يخلقه شقيا لأن ذلك كله غير حسن ولا محكم وفيه تفاوت وباطل — والأحمق الجاهل يقول إن الله تعالى (خلق الكافر والشقي على ما هما عليه من الكفر والشقاوة وليس لهما الاختيار في الكفر والشقاوة ولا يحق لهما ان يختارا شيئا منهما وانما الخالق لهما فيهما هو الله تعالى ومع ذلك يعذبهما عذابا اليما وهذا هو الضلال البعيد والله لا يهدي القوم الكافرين

فالسعيد يا هذا سعيد من قبل نفسه والشقي شقي من قبل نفسه فالشقي إنما صار شقيا بإرادته الشقاوة واختياره لها والسعيد إنما صار سعيداً بإرادته السعادة واختياره لها وهكذا كل ما هو من فعل الانسان نفسه وتحت تصرفه وقدرته يرجع إرادته واختياره إليه لا إلى خالقه تعالى (فمن

شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر إنا اعتدنا للظالمين ناراً »

وأما قولك ويريد الله الشر ويختاره فإن أردت من الشر الذي يريده تعالى ويختاره مالا يلائم طباع البشر من الحر والبرد والجدب والرخاء وأمثال ذلك مما هو مشتمل على الحكمة والمصلحة فلا كلام لنا فيه معك وان اردت ما لم يكن مشتملا على الحكمة والمصلحة كما يدل عليه ظاهر قولك من حلو ومر بعد قولك من خير وشر فذلك باطل وهو من اقبحه لا يقره العقل والدين — فان الزنا واللواط والسرقة وقتل النفس المحرمة وامثالها كلها شر يستحيل على الله تعالى أن يريده ويخلقه ويختاره وقد شدد النكير على مرتكبيها وهددهم بالعذاب الشديد على اقترافها (كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروها) (إن الله يأمر بالعدل والاحسان وايتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي)

وثالثا إن تفسيرك للآية بذلك التفسير مخالف لما اجمع عليه علماء التفسير من اهل السنة ففي معالم التنزيل بهامش الجزء الخامس من تفسير الخازن ص ١٤٩ عند قوله تعالى (وربك يخلق ما يشاء ويختار) قال انها نزلت في جواب المشركين حين قالوا لولا انزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم يعنون الوليد بن المغيرة بمكة أو عروة بن مسعود الثقفي بالطائف فأخبر الله تعالى انه لا يبعث الرسل باختيارهم ما كان لهم الخيرة أي ليس لهم ان يختاروا على الله وهكذا أخرجه كل من الخازن في صفحة ١٤٩ من تفسيره من جزئه الخامس والحياني في تفسيره البحر المحيط صفحة ١٢٩ من جزئه الرابع وفي صفحة ٣٩٧ من تفسير ابي الفداء من جزئه الثالث قال ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فالأمور كلها بيده ومرجعها اليه الى غير هؤلاء من مفسري السنة .

ألم تعلم يا (استاذ) ان ما خالف المجمع عليه شاذ باطل لا يعتد به وان (يد الله مع الجماعة ومن شذ فالى النار) حديث صحيح شريف اخرجه السيوطي في جامعه الصغير صفحة ١٧٨ من جزئه الثاني وغيره من أعلام الحديث أو لم تعلم بأن (من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار) على ما حكاه احمد بن حنبل في الصحيح من مسنده صفحة ٢٣٣ من جزئه الأول من طريق ابن عباس أو انك لست ممن يبالي ويكترث بالأحاديث التي تراها واقفة في سبيل آرائك وهوى نفسك فتقول ما تشاء وشاء لك هواك (أفرأيت من اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله أفلا تذكرون)

ورابعاً ان تخصيصك عموم الآية بخصوص ما يخلقه دون ما يأمر به ويريده ويكرهه وينهى عنه تخصيص بلا مخصص الباطل لا سيما ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم عند علماء البيان والاصول فيكون مفاد الآية أنه ليس لهم الخيرة في كل شيء مما يرجع أمره اليه وفي القرآن « ألا له الخلق والأمر » وقال تعالى « وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن

يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا »

* الخلافة ليست بقضاء الناس *

فالخلافة إن كانت مما قضى الله ورسوله بتركها فلا يجوز للأمة الخيرة بإثباتها وإن كانت مما قضى بها كانت كغيرها من أحكام الشريعة التي قضى عليها ولم يتركها فليس للامة الخيرة فيها بنفي أو إثبات كما ليس لها الخيرة في غيرها من أحكام الله سلبا أو إيجابا ولكن «الاستاذ» الحضرمي يرى أنه شريك الله في تشريع أحكامه من حلاله وحرامه ويفرض على الناس أن يأخذوا بما يبتدعه ويختاره تبعاً لرأيه وهواه ويقول الكتاب (يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله) فالخطاب للصحابة خاص ولغيرهم عام بالإجماع واختيار الامة للامة والخليفة لا شك في أنه تقديم بين يدي الله ورسوله ﷺ وأنت تراه نهى أشد النهي وأبلغه عن فعل ذلك ونحن نسأل الحضرمي عن الذين اجتمعوا على أبي بكر (رض) واختاروه وعقدوا البيعة له أكانوا من المؤمنين أم لا فإن قال كانوا من المؤمنين وهو قوله قلنا فلماذا يا ترى تعدوا حدود الله فارتكبوا ما حرم الله مما لا يجوز لهم فعله وليس لهم فيه حظ ولا نصيب كما هو صريح الآية وكل ما لا يجوز فعله قطعاً لا يجوز الركون اليه والأخذ به فإن قال لم يكونوا مؤمنين فقد أراحنا وأراح نفسه من هذه التمحلات الباردة والمزاعم الفاسدة والتأويلات السخيفة في معاني القرآن وليس لهم على المؤمنين سبيل ولا يجوز لكل مؤمن عرف الله وعرف رسوله ﷺ أن يقتدي بفعلهم ويتمسك بأقوالهم (ذلك بأنهم شاقوا الله ورسوله ومن يشاقق الله ورسوله فإن الله شديد العقاب) وفي القرآن (يقولون هل لنا من الامر من شيء. قل إن الأمر كله لله) وهذه الآية كما تراها صريحة الدلالة على انه ليس للصحابة خاصة ولغيرهم من الامة عامة أمر ولا حكم في شيء مطلقاً بل كله لله وحده فلا يجوز اسناد أمر الخلافة اليهم لأنه من أعظم الأمور وأهمها وعليه تبتني مصالح العباد والبلاد في الدين والدنيا بل أمره مستند إلى الله وحده ويكون تعيينه من قبله لا من قبل الناس .

وخامساً ان الناس مهما كثروا ومهما كبروا فإنهم تابعون طبعاً لتصرف الشارع بهم فلا تصرف لهم في أنفس غيرهم من أفراد الأمة حتى ولا في أقل مهم من مهماتهم فكيف يكون لهم أن يختاروا أو يولوا على أنفس الناس منهم أو من غيرهم فإن الذي لا يمكن ولا يعقل ان يكون له التصرف في أقل الامور لأي أناس كانوا كيف يستطيع أن يجعل غيره متصرفاً في نفوس العالم بأسرها من شرقها وغربها في دمائها وأموالها وأعراضها وما يتعلق بشؤونها كافة هذا ما لا يمكن ولا يكون فخلافته باختيارهم لا يمكن ولا يكون اللهم إلا أن يتخذوا في ذلك سبيل الجبابرة

والفراعنة الذين تسنموا منصة الرئاسة والزعامة بطريق الاضطهاد والقوة والقهر والغلبة بالسيف والسنان كما فعلوا ذلك بعد انعقاد البيعة لأبي بكر (رض) في السقيفة مع المتخلفين عنها ولاريب في أن مثل هذا النوع من الزعامة ليس بحق وباطل

وسادساً أنه لو جاز للأمة أن تختار لنفسها إماماً يتصرف في شؤونها حتى فيما يختص بشؤون انفسها واموالها وأعراضها لجاز لها أن تختار لنفسها نبياً ولا فرق سوى أن الامام لا يوحى اليه كما يوحى إلى النبي ﷺ لأن الخلافة صنو النبوة وقائمة مقامها وسادة مسدها في غير الوحي الإلهي وهي من المناصب الدينية كالنبوة لا تحصل إلا بإرادة خاصة من الله لمن يختاره ويجده أهلا للارادة كما في النبي ﷺ وليست هي من المناصب السياسية المبنية على الظلم والجور والعدوان والطغيان حتى تصاب بالاستحسان والاعتبار وتتناولها آراء الرجال والعقل والنقل متفقان على أنها من المناصب الإلهية والوظائف الدينية وما كان كذلك فليس أمره لغير الله تعالى لا سيما بعد ملاحظة الآية « ما كان لهم الخيرة » وغيرها من الآيات إذ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وخصوص المورد لا يخصص الوارد مع عموم الحكم عند العلماء لو كنت منهم .

وسابعاً أن قوله تعالى لخليله إبراهيم (ع) « اني جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين » يبطل اختيار الناس للإمام ابطالا لأنه صريح الدلالة على ان الامامة عهد رباني ومنصب إلهي لايتطرقه اختيار الناس مطلقا وإذا ثبت انه من عهد الله ثبت عدم جواز اختيار الناس فيه وذلك لأن الناس إنما لهم الاختيار في العهود التي ترجع اليهم لا في عهد الله وما يرجع أمره اليه بدليل الاضافة في قوله تعالى « لا ينال عهدي » ودليل قوله تعالى « إني جاعلك للناس إماماً » لأن هذا القول منه تعالى لخليله (ع) إنما كان بعد نيله (ع) رتبة النبوة لا قبلها لوضوح أنه لا يكون إلا بالوحي وذلك لا يصح إلا لمن كان نبيا لا مطلقا كما لا يخفى .

﴿ اهل الحل والعقد ﴾

تقول إذا كان أهل الحل والعقد بؤرة الفساد والنزاع في خلافة أبي بكر كما تقول يا صاحب السقيفة وهم أيضاً في خلافة علي الخ .

أقول إنما صار أهل الحل والعقد ممن وصفهم الحضرمي بهذا الوصف بؤرة الفساد والنزاع فلأجل انحيازهم عن الحق وانصياعهم إلى الباطل وموافقتهم لقول قائلهم « إن النبي ﷺ ليهجر » واعراضهم عن نصوصه وأقواله في أخيه ووصيه وخليفته من بعده كأحاديث الولاية يوم الغدير والمنزلة والمحبة والراية يوم خيبر وحديث من عصى عليا فقد عصاني وأضعاف أمثالها كل أولئك قد سمعوه ووعوه ولكنهم صدفوا عنه وغمطوا حقه وتقمصوا مقامه ودفعوه عن منصبه الذي رتبه الله

تعالى فيه على لسان نبيه وصفيه ﷺ وتألبوا على كتمان وصيته فيه وإدلائه بالأمر اليه من بعده ﷺ ومن ذلك اليوم تتابعت الويلات بين آونه وأخرى على المتمسكين بحبله والمتشبثين بأذيال طهارته ولأجل هذا رموهم بالمغالاة مرة وبالرافضة رفضة الباطل تارة أخرى وأي فساد ياترى أعظم من هذا الفساد ويحدثنا السيوطي في جامعه الصغير صفحة ١٣٦ من جزئه الثاني صحيحا عن النبي ﷺ أنه قال (من أحدث في أمرنا هذا فهو رد) فبالله عليك كيف يستطيع أن يقول قائل له عقل أو شيء من الدين أن بيعة أبي بكر (رض) يوم السقيفة من الدين ومن أمر النبي ﷺ وكتاب الله يقول « اليوم أكملت لكم دينكم » فالدين إذن قد كمل على عهد سيد النبيين ﷺ ولم تكن هذه البيعه منه ولا أمره قطعاً فهي بدعة ضلالة وشر الامور محدثاتها وكل بدعة ضلالة وكل ذي ضلالة في النار وبعد هذا كله كيف تنكر يا (أستاذ) أن يكونوا بؤرة الفساد وقد حكم الله عليهم بالانقلاب ورسوله ﷺ بالارتداد ويقول الحاكم في مستدركه صفحة ١٤٠ والذهبي في تلخيصه من جزئه الثالث وصححاه على شرط البخاري ومسلم عن علي (ع) انه قال مما عهد إلى النبي ﷺ أن الأمة ستغدر بك من بعدي أقول أي غدر يا ترى أفظع من نقضهم بيعة يوم الغدير الذي سلموا عليه فيه بامرة المؤمنين وقد عهد النبي ﷺ بها اليه كما دلت عليه صحاح الفريقين المتواترة بل وأي خيانه أعظم من تركهم له وعدولهم إلى غيره وأي فساد أقبح من انحرافهم عنه إلى سواه وهو بحسب تلك النصوص الأحق بها منهم والحق الذي لا تماري فيه أن منعهم رسول الله ﷺ عن كتابة ذلك الكتاب الذي قال فيه أنه كتاب هدى لن تضلوا بعده أبداً لأدل دليل على فسادهم وانقلابهم وهو السبب المباشر لكل فساد وضلال وقعا أم لم يقعا .

وأما إنكارك للنزاع الذي قام على ساق في سقيفة بني ساعدة في بيعة ابي بكر فأشبه بإنكار كفر قريش لنبوة النبي ﷺ إذ كيف يتسنى لمن وقف على التاريخ وسبر غوره أن ينكر ما أجمع عليه المؤرخون قاطبة من احتدام النزاع فيما بينهم حتى كادت الفتنة أن تقع فما تقلدها أبو بكر (رض) إلا انتزاعاً واختلاساً من أيدي من حضر فيها وتخلف عنها جم غفير من وجوه المهاجرين والانصار وأعيانها من أهل الحل والعقد ثم الزموهم بالبيعة وقهروهم عليها إلا سعد بن عبادة فإنه لم يبايع أحداً منهم فدونك تاريخ ابن الاثير ان شئت وان شئت فتاريخ الطبري صفحة ٤٤٣ من جزئه الثاني من تاريخ الخلفاء والسيرة الحلبية والنبوية بهامشها وصفحة ٦٤ من كتاب محمد حسين هيكل في أبي بكر (رض) وصفحة ١٨٦ من تاريخ الخميس من جزئه الثاني والصواعق المحرقة لابن حجر وعبد البر في الاستيعاب وغيرهم من أهل السير والتواريخ من أهل السنه فلتراجع فإنه من القواطع .

وأما قولك وهم أنفسهم أيضاً في خلافة علي (ع) فبارد وغير وارد .

أولا لجواز قبول توبتهم عند رجوعهم إلى الحق بعد الاعراض عنه وانصياعهم اليه بعد الانحراف عنه لاسيما أن الكثير منهم كانوا عاجزين عن النظر فخفي عليهم الحق فقلدوا في ذلك الجم الغفير كما هو معلوم الحال في كثير من الناس في هذا العصر وقبله وطائفة أخرى كانوا مكرهين ومضطهدين على التسليم لهم من قبل ولاة الامور الذين أخذوهم بالقوة والشدة واستعملوا معهم كل انواع الغلظة شأن كل حكومة جديدة مع منافسيها ومعارضيها فاستظهروا عليهم بالحول والطول وأعلنوا ذلك في أقصى البلاد وأدناه فليس لهم والحالة هذه إلا الخضوع والانقياد خوفاً على النفس من الهلاك لأنه يجب عقلا وشرعا دفع الضرر المظنون ولا يجوز قطعاً سوق النفس إلى مظان العطب فهل يا ترى تستطيع أنت يا (أستاذ) أن تنازع اليوم ولاة الامر في قطرك الذي أنت فيه مهما ظهر أمرك وكبر شخصك وكانت مكانتك وهل تقدر أن تمنعهم عما يفعلون وما يظهرون من الفساد في البلاد وبين العباد وهل يتسنى لك أن تجابههم بالرد وتقابلهم بما يزيل سلطتهم ويزيح سلطانهم وهل يا ترى يتركونك وشأنك ولا يمسونك بسوء. لو حاولت شيئاً من ذلك وهل يدعونك تمشي على الأرض ولا تنال منهم ما تكره هيهات هيهات فإن الليلة أخت البارحة والرجال يشبه بعضهم بعضاً .

وثانيا أن علياً كان هو المنصوص عليه من قبل النبي ﷺ وكانت خلافته ثابتة في رقابهم بحكم ما تواتر عنه ﷺ من الأحاديث كحديث الغدير والثقلين والمنزلة سواء انحرفوا عنه أو اجتمعوا عليه وسواء أطاعوه أم عصوه فليس الدليل على خلافته (ع) اجتماعهم عليه ومبايعتهم له وإطاعتهم إياه لكي يقدح وجود بؤرة الفساد والنزاع في المجتمعين عليه ألا ترى أنه لم يؤثر في نبوة النبي ﷺ انحياز أكثر قريش عنه وعدم تصديقهم له ﷺ وعكوفهم على عبادة اللات والعزى ومناة الثالثة الاخرى كما لم يؤثر في إثباتها اعتراف الكثير منهم بها وتصديقهم له ﷺ عليها وذلك لثبوتها بالبراهين القاطعة والآيات الساطعة والمعاجز القاهرة سواء صدقه الناس أم لا وسواء أطاعوه أم لا على أنا قد المعنا فيما مضى أن ليس للامة ولا لآحادها ممن زعم الحضرمي انهم أهل الحل والعقد أن يعقدوا الخلافة لأي فرد كان وأنه ذلك لهم ولا من حقهم وليس لهم الخيرة فيه لأنه من الأحكام الدينية التي يرجع أمرها إلى الشارع الأعظم دون الناس

﴿ قول عمر (رض) بيعة أبي بكر فلتة ﴾

تقول أن نسبة القول إلى عمر بأنه قال (إن بيعة أبي بكر فلتة وقى الله المسلمين شرها فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه) كذب وانتحال لا أصل له وعلى فرض صحة هذا الخبر فيريد بقوله (فلتة)

ان بيعة أبي بكر كانت في وقت حرج فهذا معنى قوله (فلتة) لا غير لأن خلافة أبي بكر كانت رحمة ونعمة الخ أقول الله ما أعظم روغان هذا الحضرمي وما أكثر خرصة وتمويهه فإن نسبة هذا القول إلى عمر (رض) أشهر من نسبة (قفانبك) إلى امرىء القيس ولكن لما كان هذا القول من عمر (رض) « وهو العبقري العاقل المتزن الذي يعرف مواضيع الكلام ولا يلقيه على عواهنه وهو الإمام الذي يعتبر حجة يومئذ بها العمل بموجبها وتسجل له أو عليه كما يزعم الحضرمي) هادماً لبنيان تلك البيعة من أساسه (يخربون بيوتهم بأيديهم) وموضحاً للامة قاطبة أنها لم تبن على أساس ديني ولا قانون إلهي وإنما بنيت على الآراء والأهواء والميول والرغبات التي ما أنزل الله بها من سلطان طعن هذه الطعنة في صحة نسبتها اليه (وأوهى قرنه الوعل) واستراح إلى ذلك الهذيان الذي لا يليق بكل عربي عرف كلام العرب ووقف على لغتها أما نسبة هذه الكلمة إلى عمر (رض) فصحيحة كالشمس في رابعة النهار لا يشك بها اثنان من أهل النظر وقد سجلها عليه المؤرخون من أهل السنة وحفاظها المحققين الثقات فهذا شيخهم في الحديث و إمامهم الثقة محمد بن اسماعيل البخاري يحدثنا في صحيحه ص١١٩ من جزئه الرابع في باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت عن عمر (رض) انه قال على المنبر بمحضر الصحابة ان بيعة أبي بكر كانت فلتة وقى الله شرها فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه ولم ينكر عليه رجل منهم وذلك (شيخ الاسلام) ابن تيمية في منهاجه ص ٢١٦ من جزئه الرابع يقول قال عمر (رض) إن بيعة أبي بكر فلتة وقى الله المسلمين شرها إلى غير هؤلاء من مؤرخي السنة وأعلامها فإن كان هذا ما تواتر عنه كذبا وانتحالا لا أصل له فما تقول لو قيل لك أن ما يرويه المؤرخون والحفاظ من أهل السنة في حقهم وحق أمثالهم كذب وانتحال لا أصل له و إن ما نبزت به خلفاءك من الألقاب الضخمة والصفات العالية كذب باطل لا أصل له وانهم لم يستخلفوا أحد في وقت من الاوقات بل لا وجود لهم في كون الوجود ودار التحقيق أصلا فماذا تقول فهل ترجع في إثبات ولادتهم إلى التاريخ أم لا فإن قلت نعم وهو قولك فيقال لك فلماذا أنكرت وأبطلت ما أثبته التاريخ نفسه من قول عمر أنها فلتة وادعيت انه كذب وانتحال لا أصل له فإن قال لا أبطل وأحال وكفانا مؤونة الرد عليه ثم (يا أستاذ) إن كلمة (فلتة) عربية وليست (بكردية ولا تركية) وكان لزاما عليك أن تفهم معناها من لغة العرب دون الهوى فإن كلمة فلتة لا تفيد معنى « في وقت حرج » ولا يفهم هذا من لغتهم فقل عربياً واعقل عربياً ولا تقل مالا تفهم العرب إن كنت منهم فإن عمر (رض) قال ما تقول العرب — إن الفلتة بمعنى الفجأة والخلة والزلة و كل شيء فعل بلا روية « فلتة » فهو يريد بقوله هذا أنها لم تكن عن مشورة وإنما كان وقوعها زلة لأن الاقدام على مثل ذلك من غير مشورة الآخرين وحصول الموافقة منه يستلزم الفتنة كما كادت أن تقع وقد وقعت أخيراً لذا كثر فيها اللغط والنزاع

قام فيها على ساق فعمر (رض) «وهو العبقري كما تقول» أعرف منك بمعنى قوله وأعلم منك بمفهوم كلامه فيلزم منه زلة أحد الرجلين لارتكاب أحدهما ما يوجب القتل فأبو بكر (رض) يجب قتله على رأي عمر (رض) لا سيما بلحاظ قول النبي ﷺ إذا بويع الخليفتين فاقتلوا الآخر وقد سمع ذلك عمر (رض) من النبي ﷺ وفهمه ووعاه كما أنه قد بايع علياً يوم الغدير وسلم عليه بإمرة المؤمنين وقال له بخ بخ لك يا ابن أبي طالب أصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة فعمر (رض) يريد بهذا القول أنها بدعة ضلالة لأنها مخالفة للكتاب والسنة لذا (قال فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه) لأن القتل لا يجب والافتاء به لا يجوز إلا في حرمات خاصة وبدع مخصوصة كما تصرح بذلك كتب الفريقين وإذا تسجل ذلك دل أبلغ الدلالة على ان هذه البيعة بدعة محدثة على حد سائر البدع التي يجب قتل من أحدثها في الدين وفعلها في الاسلام فكيف يا ترى يجوز على عاقل مثل عمر (وهو العبقري المتزن) كما يزعم الحضرمي أن يرتب القتل شرعاً على من أحدث في الاسلام ضلالة ومع ذلك يعتقد أنها من الحق الذي أمر الله به ودعى نبيه ﷺ أن يدعوا الناس اليه وكيف يعقل مع هذا انه يريد بذلك القول أن بيعته كانت في وقت حرج كما صاغه (الاستاذ) الحضرمي وهو يأباه كل الاباء. اللهم إلا أن يكون من الذين اتخذوا دينهم لهواً ولعباً ولسنا ننكر حدوث البيعة من عمر (رض) وقد عرفناه السابق اليها والمحرك الكبير فيها ولكن شيئا من ذلك لا يدل على صحتها لأنها لم تكن معهودة على عهد النبي ﷺ ولا سبق لها في كتاب ولا في سنة ولأنه إنما بايعه وأطاعه على شرط أن يكون خليفة من بعده لذا نرى أبا بكر (رض) ادلى بها اليه من بعده — وأنت لو تفكرت قليلا ونظرت بعين صحيحة إلى مسارعة عمر (رض) واصفاقه على يد أبي بكر (رض) ودفاعه وجلاده يوم السقيفة وقوله «أن أبا بكر سيدنا والمقدم فينا» وأضفت إلى ذلك قول أبي بكر «رض» اني أختار لكم أحد هذين الرجلين أو رضيت لكم أحد هذين الرجلين مشيراً إلى ابي عبيدة بن الجراح وعمر بن الخطاب (رض) وقول عمر (رض) عندما حضرته الوفاة لو كان أبو عبيدة حيا لوليته الخلافة دون غيرهما ممن حضر السقيفة من طلاب الدنيا وأحلاس الترهات وعدم مشاورتهم لغيرهم فيها لا سيما لبني هاشم لعلمت باليقين أن القضية مدبرة بليل وانهم عقدوها لأنفسهم على الترتيب ولهذا السبب نفسه أشار طلحة حينما كتب أبو بكر (رض) وصيته لعمر (رض) بالخلافة إذ قال مخالفا لعمر (رض) «وليته أمس ولاك اليوم» وقال أمير المؤمنين علي «ع» في بعض ما احتج به على القوم من الامامة والسياسة لابن قتيبة ص١٠ من جزئه الأول مخاطبا لعمر (رض) «احلب حلبا لك شطره شد له اليوم يرده عليك غداً» فعمر (رض) لا يكون خليفة إلا لأبي بكر «رض» لذا تراه يقول على ما حكاه في الرياض النضرة ص٢١٤ من جزئه الأول — أن أبا بكر كان يقال له خليفة رسول الله «ص»

وكيف يقال لي خليفة خليفة رسول الله ﷺ هذا يطول فقال له المغيرة أنت « امير المؤمنين » وأبو بكر «رض» طبعا هو منصوب عمر «رض» دون الرسول «ص» لأنه أول من بايعه وصفق على يده في السقيفة وهذا كله لا يختلف فيه اثنان من مؤرخي السنة وحفاظها .

﴿ خلافة ابي بكر (رض) ليست رحمة ﴾

وأما قولك ان خلافة أبي بكر نعمة ورحمة فمدخول بأنه لو كانت رحمة كما تزعم لاحتج برحمتها على أصحاب السقيفة ولم يركن إلى حديث الخلافة في قريش بل ولو صدقت « يا أستاذ » في قولك لذكرها رسول الله (ص) لأمته عند نزول الآية « اليوم أكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي » فهل يا ترى من الرحمة ان يترك النبي «ص» خلافة أبي بكر «رض» التي هي رحمة ونعمة على حد تعبيرك ولا يبثها لأمته بل لا يذكر نعمتها حتى لأبي بكر (رض) نفسه حتى تكون سلاحا له على خصمه وفي القرآن يقول الله تعالى « وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين » وهل يقول من له دين ان الله تعالى لم يتم النعمة على عهد نبيه ﷺ وإنما تمت بخلافة أبي بكر (رض) ولو كانت من النعمة لما كانت فلتة وزلة وبدعة ضلالة إذ لا شيء من النعمة زلة وبدعة ضلالة بشهادة عمر (رض) وعدم إنكار الصحابة عليه في عدم دعوى رجل منهم انها كانت رحمة ونعمة ويقول العياض المكي المالكي على ما في غاية الكلام ص ٨٦ كل ما أحدث بعد النبي «ص» فهو بدعة والبدعة ما لا سبق اليه في كتاب أو سنة وما خالف أصول السنن فهو ضلالة وقال ابن الأثير في النهاية في مادة « حدث » المحدثة هي ما لم يكن معروفاً في كتاب ولا سنة وهنا نسألك يا أستاذ عن خلافة أبي بكر «رض» أهي من النعمة والرحمة أم بدعة محدثة ونقمة ضلالة فإن قلت أنها نعمة ورحمة كما هو قولك فيقال لك أكان رسول الله (ص) يعلم ذلك أم لا فإن قلت يعلم ذلك قلنا لك فلم تركها ولم يزود الأمة ببيانها وقد أرسله الله رحمة للعالمين لا جائز أن تقول أنها كانت رحمة ونعمة على عهد النبي «ص» وانقطاع الوحي ببايعة عمر «رض» لأبي بكر «رض» ورضا اربعة نفر أبي عبيدة بن الجراح ومسالم مولى أبي حذيفة واسيد بن خضير وبشير بن سعد على ما حكاه امناء التاريخ والسيرة كالبخاري في صحيحه والحلبي الشافعي في السيرة الحلبية والطبري وابن الأثير في تاريخيهما وغير هؤلاء من حفاظ السنة ولو كانت من الرحمة والنعمة كما تزعم لدل الناس عليه كما دلها دلالة واضحة على خلافة علي (ع) والأئمة من ولده «ع» من بعده في أحاديث صحيحة ثابتة من طريق الفريقين كما مضى ويأتي مع أن النبي «ص» لم يترك شيئاً عن شرعه إلا وبينه للناس عامة واظهر لهم جميع ما يحتاجونه إلى يوم القيامة ولم تكن منها خلافة أبي بكر «رض» التي خلقتها السقيفة وإن قلت أن النبي «ص» ما كان يعلم انها رحمة ونعمة ولذا

تركها وعدل عنها إلى غيرها من وجوب التمسك بثقليه كتاب الله وعترته أهل بيته «ع» وعلمت أنت يا استاذ وحدك ذلك فقد جعلت نفسك أعلم من الله ورسوله «ص» بالرحمة والنعمة لأنهما خصا خلافة علي «ع» والأئمة من ولده «ع» بالرحمة والنعمة دون غيره على ما نطق به القرآن «اليوم أكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي» وذلك لما أخذ النبي «ص» بضبعي علي «ع» يوم الغدير لم يتفرق الناس حتى نزلت هذه الآية فقال «ص» الله أكبر على اكمال الدين وإتمام النعمة ورضا الرب برسالتي وبالولاية لعلي من بعدي على ما حكاه السيوطي في الدر المنثور ص ٢٥٩ من جزئه الثاني واعترف بثبوت صحته الفضل بن روز بهان في الآية الثانية من آيات فضل علي «ع» وخلافته في كتابه الذي رد به على كتاب نهج الحق والحجة في هذا لأنه متفق عليه وغيره مطلقا واجب طرحه لأنه مختلف فيه لا حجة فيه وإن قلت ليست رحمة ولا نعمة فقد أبطلت وثبت انها نقمة وفساد يجب درؤها والترفع منها لأنها تودي الى العطب والهلاك

﴿ آية وشاورهم في الامر لا يدل على صحة اختيارهم ﴾

تقول ومما يدل على ان للأمة اختياراً ورأيا مشاورة الرسول «ص» أصحابه في مهام الامور وان كان الرسول «ص» مؤيداً بالوحي حيث يأمره الله بالاستشارة بقوله «وشاورهم في الأمر» أقول وما خفي عليك يا استاذ أعظم فإنه لا يجوز لعاقل له دين ان يقول ان الله تعالى أمر نبيه (ص) بالاستعانة بهم في رأيهم لافتقاره اليهم فيه فإن هذا لا يصح مع منصب النبوة لانا نعلم بالضرورة من دين المسلمين أنه (ص) كان معصوما من الكبائر والصغائر وكانوا غير معصومين وكان «ص» اكمل من جميع الخلائق واحسنهم رأيا وأوفرهم عقلا واكملهم تدبيراً لا سيما ان الوحي كان ينزل عليه متوالياً من الله بالتوفيق والتسديد والانباء له عن المصالح فكيف يصح لقائل ان يقول باحتياجه «ص» الى رأيهم واختيارهم مع انه ليس فيهم الا من هو دونه في كل شيء ولأن الرئيس انما يستشير غيره من رعيته ليستفيد ويستعين برأيه اذا علم انه اوفر منه عقلا وأحسن رأيا وأجود تدبيراً أما اذا علم او ظن انه دونه في ذلك كله لم يكن لاستعانته برأيه في تدبير معنى يفهم اذ الكامل لا يحتاج الى الناقص فيما فيه الكمال كما لا يحتاج العالم الى الجاهل فيما يفتقر فيه الى العلم وهذا واضح لا غبار عليه وان خفي على الاستاذ فظن ان الامر بالاستشارة كان لاجل الاستعانة برأيهم وقد خاب ظنه وطاش سهمه وضلت مطيته يا هذا انما يستشير غيره الجاهل الذي لا يعرف معنى (الكلالة والاب) والذي يقول «كل الناس افقه منه حتى المخدرات في الحجال» لا سيد الأنبياء (ص) واعقل العقلاء. وكأن الحضرمي لم يجد سبيلا الى تفضيل ابي بكر (رض) وغيرهما من الصحابة الا بالغض من كرامة النبي «ص» ونسبته

الاباطيل اليه تنزه وتقدس عما نسبه الكذاب اليه ويدلك على ذلك ما في ذيل الآية من قوله تعالى « فإذا عزمت فتوكل على الله » فقد اناط وقوع الفعل منه بعزمه دون رأيهم ومشورتهم ولو كان الأمر بالمشورة وقع لأجل الاستعانة برأيهم والاستعانة بمشورتهم لكان الخطاب بما يناسب ذلك من قوله فاذا ارتأوا لك رأيا فاعمل به وامض عليه ولما لم يقع ذلك علمنا ان الامر بالمشورة كان لأجل ان يصل بما يظهر منهم إلى ما تكنه صدورهم فان الناصح تظهر نصيحته في مشورته كما ان الغاش يظهر غشه في مقاله لا سيما بلحاظ أن في الأمة من يتربص به الدوائر ويبتغي له الغوائل ويكتم خلافه ويبطن بغضه وفيهم بطانة الشر فلم يعرفهم باشخاصهم ولا دله عليهم باسمائهم وفي القرآن « ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم » وقال تعالى « ويحلفون بالله انهم لمنكم وما هم منكم » وقال تعالى (ولو نشاء لأريناكهم فلعرفتهم بسيماهم ولتعرفنهم في لحن القول » فدله تعالى عليهم بمقالهم وجعل الطريق لنبيه (ص) إلى معرفتهم ما يظهر من غشهم ونفاقهم من لحن قولهم وهكذا جعل تعالى مشورتهم طريقاً إلى معرفة باطنهم ألا ترى اليهم لما أشاروا عليه ببدر في الأسرى فكشفت مشورتهم عن نيات شائنة فذمهم الله تعالى عليه بقوله تعالى (ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الارض تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة والله عزيز حكيم لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم) فوجه تعالى التوبيخ اليهم وعنفهم على رأيهم وبين لنبيه «ص» حالهم وسوء نياتهم وادغالهم فيه على أنه من الجائز الممكن ان يريد بالأمر بالاستشارة ان يوحد قلوبهم ويجمع شتاتهم ويلم شعثهم ولكي يدخل الايمان في اعماق قلوبهم لا لاحتياجه اليهم في ذلك فمن هذا وذاك تفهم إن كنت ممن يفهم أن المشورة لم تكن للاحتياج إلى رأيهم وأن للامة رأياً واختياراً في تشريع الواجبات ووضع المسنونات وتحليل الحلال وتحريم الحرام وغير ذلك مما يرجع أمره إلى الشارع المقدس لا إلى غيره كما لا يخفى على أولي الالباب

﴿ قول الخضر لي ان كلا من ابي بكر وعمر اعلم من علي (ع) ﴾

تقول فان كان لعلم علي (ع) فأبو بكر وعمر (رض) اعلم أقول لا (يا استاذ) انك في هذا غالط آثم ولو تسنى لك أن تقول أنهما أعلم من رسول الله ﷺ لقلت إلا اني اراك نسيت أو تناسيت أن تقول (أنهما أشجع) من علي (ع) ويقيني أنه قد أعوزك النص في ذلك فاعرضت عنه أما نحن فلا يحسن بنا ان نهمل هذا الموضوع بالمرة أجل يا (أستاذ) قد عرفناه «أعلم» من علي (ع) من يوم سألوه عن الكلالة في كتاب الله فلم يعرف ما هي وسألوه عن الاب فلم يدر ما هو وعرفنا

عمر (رض) «أعلم» من علي «ع» من يوم قال(كل الناس أفقه من عمر حتى المخدرات في الحجال) ومن يوم قال «رض» «لولا علي لهلك عمر وقال لا ابقاني الله لمعضلة ليس فيها ابو الحسن» على ما حكاه عنه الحافظ المتثبت ابن عبد البر في استيعابه من جزئه الثاني في ترجمة علي «ع» وغيره من أعلام السنة اما الاشجعية فقد عرفناها في ابي بكر وعمر «رض» من يوم هربا عن الزحف يوم بدر وأحد وحنين وان كنت جاهلا او ناسيا «يا استاذ» فلست بناس يوم خيبر حينما دفع النبي «ص» رايته إلى ابي بكر «رض» فلما رأى مرحبا جبن عن قتاله ففر منهزماً يجبن اصحابه ويجبنه أصحابه ثم دفعها إلى عمر «رض» ففعل كما فعل صاحبه من الجبن والهزيمة وعند ذلك غضب النبي «ص» وقال لاعطين الراية غداً إلى رجل يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله كرار غير فرار لايرجع حتى يفتح فاعطاها علياً «ع» وكان الفتح على يده «ع» فقول النبي «ص» كرار غير فرار يرشدك إلى فرار الأولين وما وقع منهما من التفريط كما يدلك على انتفاء الوصفين عنهما وثبوتهما لعلي «ع» خاصة وان ابتغيت المزيد من «شجاعة» ابي بكر «رض» «أو اشجعيته» فهلم معي لأدلك «على أشجعيته» من علي «ع» وذلك من يوم نوفل بن خويلد وكان من صناديد قريش وشجعانهم وكان بطلا مغوارا حيث قرن ابا بكر «رض» بمكة وقرن معه طلحة بقرن فسميا من ذلك اليوم بالقرينين على ما حكاه ابن كثير من علماء السنة في البداية والنهاية ص ٢٩ من جزئه الثالث ولو سبرت «يا استاذ» التاريخ بعين بصيرة لعلمت ان امامك هذا لم يعرف له في الاسلام قتيل ولا موقف عين فيه بين يدي النبي «ص» ولا بارز قرنا ابداً ولا نازل بطلا مطلقا ولا سفك بيده دماً لأحد من المشركين ، ولم يكن له فيهم جريح البته بل ما برح عن قتالهم منهزماً وعن حربهم ناكلا وعن منازلتهم مدبراً فهذه بدر وتلك احد وهتيك حنين وغيرها فاسألها «يا استاذ» ان كنت ناسيا فانها تجيبك بوضوح ما ذكرنا على انك لو تفحصت التاريخ لتبين لك من خلال صفحاته انه ممن لم يقف موقفاً واحداً حتى في الجاهلية يدل على ادنى شجاعة فيه وانما كشف لنا عن جبنه ووهنه إلى درجة لم يستطع ان يدفع عن نفسه نوفل بن خويلد وهو رجل واحد من المشركين عندما قرنه بقرن فلماذا يا ترى لم يبرز اليه يوم بدر استيفاء لثاره وكشفاً لشناره حينما دعا إلى البراز في تلك الغزوة فاحجم واحجم المسلمون فبرز اليه علي امير المؤمنين «ع» فقتله وقتل اضرابه من ابطال قريش فدونك تاريخ أهل السنة ان كنت جاهلا ان صاحبك هذا «رض» كان معروفا بمكة قبل الهجرة بأنه من اجبن الناس واوهنهم واضعف الناس واخوفهم حتى بلغ به الجبن إلى ما قد عرفت وكان الاحرى بك «يا استاذ» ألا تتعرض لكتاب السقيفة بالرد لئلا ينكشف للناظرين عوار سقطاتك وقبيح تبجحاتك وسخافة احتجاجك حتى برهنت للملأ على اطفاء شعلة ذهنك وسبات عقلك «ومن يضلل الله فلن تجد له سبيلا»

﴿ النص على خلافة علي (ع) ومناقشته فيه ﴾

تقول وهنا نناقش السقيفة ونطالبها بوجود النص الذي تعين به علي للخلافة واصبح به خليفة شرعياً فنقول ما هو النص الذي استحق به علي الخلافة هـل نص تحريري ام شفهي فان كان تحريريا فمن هم شهوده وباي ختم ختم وباي توقيع وقع وبأي تاريخ ارخ ولم لم يحتج به في ابان الأمر فههنا انتفى النص التحريري وبقي النص الشفهي فأقول أما النص الشفهي فلا عبرة به في مثل هـذه الحوادث الخ

أقول وسأختصر الجواب عن هذا اختصاراً فقد تبين الصبح لذي عينين وجوابه بالنقض أولا بأن نقول ما هو النص الذي ثبت به ان كل واحدة من صلاة الظهر والعصر أربع ركعات والصبح ركعتان والمغرب ثلاث ركع والعشاء اربع ركع وما هو النص الذي ثبت به ان الزكاة تجب في اموال خاصة وأشياء مخصوصة وما هو النص الذي ثبت به ان القرآن الموجود اليوم بأيدي المسلمين هو المنزل على سيد النبيين «ص» وما هو النص الذي ثبت به ان رسول الله (ص) هو نبي مرسل وهو خاتم الأنبياء. وسيدهم وما هو النص الذي ثبت بـه معاجزه وبواهر آياته ودلائل نبوته (ص) وهل هو تحريري أم شفهي فان كان تحريريا فمن هم شهوده وبأي ختم ختم وبأي توقيع وقع وبأي تاريخ ارخ وهنا انتفى النص التحريري وبقي الشفهي وهو لا عبرة به في مثل هذه الأمور إلا إذا توافرت الادلة والشهود مع اتفاق الشهادة في أدائها والكثرة التي توجب القناعة ولم يصل الينا نقل ولا خبر في هذا كله فقد بطلت اذن هذه الامور كلها من أصلها فما يكون جوابك هنا يكون هناك فان قلت ان ذلك وصل الينا بالتواتر في هذه الأمور قلنـا اك كذلك النص في خلافة علي (ع) والأئمة من ولده وصل الينا بالتواتر فلا سبيل إلى انكاره

وثانياً قد أجمع المسلمون جميعاً على أن المراد من النص في اثبات هذه الامور وأمثالها هو قول النبي (ص) أو فعله أو تقريره ولا سبيل لنا إلى معرفة ذلك كله فيما بعد عصره (ص) إلا بنقل الثقات العدول المعول عليهم في نقل احاديثه الصحاح المتضمنة لقوله أو فعله أو تقريره «ص» فلو بنينا على اسقاط هذا لبطل الدين وأحكامه

﴿ الطريق الى معرفة النص وغيره ﴾

وبعبارة اوضح ان السبيل إلى معرفة السنة التي هي فعل النبي (ص) او قوله او تقريره احد امور تنحصر فيها

الاول العلم بها بسبب العلم الضروري الحاصل للانسان بمجرد التوجه اليه والالتفات نحوه بحيث لا يمكن دفعه عن نفسه وذلك كالعلم بان الاثنين نصف الاربعة وغير ذلـك مما يعرف بالبداهة

لارتكازه في اوائل العقول

الثاني العلم بها من جهة الادراك بعد حصول الشرائط وارتفاع الموانع كالامور المدركة بالحواس المعروفة

الثالث العلم بها بسبب الأخبار المفيدة لليقين كالعلم باحوال من تقدمنا من الامم وغير ذلك من الامور الغائبة عنا المعلومة لنا بسبب تلك الاخبار

الرابع العلم الحاصل بسبب النظر والاستدلال وترتيب المقدمات الموصلة إلى النتائج في طريق معرفة الأشياء المجهولة

أما الطريقان الأولان فلا يحصل العلم بهما في شيء منه إلا لمن شاهد النبي (ص) وآمن به وصدقه ووصل الايمان إلى اعماق قلبه ورآه وسمع منه مشافهة

واما الطريق الثالث فهو الذي بسببه نتوصل إلى العلم بصدور ما صدر عنه «ص» إذا كان الخبر متواتراً بان نقله جماعة يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب والافتعال او كان الخبر مقطوع الصحة من حيث نقل الثقات من اهل العلم له او كان مجمعا عليه بين المسلمين قاطبة واما الطريق الرابع فهو من الطرق التي نتوصل به الى العلم بصحة الأخبار المتضمنة لتلك الأشياء كاتصاف الحاكي بالعدالة والوثاقة أو اتصافه بضدهما من الفسق والخيانة وإذا ابطلنا هذا الطريق لم يبق لنا طريق غيره نتوصل به إلى معرفة السنة وغيرها من الحوادث الواقعة في العصور الاولى وما بعدها إلى يومنا هذا والقول ببطلانه من اوضح الباطل اجماعا وقولا واحداً وإذا عرفت هذا فنقول لقد توافرت الادلة والشهود مع اتفاق الشهادة في المعنى تارة وباللفظ والمعنى تارة أخرى في ادائها وقد وصلت الينا من طريق ثقات السنة وعلمائها على استحقاق علي للخلافة وتنصيص النبي (ص) بها عليه آمن بها قوم وجحد بها قوم وكتمها آخرون

﴿ آية الولاية ﴾

وحسبك من النص عليه «ع» بالخلافة قوله تعالى (إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون)[1] فان المراد بولي الأمر المتصرف فيهم والمدبر

«١» تجده في ص٢٩٣ من الدر المنثور من جزئه الثاني في تفسير هذه الآية في سورة المائدة من أنها نزلت في علي «ع» وهكذا في ص٣٨ من منتخب كنز العمال بهامش الجزء الخامس من مسند احمد وص٢٠٦ من الرياض النضرة للمحب الطبري من جزئه الثاني وص١٢٣ من الفصول المهمة لابن الصباغ المكي المالكي وص٢٤ من الصواعق المحرقة لابن حجر وص٤١٣ من تفسير الرازي الكبير من جزئه الثالث وص١٦٥ من تفسير ابن جرير من جزئه السادس وص ١٦٥ من تفسير

لأمورهم قطعاً بقرينة انما الدالة على حصر الولاية بالمؤمنين الموصوفين بإيتاء الزكاة حال الركوع لا سيما قد انضم إلى ذلك ما لا يمكن معه الارتياب في ارادة الاولى والاحق بالتصرف في شؤون الناس بصورة عامة ألا وهو ولاية الله فيها فانها عامة فكذلك ولاية النبي «ص» والولي (ع) لاتحاد السياق وظهور تساوي المتعاطفات في الحكم وهو المراد بالامامة العامة والحكومة المطلقة والتفكيك بين فقرات الآية خلاف الحصر والسياق وخلاف نص الآية لاسيما بلحاظ ما ورد في نزوله فيه (ع) ولأن غير ذلك من المعاني والصفات فمع ان الآية تأباها كل الاباء لم تكن مخصوصة في علي «ع» لشمول ذلك لكل مؤمن وهو خلاف الحصر فيها على انه ان أمكن ان تريد لا خصوص الولاية العامة بل هي وغيرها من معنى الولي إذ صح العموم من باب عموم المجاز في استعمال المشترك اللفظي فإنها تريد جميع المعاني الممكنة ان تكون لله ولرسوله (ص) لعلي (ع) ايضا ومنها الولاية العامة والأحقية التامة بالتصرف في شؤون الأمة بل حتى فيما يختص بشؤون انفسهم كما هو لله وللرسول (ص) ولكن لا يصح ان تريد غير الولاية العامة من الولي فيها للذين آمنوا والا لزم ان يكون من شرط الولي المؤمن مطلقاً ايتاء الزكاة حال الركوع وهو واضح البطلان ولا شك في ان من له التصرف كتصرف الله والرسول «ص» هو الامام لا غير وجهة اخرى ان الخطاب موجه إلى المسلمين بأن الله تعالى جعل لهم اولياء اضيفوا اليهم في منطوق الآية وان الله وليهم ورسوله ومن قال فيها أنه من الذين اقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وهم راكعون اي حال ركوعهم وذلك بدليل أن الله تعالى لو أراد بالخطاب جميع المكلفين لزم اضافة الشيء إلى نفسه وهو باطل يستحيل حمل كلام الله تعالى عليه وإذا بطل هذا ثبت إضافته إلى غيره على ان ذلك موجب لبطلان الوصف في الآية بأنهم من الذين يأتون الزكاة حال الركوع ثم ان الاتيان بصيغة الجمع في الثالث انما هو لبيان عدم جواز التعدد في الخالق تعالى ولا في نبينا خاتم الأنبياء «ص» بخلاف ذلك في الامام عليه السلام فانه ليس بدّ من تعدده فالحديث بنصه يثبت نزولها في علي (ع) عندما تصدق بخاتمه الشريف بمحضر الصحابة على ذلك السائل وهو راكع في صلاته وينطبق على بقية أولي الأمر بالوصف والتأويل كما ان في الآية دلالة صريحة على بطلان خلافة المتقدمين عليه بقرينة الحصر فان قلت ان الآية كما تدل على بطلان خلافة المتقدمين عليه فهي ايضا تدل على بطلان خلافة بقية الأئمة الاثني عشر من أئمتكم وذلك

البيضاوي من جزئه الثاني ص٢٦٤ من تفسير الزمخشري من جزئه الاول ص٥٥ من تفسير البغوي بهامش الجزء الثاني من تفسير الخازن ص٧١ من تفسير ابي الفداء من جزئه الثاني ص ٥١٣ من تفسير ابن حيان من جزئه الثالث ص٤٤٢ من تفسير محمد عبده الذي عزاه اليه صاحب المنار من جزئه السادس وغير هؤلاء من مفسري السنة وحفاظها الثقات فلتراجع فانها من القواطع

قضية الحصر فيها فيقال لك انه إنما لا يصح حصر الولاية في علي «ع» لاستلزامه بطلان خلافة بقية الأئمة من ولده «ع» إذا كانت إمامة كل واحد من الأئمة في عرض امامـــة الآخر نظير استحقاق الشركاء بالنسبة إلى ما اشتركوا فيه أما إذا كانت إمامة كل واحد منهم على سبيل الترتيب وأن الامام في كل عصر واحد وان كل واحد منهم قائم مقام الآخر فيصح حصر الولاية في المرتب عليه اعني علياً «ع» لرجوع ولاية المترتبين الى ولايته «ع» فحصر الولاية في أمير المؤمنين إنما صح لرجوع ولاية سائر الأئمة «ع» من ولده إلى ولايته «ع» الا ترى أنه يصح حصر الولاية في رسول الله «ص» باعتبار رجوع ولاية الجميع الى ولايته ويصح حصر الولاية في الله تعالى لانه الأصل في الولاية وولاية النبي «ص» والأئمة مترتبة على ولايته تعالى وهذا بخلاف حصر الولاية في المترتب فانه لا يصح أبداً وذلك لعدم رجوع ولاية المترتب عليه إلى ولايته فالحصر في الآية إنما لا يتم على مذهب أهل السنة الذين جعلوا أمير المؤمنين متأخراً عن خلفائهم اما على مذهب الامامية القائلين بانه أول الخلفاء وسيد الأوصياء فالحصر تام لا نقص فيه ولا شك يعتريه

﴿ آية وأولو الارحام بعضهم اولى ببعض ﴾

ومن النصوص الجلية على خلافته «ع» بعد رسول الله «ص» قوله تعالى « النبي أولى بالمؤمنين من انفسهم وأزواجه أمهاتهم وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين » وهو يعم الخلافة العامة والامامة المطلقة التي كانت للنبي «ص» وقد أثبتها الله تعالى لعلي «ع» وحده بنص هذه الآية لأن علياً عليه السلام من رحم النبي (ص) القريب ومن المؤمنين والمهاجرين وهذان الوصفان لم يثبتا لغيره «ع» من ارحام النبي «ص» قطعاً في عصره وأما العموم فلأن الجمع المعرف بأل يفيد العموم باتفاق علماء الأصول من السنة والشيعة وارحام جمع رحم قد تعرف بأل فهو نص في العموم كما ان (اولو) اسم جمع أضيف الى العام فهو أيضاً يفيد العموم وبعض نكرة مضافة إلى ضمير الجمع الذي يعود إلى العموم الموما اليـه في منطوق الآية وهو أيضاً يفيد العموم فكل ذي رحم أولى برحمه في كل شيء من الاجنبي الدخيل فعموم الآية نص صريح في ثبوت الخلافة لعلي «ع» على التفصيل وهو من النصوص التحريرية التي ختمها الله بخاتمه ووقعها بتوقيعه وارخها بتاريخ نزولها على رسوله «ص» وهذا واحد من النصوص التحريرية التي طلبتها (يا استاذ) من صاحب السقيفة فخذها بينة من كتاب الله تشهد عليك يوم حشرك ونشرك بان علياً عليه السلام احق بمقام النبي «ص» من أبي بكر «رض» وتشهد على أبي بكر «رض» عند الله وعند رسوله «ص» بانه أخذ ما ليس له واغتصب حقاً كان

لعلي «ع» دونه لا سيما بلحاظ ما في صدر الآية من قوله تعالى (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم) وذيلها « من المؤمنين والمهاجرين » فقد اثبت تعالى الاولوية في انفس المؤمنين لعلي أمير المؤمنين «ع» وهو المراد بالخلافة والامامة فتقمص أبي بكر «رض» لها مضاد لعموم الآية ومخالف لنصه وكل ما كان كذلك فهو باطل ساقط باجماع الفريقين فخلافته باطلة وليست بحق باجماع الفريقين وهل تبغي يا استاذ نصاً بعد هذا النص من القرآن الحكيم وهل يسعك ان كنت مؤمناً بالله ورسوله «ص» ومصدقاً بكتابه أن تقول أن هذا كذب باطل لا أصل له ان امرأ يعتام خلاف الله وخلاف رسوله (ص) لهو في ضلال مبين « ومن يضلل الله فما له من هاد »

﴿ حديث المنزلة ﴾

ومن النصوص ما أخرجه البخاري في صحيحه في باب فضائل علي (ع) وغيره من ثقات حملة الآثار النبوية عند السنة في صحاحهم كما مر من قول النبي (ص) لعلي عليه السلام (انت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي) فقد نص (ص) عليه بهذا القول بالخلافة حيث أعطاه جميع منازل هارون من موسى عليه السلام باستثناء النبوة ومنها الخلافة العامة على الأمة ومثل هذا كثير وصل الينا نقله عن النبي (ص) من طريق أعاظم علماء السنة وحفاظها المعروفين بنقل الحديث وتمحيص دقائقه بكل دقة ومقامنا لا يسع استقصاءها فلو جاز للحضرمي أن ينكر هذا واضعاف أمثاله مما ثبت عن النبي (ص) بنقل الثقات العدول عند أهل السنة من النص على استخلافه لعلي (ع) بعده (ص) وكان بذلك الانكار والجحود معذوراً ولا يخرجه عن الاسلام لجاز لكفرة قريش وغيرهم من أهل الكتاب والمشركين أن ينكروا ما ثبت للنبي (ص) من الآيات والمعجزات ويكونوا بذلك معذورين أيضاً ولا يخرجهم عن الايمان فان صح هذا صح ذاك وهذا باطل فذلك مثله في البطلان

﴿ حديث الائمة من قريش ﴾

تقول الحديث الذي استشهد به ابو بكر (رض) وهو الائمة من قريش ينكره صاحب السقيفة وتقول أنه لم يكن معروفاً وما أدري من أين علم صاحب السقيفة أن هذا الحديث لم يكن معروفاً عند المهاجرين والأنصار يومئذ اولم ترد قريش أن تعرفه ثم كذبت صاحب السقيفة في دعواه وقلت لأن هذا الحديث وأشباهه من الأدلة الدامغة للمقابل لما صارت الخلافة إلى قريش

أقول (أولا) إن صاحب السقيفة لم يتجاوز بانكاره هذا الحديث ونحوه مما انفردت انت بنقله شيئاً من أصول النقد لانه لم يرد من طريقه وكل ما كان كذلك فهو باطل منكر لا يصح أن تحتج به أفهمت وان كنت لست من أهل الفهم وكونك لا تدري فلانك لا تدري ما يجب

عليك اتباعه في مقام الرد على خصمك فتتشبث بكل حديث ورد من طريق مذهبك مما يوافق هواك ولا يهمك بعد ذلك أن يكون صحيحاً أم باطلا وهذا شأن كثيرين من أمثالك من الذين يدخلون فيما لا يعرفون ويركبون رؤوسهم وهم لا يدرون

(وثانياً) لا دلالة في هذا الحديث على شيء من خلافته لأنه عام في قريش – وقريش طبعا لم تنحصر فيه ولم ينحصر هو فيها والعام لا دلالة فيه على إرادة الخاص مع أنه من آحاد الخبر لا يقتضي علما ولا عملا ولا يصح لك أن تحتج به على خصمك في مثل هذا المقام

(وثالثاً) لو صح هذا الحديث فهو من الأدلة الواضحة على اختصاص الخلافة بعلي والأئمة من ولده (ع) لا سواهم وذلك فانه إذا كانت الخلافة في قريش كما يدل عليه الحديث لوجب ان يكون في المصطفين منهم لا مطلقا وليس المصطفون منهم إلا بني هاشم بدليل ما أخرجه السيوطي في الصحيح من جامعه الصغير ص ٥٩ من جزئه الأول عن النبي (ص) انه قال إن الله اصطفى كنانة من ولد اسماعيل واصطفى قريشاً من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم وقال (ص) إن الله اصطفى من ولد ابراهيم اسماعيل واصطفى من ولد اسماعيل بني كنانة واصطفى من بني كنانة قريشا واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم فبنو هاشم بحكم هذين النصين هم المصطفون من الخلائق اجمعين ولا مراء في ان المؤمنين منهم خاصة هم صفوة الله بين خلقه بدليل المخصص من الكتاب والسنة لهذا العموم فهم لا شك أولى وأحق من أبي بكر (رض) وغيره من سائر الناس بحكم العقل والنص

–(قول ابي بكر «رض» رضيت لكم احد هذين الرجلين)–

نقول إن هذا القول من أبي بكر من باب مكارم الأخلاق وإيثار الآخرين على النفس (ويؤثرون على أنفسهم) إذن فلا غرابة إذا تنازل أبو بكر إلى احد صاحبيه بالخلافة مع علمه بالنص له تفضلا وتكرماً

أقول هذه النتيجة هي التي كنا ننتظرها منك وهي الغاية القصوى من نتائجك التي تنكرها (يا استاذ) وتحرص على منابذتها ولكن استغفلت فطرتك البواعث فاغتنمت الحقيقة فرصتها فجرى ذلك على لسانك في محفل التحرير فقلت فلا غرابة إذا تنازل أبو بكر عن الخلافة مع علمه بالنص له وعلى هذا الأساس يتوجه اليك السؤال الآتي – أكان أبو بكر واجباً له الامامة ولازما له الطاعة بالنص الذي علمه من رسول الله «ص» ام لا . فان قلت نعم وهو قولك فيقال لك فابو بكر (رض) إذن قد ارتكب خلاف ما وجب عليه وخلاف ما امره النبي (ص) به من تنصيصه عليه وفي القرآن (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) فأبو بكر

(رض) لم يأخذ بقول النبي (ص) ولم يعبأ بأمره حيث تنازل عما أمره (ص) به من القيام بأمر الخلافة لأحد صاحبيه ويقول الكتاب (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً ان يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا) وانت ترى هنا أن رسول الله (ص) قد قضى له بالخلافة فليس له الخيرة في التنازل منه واعطائه لغيره فأبو بكر (رض) على هذا قد عصى الله ورسوله (ص) في تنازله لأحد الرجلين أترى يجوز لأحد ان يتنازل عن صلاة الصبح لغيره او يؤثر غيره بصوم شهر رمضان أو حج بيت الله الحرام وهل يكون هذا من مورد الآية التي استشهدت بها في غير محلها ونصبتها دليلا على غير موردها وهل يا ترى يجوز لرسول الله «ص» ان يتنازل عن الرسالة ويعطيها لغيره تفضلا وتكرماً فما هذا الخبط والخلط ولماذا كل هذا العمى « يا استاذ » وإن قلت لم يكن واجب الامامة ولا لازم الطاعة فيقال لك إذن بطل قولك مع علمه بالنص له وبطل ان يكون إماما أو خليفة على أحد من الأمة وكان تصديه لما يتصدى له الخلفاء الشرعيون من نصب القضاة والحكام وتقسيم الغنائم وقبض الزكوات وقتاله مانعي اعطائه الزكاة وغير ذلك مما هو من وظائف أئمة الدين وخلفاء المسلمين كل ذلك كان غصباً باطلا وتصرفا فيما لا يجوز له ولأمثاله التصرف فيه فقدار حتنا وارحت نفسك من هذه الخزعبلات والترهات «ويمح الله الباطل ويحق الحق بكلماته إنه عليم بذات الصدور»

ـ(اشارة عائشة (رض) على عمر بالاستخلاف)ـ

تقول ان الخبر المنقول عن ام المؤمنين عائشة «رض» من اشارتها على عمر «رض» بأن لا يدع أمة محمد «ص» بلا راع استخلف عليهم ولا تدعهم بعدك هملا فاني اخشى عليهم الفتنة يحتمل أن يكون وارداً أو غير وارد لا يهمنا ذلك والذي يهمنا قول السقيفة ولا أدري لماذا لم تشر إلى آخر الكلام وما يدريك يا صاحب السقيفة لعل رسول الله «ص» ادرك هذا فاشار إلى أبي بكر بامامة الصلاة وهذا القدر كاف لامامته الكبرى الخ

أقول أما الخبر المروي عن عائشة (رض) فقد سجله عليها أمناء التواريخ من أهل السنة فمنهم ابن قتيبة في الامامة والسياسة ص١٩ من جزئه الأول وغيره من المؤرخين فلا سبيل إلى الترديد فيه واما قولك وما يدريك لعل رسول الله «ص» أدرك ذلك الخ فقد أريناك فساد هذه الامامة وأن الامر بالصلاة لم يكن من سيد الأنبياء (ص) وإنما كان من أمر عائشة (رض) وكيف يعقل أن يكون ذلك إشارة من الرسول «ص» إلى امامته ويخفى امره على ابي بكر (رض) نفسه ولا يخفى على (الاستاذ) الحضرمي بعد هذه السنين الطويلة ان هذا لشيء عجاب والامام احمد بن حنبل يحدثنا في مسنده على ما حكاه عنه ابن حجر في صفحة ٧ من صواعقه والسيوطي في صفحة ٢٧ من تاريخه والحلبي من سيرته صفحة ٣٦٠ من جزئه الثالث وغيرهم من

حفاظ السنة من أن رجلا سأل ابا بكر « رض » فقال له ما حملك على أن تلي أمر الناس وقد نهيتني أن اتأمر على اثنين فقال لم اجد من ذلك بداً خشيت على أمة محمد الفرقة انتهى

وأنت ترى ان ابا بكر (رض) لم يقدم على ما قدم عليه إلا بزعمه خوف الفرقة على أمة النبي (ص) فهل يا ترى ان ابا بكر (رض) ما كان يفهم من تقديم النبي(ص) له للصلاة بالمسلمين بأنه يشير إلى امامته الكبرى فاعتذر لسائله أنه خشي على أمة محمد (ص) الفرقة إن لم يتسنم هو عرش الخلافة وقد فهم ذلك أنت وحدك أو أنه فهم ذلك إلا انه علم ان ذلك لا يثبت شيئاً من الزعامة لأن الصلاة تجوز خلف كل بر وفاجر لا خصوص امـــام المسلمين وإذا كان أبو بكر (رض) فهم ذلك فلماذا يا ترى اعتذر لسائله بـذلك العذر البارد بل كان اللازم ان يعتذر بما يناسب حال السائل (بان يقول له ليس لي بد من طاعة النبي «ص» وقبول قوله اذ هو الذي قدمني للخلافة وأمر المسلمين بالصلاة خلفي وجعلني امام الامة بعده » ليكون عذراً مقبولا لا مردوداً على وجه الحضرمي ولماذا يا ترى لم يحتج بهذا الأمر المثلج يوم السقيفة على خصمائه ولم يتمسك به في اثبات خلافته لو صح امر الصلاة خلفه عن النبي (ص) كما تفتري ألم تعلم (يا استاذ) أن النبي (ص) أنذر الكذابة عليه بالنار . وما أشد تعجبك إذا ما قمنا بتحليل اعتذاره بالخشية على أمته (ص) من الفتنة والفرقة الامر الذي لم يدع ابو بكر (رض) ضلعاً لسيد الأنبياء (ص) إلا وطحنه وذره في الهواء هباء منثوراً ولا أظنك تستغرب إذا قلنا لك انها الزعامة والملك التي من أجلها خلقوا هذا الاعتذار القبيح وتلك الاشارة الفاسدة التي زعمها هذا الحضرمي في أمر الصلاة الباطل اذ كيف يا ترى يعقل ان يكون النبي (ص) ومن عرفناه وعرفنا قول الله تعالى فيه (وما ارسلناك إلا رحمة للعالمين) ان يترك امته في حيرة الضلال ومعرض الفتن والانقلاب لا سيما انهم قريبو العهد بالكفر وهو إذ ذاك أشد الناس مراعاة للأمن واعظمهم محافظة على النظام واقواهم على الدين وأرأفهم بالناس ولا يعين من يرجعون اليـه في رفع الحيرة ودفع الضلال وقمع الفتن واقامة الحدود وحسم الفساد ولا يخشى عليها من الفرقة والردة كما اشفق عليها ابو بكر (رض) فدعاه اشفاقه إلى ان يتعالى على دست الخلافة فيها كلا ثم كلا مهلا ثم مهلا فانه (ص) اغناهم ببيانه ولم يدعهم بلا راع ولم يتركهم هملا وعرضة للفتن والاختلاف مع ما هم عليه من اختلاف الاهواء واستخلف عليهم من يقوم مقامه بعد لحوقه (ص) بربه الا وهو امير المؤمنين الواجب طاعته على الناس اجمعين الذي استخلفه الرسول (ص) عليها وأوصى بالأمر اليه ودلهم عليه وما يرح يذكره لولاية الامر بعده في حله وترحاله بمرأى من أصحابه وكأن القوم يرون فيما يزعمون انهم اشد خوفاً من النبي (ص) على امته من الفرقة وأشد غيرة منه (ص) على الدين وارحم منه (ص) على امته وكأنهم لا يعلمون أنه قد اوجب عليهم متابعة

الثقلين كتاب الله وعترته (ع) فمزقوهما تمزيقاً او انهم جهلوا أو تجاهلوا قوله (ص) مثل اهل بيتي فيكم كسفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف منها غرق وهوى وكأنهم نسوا أو تناسوا قوله «ص» اني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي اهل بيتي ما ان تمسكتم بهما لن تضلوا وانهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض فـــلا تقدموهم فتهلكوا ولا تأخروا عنهم فتضلوا ولا تعلموهم فانهم أعلم منكم [1] او لم يفهموا قوله «ص» لعلي يا علي بك يهتدي المهتدون من بعدي [2] او انهم جهلوا او تجاهلوا قوله «ص» لعلي من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله واعن من اعانه وادر الحق معه حيث دار [3] وكأنهم نسوا او تناسوا بيعتهم له ودعوتهم اياه بامرة المؤمنين وقولهم بخ بخ لك [4] لقد اصبحت مولانا ومولى كل مؤمن ومؤمنة إلى ما يضيق المقام عن تعداده ولعل القوم خافوا الردة على الامة من قوله «ص» من كنت مولاه فعلي مولاه ومن قوله «ص» (إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا) علي «ع» أو من قوله «ص» وهو ولي كل مؤمن من بعدي أو بعد هـذا كله يخشى على الأمة من الفرقة والفتنة .

— (قول ابي بكر (رض) هذا اورده في الموارد) —

والعجب من أبي بكر «رض» فانك تراه هنا يعتذر عن قبول بيعتهم بالخوف على الامة من الفتنة وعند موته تراه يقول صريحاً لمن حوله حينما دخل عليه عمر بن الخطاب «رض» هـــذا اورده في الموارد مشيراً إلى عمر «رض» على ما حكاه ابن الاثير في نهايته صفحة ١٥٩ من جزئه

«١» حديث الثقلين من الأحاديث المتواترة وقد اخرجه الترمذي في ص٢٢٠ من صحيحه عن نيف وثلاثين صحابيا واخرجه الحاكم في مستدركه ص١١٠ وص١٤٨ من جزئه الثالث وصححه على شرط البخاري ومسلم ونقله ابن حجر في صواعقه ص٨٩ في آخر الفصل الثاني من الباب التاسع بعد الاربعين حديثا من الأحاديث المذكورة في ذلك الفصل وقال ان الحديث صدر عن النبي «ص» في مواطن عديدة حيث صدع به يوم غدير خم ويوم عرفة في آخر حجة حجها ويوم قام خطيبا بعد منصرفه من الطائف وفي مرضه الذي توفي فيه والحجرة غاصة بأصحابه وأنت ترى أن هذا الحديث يدل دلالة واضحة على ضلال من لم يتمسك بهما معا واخرجه احمد في مسنده من طريقين احدهما في آخر ص١٧ والثاني في آخر ص ٢٦ من جزئه الثالث

«٢» اخرجه السيوطي في الدر المنثور ص٤٥ من جزئه الرابع في تفسير سورة الرعد والرازي في تفسيره الكبير ص٢٧٢ من جزئه الثاني وص٣٣٠ من تفسير روح البيـان من جزئه الثالث وص٣٦٧ من تفسير النيشابوري من جزئه الثاني وغيرهم من مفسري السنة

«٣» اخرجه بهذه الألفاظ ابن حجر في صواعقه عند ذكر الشبه ١١ ص٢٥

«٤» اخرجه بهذا اللفظ الخطيب البغدادي في ص٢٩٠ من تاريخ بغداد من جزئه الثامن

الرابع في مادة نصنص من حديث ابي بكر «رض» ان عمر دخل عليه في مرضه وهو ينصنص لسانه ويقول هذا اوردني الموارد اي يحركه يقال ذلك بالصاد المهملة والضاد معا والحق ان جحود تلك النصوص والاعراض عنها وكتمانها كان سبباً لكل ردة وفتنة وقعت او تقع وقل لي بربك أي فتنة تحصل لو اجتمع اولئك النفر الذين اجتمعوا على غيره على علي «ع» وتمسكوا فيه بسنة النبي «ص» الصحيحة الصريحة القاضية بالخلافة له خاصة دون غيره وصاروا انصاراً واعوانا له اتراهم يستطيعون على اطفاء نار الفتنة باستقلالهم ولا ترى ذلك لو انضموا إلى علي «ع» فعلام اذن رجعوا إلى غيره وكتموا وصيته «ص» فيه (ع) وضربوا باحاديث الرسول «ص» كلها عرض الجدار وتركوا وصيه وخليفته فيهم « والذين ظلموا من هؤلاء سيصيبهم سيئات ما كسبوا وما هم بمعجزين »

- (ترك الاستخلاف) -

تقول إذا ثبت هذا « يعني نفي الاستخلاف » فانه يدل دلالة قطعية على نفي الاستخلاف بتاتا وبصورة عامة عن كل احد بلا استثناء ولا تخصيص لا لتيمي ولا لهاشمي ولا لغيرهما إذ القضية هنا سالبة عامة شاملة فالتخصيص يكون بلا مخصص والترجيح بلا مرجح فقد تبين من هذا الاعتراف لصاحب السقيفة ان لا نص لابي بكر ولا لعلي الخ

أقول نعم لقد تمنى ابو بكر «رض» في مرضه ان يسأل النبي «ص» عن الخليفة بعده وهل للأنصار فيها نصيب وقد سجل عليه ذلك جمع كثير من مؤرخي السنة وحفاظها منهم ابن جرير الطبري في تاريخه صفحة ٥٨ من السنه الثالثة ومنهم ابن عبد ربه في صفحة ٦٨ من العقد الفريد من جزئه الثالث [1] من الطبعة الاولى وهذا ما يدلك بوضوح على ان ابا بكر «رض» كان شاكا في صحة ما هو عليه من الامرة ولا شك في ان صحة استخلافه تتوقف على الجزم بذلك الاستحقاق فيكون تقصه لها تصدراً وبلا استحقاق كما ان فيه دلالة قطعية على ان النبي «ص» لم يستخلفه على أحد ويحدثنا النووي في صفحة ١٢٠ من شرحه لصحيح مسلم من جزئه الثاني عند قول عمر «رض» لما قيل له ألا تستخلف قال فان استخلف فقد استخلف من هو خير مني ابو بكر وان اترك فقد ترك من هو خير من ابي بكر رسول الله «ص» إلى ان قال النووي الشارح وهذا دليل ان النبي «ص» لم ينص على احد بالخلافة وهو اجماع اهل السنة وحكاه البخاري ايضا عن عمر صفحة ١٦٣ من صحيحه في باب الاستخلاف من جزئه الرابع فنفي

---

(١) تجده ايضا في صفحة ٦ من تهذيب الكامل من جزئه الأول من الطبعة الاولى واخرجه المقدسي في المختارة وغير هؤلاء من علماء السنة فتراجع

الاستخلاف شيء ثابت لا سبيل إلى انكاره أو الترديد فيه واذا ثبت هذا بطلت خلافتهم رأساً وذلك لو تنزلنا لك جدلا وفرضنا ان الصحابة اجمعت عليه كما تقول ومع ذلك فان كان اجماع الصحابة على استخلافه هو الصواب كان ترك استخلافه هو الخطأ قطعاً والقول بمنع اجماع الصحابة قاطبة عليه اولى بالاتباع من القول بانها اجمعت عليه ذلك ان حمل فعل الصحابة على ما يوافق فعل الرسول «ص» اولى من حمله على خلافه خاصة وانت تعتقد انهم خير القرون ومبرؤون من كل تهمة ومخالفة للرسول «ص» وانت ترى بام عينك ان النبي «ص» قد ترك استخلافه باجماع اهل السنة فكذلك اصحابه الكرام تركوه ولم يستخلفوه ابداً ولان ترك النبي «ص» استخلافه من الوحي الالهي الذي لا يجوز لمسلم ان يأتي بضده وفي القرآن « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » والذي اتي به الرسول «ص» هو ترك استخلافه فيجب الأخذ به والابتعاد عن ضده لأنه من الباطل الذي لا شك فيه ولهذا السبب نفسه ترى علياً «ع» وجماعة كثيرة من وجوه الصحابة تخلفوا عنه وامتنعوا عن بيعته ولم يستخلفوه تبعاً للنبي «ص» في شرعه ومنهاجه ولو سلمنا جدلا انهم اجمعوا على استخلافه ومع ذلك فان اجماعهم ليس بشيء اذ لا يجب طاعتهم كما تجب طاعة الرسول «ص» لا سيما اذا اتوا على الضد مما اتى به النبي «ص» كما في موضوعنا هذا فالنبي «ص» ترك استخلافه وهم جاؤا بضده من استخلافهم له فهل ترغب (يا استاذ) أن يترك المسلمون ما اتى به الرسول (ص) من ترك استخلافه ويعملوا على عكسه لأن الصحابة او الأمة اجمعت على مخالفته وعملت بضده لو صح هذا من جميع الأمة وبدون استثناء أترى ان اجماعهم على عكسه يكون ناسخاً لما اتى به من النصوص وخاصة نصوص الثقلين والسفينة والغدير والمنزلة والخلافة والهداية المتواترة التي نص فيها على خلافة علي «ع» من بعده (ص) واذا كان تجب طاعتهم في الاستخلاف وغيره وان ما اجمعوا عليه يكون ناسخاً لما جاء به رسول الله (ص) من ترك استخلافه فما الفائدة حينئذ يا ترى في بعث النبي «ص» وارساله وبالصحابة واجماعها غنى عن ارساله لأن من صلاحيتها أن توجب وتلزم وتبيح وتنصب وتنسخ كما تزعم والقول بهذا خروج عن دين الله جملة وما يستلزم القول به الخروج عن الدين هو خارج عن الدين طبعاً وليس بداخل فيه ابداً فاذن ما اجمعت عليه الصحابة من استخلافه على هذا الفرض ليس من الدين في شيء ثم انا نقول لك (يا استاذ) ان ما فعله النبي «ص» من ترك استخلافه أكان حقاً ام باطلا فان قلت كان حقا فيقال لك فالذي جاءت به الصحابة من استخلافه باطل إذ لا واسطة بين الحق والباطل « فماذا بعد الحق إلا الضلال » وان قلت ان ما فعله النبي «ص» من ترك استخلافه باطل فقد الصقت الباطل بالنبي (ص) ونسبت اليه الضلال وهل يكون المروق عن الاسلام غير هذا

والغريب ان النبي (ص) لم يستخلفه قطعاً ومع ذلك فانهم قد خالفوه وعصوا فيه أمره فان أبا بكر (رض) قد استخلف عمر (رض) وعمر (رض) لم يقتد بابي بكر (رض) ولا بالنبي «ص» بل جعل الأمر شورى في أناس معدودين وهل هناك تلاعب في الدين اقبح من هـذا التلاعب الشنيع اللهم إلا ان تجلب لذلك القول بأنهم مجتهدون فادى رأيهم إلى خلاف ما فعل الرسول «ص» واما قولك اذ القضية هنا سالبة عامة فالتخصيص يكون بلا مخصص إلى نهاية هذيانك فانه مما يضحك منه الثاكل الحزين وهو يدل على جهلك بأصول المناظرة وبعدك عن هذه الحلبة فان صاحب السقيفة انما نفى الاستخلاف عن ائمتك وسلبها عنهم بصورة عامة على قاعدة الالزام بما الزموا به انفسهم من نفي الاستخلاف واجماعهم عليه فهو من الحجة عليك لا لك افهمت وان كنت لا تفهم بأن الموقف الذي وقفت فيه وشمرت عن ساقيك لتخوض مستنقعه ليس هو من نصيبك ونصيب امثالك من ابناء الجاهلية ممن يرون الحط في الأهواء حربة والركض وراء كل موبقة كياسة اما نصوص استخلافه «ص» لعلي «ع» خاصة والأئمة من ولده «ع» عامة فبمرتبها محفوظة لايوهن ركنها جحد المبغضين بها كانوا ولا يزعزع جانبها انكار المنكرين بها كبروا فلقد قال الكافرون ان كتاب الله سحر وانه مفترى وقالوا في رسول الله «ص» انه ساحر مجنون وانكروا كل ما له «ص» من آيات نبوته «ص» ودلائل رسالته «ص» فهل اثر ذلك فيهم الا رفعة وهل زادهم الا عزاً ومنعة وهل ترك المسلمون كتاب ربهم واعرضوا عن نبيهم لأن الكافرين يقولون انه سحر او مفترى او أنه «ص» ساحر مجنون فليشرق الحضرمي ان شاء أو فليغرب فانه لا يجد من يساوي الوصي «ع» وآل النبي «ص» من هذه الأمة احدا ولا يقاس بهم منهم نفر « ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم»

—(الاجماع لم ينعقد وليست الخلافة كرئاسة شيخ عشيرة)—

تقول فاذا اتفق كبار القوم على رئاسة شيخ لعشيرة فلا عليه اذا تخلف عشرة أو عشرون من سائرهم لان العبرة لكبار القوم وكثرتهم

أقول يظهر منك « يا استاذ » انك افلست من الحجة ولم تظفر بالسند فعمدت إلى التمويه والمغالطة فزعمت ان مثل الخليفة لرسول الله «ص» كمثل شيخ عشيرة تنعقد باكثرية العشيرة وكبارها ولا يضرها تأخر عشرة أو عشرين من سـائرهم لأن العبرة بكبارهم وكثرتهم لا يا «استاذ» « ما هكذا تورد يا سعد الابل » فان الخلافة هي الزعامة الكبرى والرئاسة العظمى في امور الدين والدنيا وهي خلافة الرسول «ص» في حفظ الشريعة من الضياع والزيادة والنقيصة وحسم مادة الفتن وقطع الفساد واقامة الحدود وحفظ بيضة الاسلام على الوجه الشرعي والقانون

الالهي الذي جاء به رسول الله «ص» من عند الله وهذا هو المدار في الامامة وهذا لا يحصل إلا إذا كان الامام جامعا لجميع الفضائل العالية من الاعلمية والأفضلية وغيرهما من الصفات السامية كالزهد والشجاعة والجود والسخاء والكياسة والحياء والعلم والاباء والعفة والتقى إلى غير ما هنالك من الخصال المثلى والأخلاق العلا التي يعترف العقل بلزومه والعقلاء بوجوبه في الامام على الأمة وكل اولئك متوفر في علي «ع» خاصة فانه أشرفهم نسباً واعلاهم حسباً وقدراً وأكثرهم علما وأعظمهم حلماً واكثرهم جهاداً واقضاهم حكماوأولهم إيمانا بالله واوفاهم بعهد الله واقومهم بامر الله واقسمهم بالسوية واعدلهم في الرعية وابصرهم بالقضية وأعظمهم عند الله مزية [1] إلى غير ذلك من الملكات التي هي شرط اكيد في الامام ووجوده معتبر عند أهل العرفان وقد اتصف بها علي وحده عليه السلام وكل ما كان كذلك فلا ينعقد بآراء الناس كثروا أم قلوا إذ ليس هذا هو المدار في إمام الأمة ليقاس عليه شيخ العشيرة وكيف يجوز القياس لو قلنا بصحته في مثل المقام مع اختلاف الموضوعين - موضوع الامام - وموضوع شيخ العشيرة وتباينهما محمولا وحكما وصغرى وكبرى فلأن رئاسة شيخ العشيرة لا تكون إلا على الوجه السياسي العرفي الذي كان يستعمله امراء الجور وأئمة الضلال امثال معاوية ويزيد والوليد وغيرهم من الذين تربعوا على دست الامرة في هذه الأمة واستعملوا كل ظلم وجور وفتك وهتك وفساد في الأرض وإخلال في أحكام الدين وهذا النوع من الرئاسة لا تدور عليه الامامة الشرعية عند كل مسلم له عقل أو شيء من الدين ولأن رئيس العشيرة لا يعتبر فيه ما يعتبر في الامام من العلم الكثير والشجاعة وحسن التدبير بامور الدنيا والدين ولا يعتبرون فيه الزهد والتقوى وان لا يعجز عن حل اية مشكلة من المشاكل السياسة والاجتماعية على القانون الشرعي ولأن شيخ العشيرة لا يوجب له صلاحية التصرف شرعاً في شؤونهم السياسية والاجتماعية في اموالهم وانفسهم بحرب وصلح وتقسيم الغنائم وجعل القضاة والحكام ووضع الدساتير الشرعية المتكفلة لحفظ الحقوق على ما جاءت به الشريعة ولأن زعامة شيخ العشيرة زعامة دنيوية لا تمت إلى الدين بنسب ولا تتصل اليه بسبب وخلافة الرسول «ص» زعامة دينية دنيوية بما قررته الشريعة الخاتمة على ان كبار العشيرة قد يتفقون غالباً على رئاسة الأحمق الجاهل والفاسق الفاجر فاعل المحرمات وهاتك الحرمات ومجترح السيئات ممن لا حريجة له في الدين لأنه ابن الرئيس المتوفى أو أخوه أو ابن عمه أو لأنه مشارك لهم في ارتكاب الموبقات وموافق لهم في اقتراف الآثام وهذا شيء

---

(١) تجده في الرياض النضرة صفحة ١٩٨ من جزئه الثاني وصفحة ٣٤ من منتخب كنز العمال بهامش الجزء الخامس من مسند احمد واخرجه ابو نعيم في آخر صفحة ٦٥ من حليته من جزئه الأول وغير هؤلاء من حفاظ السنة في باب فضائل علي (ع) من مسانيدهم

ثابت بالوجدان في كثير من رؤساء العشائر في مختلف البلدان بمختلف الأزمان مما لا سبيل إلى إنكاره وأي أثر يا ترى لاتفاق الكبار و كثرتهم واي دليل فيه على صوابهم وفي القرآن يقول الله تعالى (بل جاءهم بالحق واكثرهم للحق كارهون) وقال تعالى (ربنا إننا اطعنا سادتنا و كبراءنا فأضلونا السبيلا) وقال تعالى (واكثرهم الفاسقون) وقال تعالى « واكثرهم لا يعقلون » وقال تعالى (وما وجدنا لأكثرهم من عهد وان وجدنا اكثرهم لفاسقين) وقال تعالى « ومن آمن وما آمن معه إلا قليل » الى كثير من امثال هذه الآيات الصريحة في ان الحق والهدى لا يدوران مدار اتفاق الكبار و كثرتهم بل هما على الأكثر دليل على الضلال والفساد كما نطقت به الآيات

- (قول عمر بن الخطاب اقتلوا سعداً) -

تقول إذا صح هذا من عمر فانما يريد به أن سعداً خرج عن الاجماع ويريد اثارة الفتنة بين المسلمين وتفريق الكلمة وكل من كان كذلك يجري من حقه التأدب فإن أصرّ فحكمه القتل (إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر) حديث شريف صحيح

أقول اما ثبوت صحة هذا القول من عمر (رض) (اقتلوا سعداً قتله الله) فقد سجله عليه مؤرخو السنة ممن جاء على ذكر السقيفة كابن الاثير والطبري والجوهري والاستيعاب وتاريخ الخميس وابن قتيبة وابن عبد ربه فلتراجع فإنه مما لا ريب فيه

وأما قولك فانما يريد ان سعداً خرج عن الاجماع ويريد الفتنة فباطل وهو من اقبحه لأن الإجماع هو اتفاق جميع امة محمد (ص) على أمر من الامور في وقت واحد وهذا النوع من الاجماع بتقدير وجوده هو الحجة لا غير وسعد بن عبادة سيد الانصار هو أحد أفراد الامة يومئذ له رأيه واختياره فخروجه مسقط للاجماع عن الحجية لانتفاء حصول الاتفاق من جميع الامة بل ولا من جميع مجتهدي امة محمد (ص) على القول به لأن سعداً منهم وقد خرج عن معقد اجماعهم لا سيما وقد تخلف الجم الغفير من اعلام الصحابة واعاظم رجالها كما مر البحث عنه مستوفى .

فسعد لم يرد بخلافه على عمر (رض) وأتباعه إلا أن يبين للحاضرين عدم استحقاق ابي بكر (رض) لمنصب الخلافة وقد سمع النبي «ص» ورآه قد ولى على ابي بكر (رض) سالما مولى ابي حذيفة تارة وأبا عبيدة طوراً وعمرو بن العاص أخرى فكيف يضع يده وهو الزعيم الجواد في يد ابي بكر «رض» ويقرّ له بالبيعة وهو يراه دون اولئك في كل شيء ولما أحس عمر «رض» بأن سعداً يريد أن ينقض عليهم ما ابرموه وما اتفق عليه الاربعة من ذي قبل خاف على الزعامة أن تفلت من يده ان هي تعدت ابا بكر «رض» وصارت إلى غيره ولهذا قال قولته في سعد وحرض من في السقيفة على قتله متخذاً سلاحه أن سعداً صاحب فتنة ليتخلص من خلافه هذا

ما أراده عمر «رض» «يا استاذ» لا ما ذهب اليه وهمك فإن قوله يأباه كل الاباء فكيف ساغ لعمر «رض» ان يأمر الناس بقتل سعد لغاياتـــه النفسية وهو من أفاضل المسلمين ومن خير القرون الذين حكمت بانهم المجتهدون العدول

وجهة أخرى ان الاجماع الشرعي لا ينعقد إلا بموافقة المجمعين جميعـــاً على الشيء طوعا لا الزاما وكرها فإنه ليس من الاجماع في شيء وهذا المؤرخ الكبير عند السنة ابن عبدالبر يحدثنا في استيعابه عند ذكره للبيعة ان سعداً لم يبايع احداً من ابي بكر وعمر (رض) وما قدروا على الزامه كالزامهم لغيره لكثرة اقوامه من الخزرج فخافوا فتنتهم وتخلف عن البيعة بنو هاشم وفي طليعتهم امير المؤمنين علي بن ابي طـــالب (ع) والعباس عم النبي (ص) وجماعة كثيرة من قريش وهكذا صرح به محمد حسين هيكل في ص ٦٥-٧٤ من كتابه في أبي بكر (رض) فاعتبـار الاجماع في الشريعة منوط بدخولهم طوعا لا مع القطع باستظهار الأكثر وخوف الأقل ودخوله فيما دخل فيه الاكثر كرها كما وقع ذلك في اجماعهم

-- (حديث الغدير) --

وأما الحديث فهو من الحجة عليك لو كنت تشعر لأن القوم وفيهم أبو بكر وعمر «رض» قد بايعوا علياً يوم غدير خم حين قام النبي «ص» فيهم خطيباً بعد حجة الوداع قائلا «ص» الستم تعلمون أني اولى بالمؤمنين من أنفسهم قالوا اللهم بلى قال ألستم تعلمون أني اولى بكل مؤمن من نفسه قالوا بلى فاخذ بيد علي «ع» وقال «ص» من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله وأدر الحق معه حيثما دار

وقد أخرجه الامام احمد في مسنده ص ١١٩-١٥٢ من جزئه الأول وص ٢٨١-٣٨٣ من جزئه الرابع وص ٣٤٧ من جزئه الخامس وقد عده السيوطي من الاحاديث المتواترة على ما حكاه عنه صاحب السراج المنير في شرح جامعه الصغير صفحة ٣٥٥ من جزئه الثالث وقد صرح جماعة من علماء السنة وحفاظها بصحته واشتهـاره فمنهم حافظهم المعروف بالكنجي في ديباجة كفايته وقال أيضا في صفحة ١٧ منه ان الحديث مشهور رواته الثقات ومنهم الذهبي في تذكرة الحفاظ صفحة ٢٣١ من جزئه الثالث ومنهم ابن حجر في صواعقه صفحة ٢٤ ومنهم علي بن برهان الدين في السيرة الحلبية صفحة ٢٧٤ من جزئه الثالث ومنهم ابن جرير على ما حكاه عنه في كنز العمال صفحة ٢٩٩ من جزئه السادس وقد اثبت الجزري الشافعي تواتره في رسالته المسماة باسنى المطالب في مناقب علي بن ابي طالب وقال ابن حجر في صفحة ٢٥-٧٣ من صواعقه أن الذهبي قد حكم بصحة عدة طرق من حديث الغدير ورواه جماعة من علمائهم يعسر حصرهم

كالطبراني وابن ماجه والخوارزمي والحاكم في مستدركه والترمذي في جامعه الصحيح وغيرهم من طرق كثيرة صحيحة وحسنة باسانيد مختلفة عن جماعة كثيرة من الصحابة يضيق المقام عن تعدادهم فقد اثبت النبي «ص» بنص هذا القول كل ما كان له «ص» من الأولوية والاحقية بالتصرف في شؤون الناس لعلي «ع» ولا جائز أن يريد من معنى الولي غير الولاية العامة والخلافة المطلقة لاستلزامه عبثية الكلام ولغوية القول وحاشا رسول الله «ص» وهو سيد الانبياء «ص» واعقل العقلاء أن ينطق باطلا أو يقول عبثاً ويقف في أصحابه خطيباً بحر الهجيرة وهو يريد أن يبين لهم ان عليا «ع» ابن عمي أو محب أو ناصر فان ذلك كله معلوم لديهم وهل يكون بيان ذلك لهم في ذلك الموقف الرهيب الا من قبيل تحصيل الحاصل الباطل يستحيل حمل كلام النبي «ص» عليه لا سيما بلحاظ قوله «ص» « ألست اولى بالمؤمنين من أنفسهم » فإن الاولى من نفس الأمة هو النبي «ص» والامام «ع» وإذا أردت المزيد في التوضيح فانظر إلى قوله تعالى « النبي اولى بالمؤمنين من أنفسهم إلى قوله وأولو الأرحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين » فانك تجده صريحا في خلافته «ع» على الأمة فالحديث الذي أوردته « يا استاذ » لا ينطبق إلا عليهم لاطباقهم على مبايعة غير علي «ع» بعد مبايعتهم له «ع» في ذلك اليوم فعلى قولك « يا استاذ » يجب قتل ابي بكر «رض» لا سعد بن عبادة وغيره من المتخلفين عنها فتدبر جيداً في عظيم جهلك وسبات عقلك « أفأنت تسمع الصم أو تهدي العمي ومن كان في ضلال مبين »

— (من هو مالك بن نويرة) —

تقول مالك بن نويرة اليربوعي هو من المرتدين بل هو رئيسهم فقد كان ممن اسلم ودخل في عداد المسلمين هو وقومه ولكن بعد وفاة النبي «ص» ارتد هو وقومه وجحدوا فريضة الزكاة فجهز الخليفة عليهم جيشاً بقيادة خالد بن الوليد فطالبه باداء الزكاة المشروعة فامتنع من اداءها فقال كنا نؤديها إلى صاحبكم وهي كالجزية فنحن الآن لا نعترف بها ولا نؤديها

أقول كيف استطعت أيها « الاستاذ » أن تطلق العنان لنفسك وتجعل فكرك وعقلك وراء قلمك وتسترسل هذا الاسترسال في حكمك الجائر على أمة ما برحت مؤمنة بالله وبرسوله «ص» الم تعلم أن هذه الآراء الفاسدة كانت تدلي بها عقول نفر تقيدوا بالعاطفة المشوهة لصور الحقائق هذا هو التقليد الأعمى الذي لا يعتمد على فهم ولا يستند إلى ركن وثيق وكأنك ترى أن علم النصر يخفق على رأسك وتظن أن الناس يرون هذا رداً قيما وفلسفة ذات قيمة وكأنك تنوي بكلماتك المطلقة التي لا يقودها شيء من البرهان أن تستدرج ضعفاء الاحلام

إلى اعتناقها والتسليم لها من غير شرط وقيد وما أشد تعجب القارىء إذا وقفنا معك قليلا للحساب فينكشف للناظرين ان مثلك كمثل العنكبوت اتخذت بيتا وان اوهن البيوت لبيت العنكبوت لو كانوا يعلمون .

أما مالك فهو ابن نويرة بن حمزة بن شداد بن عبيد بن ثعلبة بن يربوع التميمي اليربوعي يكنى أبا حنظلة ويلقب الجفول وكان رجلا نبيلا يردف الملوك والردافة موضوعان أحدهما ان يردفه الملك على دابته في صيد وغيره من مواضع الانس والموضوع الثاني انبل وهو ان يخلف الملك إذا قام من مجلس الحكم فينظر بين الناس بعده وهو الذي يضرب به المثل فيقال مرعى ولا كسعدان وماء ولا كصداء وفتى ولا كمالك وكان فارسا شاعراً شريفا مطاعا في قومه وقد أسلم هو وقومه طوعا فاستعمله رسول الله «ص» على صدقات قومه فاسلامه مما لا شك فيه بين الفريقين حتى بالاعتراف من الحضرمي نفسه ودعواك يا «استاذ» بارتداده بعد وفاة النبي (ص) بعد اعترافك بدخوله في الاسلام باطلة وغير مسموعة لأنها لم تثبت بدليل قطعي ولو سلمنا جدلا ورود ذلك فهو بآحاد الخبر لا يقتضي علما ولا عملا فاسلامه لا شك في أنه دراية وارتداده بتقديره رواية فيجب طرحها لأجل الدراية ولأن البرهان القطعي لا يزيله إلا برهان قطعي مثله ولا يزيله ظنك أو خرصك أو بغضك وحقدك على المؤمنين الأبرار فتحكم عليهم بالارتداد تبريراً لخالد بن الوليد مرة وتصحيحاً لأمر الخليفة طوراً وتشفيا وانتقاما من مالك تارة اخرى ألم تعلم بأن من حكم على مسلم ثابت الاسلام راسخ العقيدة بالارتداد هو اولى بالارتداد بالاتفاق فاذا تسجل اسلام مالك لديك فهلم معي لا ريك

-(السبب في قتل خالد لمالك)-

إن خالداً لم يقتل مالكا لارتداده عن الاسلام كما يزعم الجاهل بخبايا التاريخ وما سجله بين فجواته وإنما قتله لأن خالداً تعلق قلبه بزوجة مالك وهي ام تميم بنت المنهال وكانت من اجمل النساء في عصرها فعشقها من وقته ولهذا قال مالك لخالد هذه التي قتلتني فقال له خالد بل الله قتلك برجوعك عن الاسلام فقال مالك انا على الاسلام وكان عبد الله بن عمر و ابو قتادة حاضرين فكلما خالداً في امر مالك فكره كلامهما لذهاب عقله وتبلبل لبه بعشقه زوجته فقال مالك يا خالد ابعثنا إلى ابي بكر فيكون هو الذي يحكم فينا فقد بعثت اليه غيرنا ممن جرمه عندك اكبر من جرمنا فقال خالد لا اقالني الله ان لم اقتلك ثم قال يا ضرار اضرب عنقه واجعل رأسه اثيفة لقدر فكانت القدر على رأسه حتى نضج الطعام ثم دخل على زوجة مالك فنكحها قهراً ولما بلغ ابو بكر ذلك امره ان يفارقها ويعتزلها وفي ذلك يقول ابو زهير السعدي

الا قل لحي اوطئوا بالسنابك تطاول هذا الليل من بعد مالك
قضى خالد بغيا عليـــه لعرسه وكان له فيها هوى قبل ذلك
فامضى هواه خالد غير عاطف عنان الهوى عنهـــا ولا متمالك
واصبح ذا اهل وأصبح مالك إلى غير شيء هالكا في الهوالك

هكذا ذكره ابن خلكان في وفيات الأعيان صفحة ١٧٢ من جزئه الثاني عند ترجمته لابن وثيمة ابن موسى واخرجه الحافظ العسقلاني في اصابته صفحة ٣٦ من جزئه السادس في ترجمة مالك بن نويرة وغيرهما ممن أرخ هذه الواقعة من مؤرخي السنة وحفاظها

فهذه خلاصة تلك الواقعة كما سجلها امناء التاريخ من أهل السنة وهي المتفق عليهـا بين الفريقين لا ما ذكره الحضرمي من الشواذ التي مد بعض القاصرين أيديهم اليها فاتخذوها ظهيراً لآرائهم السخيفة وتقاليدهم الفاسدة قبل أن يعرفوا مستنده أو يعلموا مبلغه من الفساد مع أن قانون الأدلة تفرض عليهم أن لا يتابعوا ذا رأي على رأيه ولا ذا حكم على حكمه مهما كبر مقام مدعيه إلا إذا ثبت على النقد وسلم من وجوه الطعن والا كان لزاما عليهم أن ينبذوه نبذ الحذاء المرقع (فالاستاذ) يريـــد أن يحمل على ظهره اوزار قوم اطفأوا سنن النبي «ص» واسقطوها من القلوب وقفلوا بابها وساروا على الرأي والهوى فحرموا حلاله وحللوا حرامه ونبذوا أحكامه اقول فكيف يا ترى جاز لهم قتل مالك واستحلال دمه وهتك حرمه وهو ممن عرفوا اسلامه وإيمانه ومكانته عند النبي «ص» وانه كان واليا من قبله على قومه بني يربوع

— (قول عمر لابي بكر اثم الحد على خالد) —

ولهذا قال الخليفة عمر «رض» لخالد كما في تاريخ ابن الأثير وغيره ممن ارخ الواقعة (قتلت امرأ مسلما ثم نزوت على امرأته والله لأرجمنك باحجارك) ثم قال لأبي بكر كما في ترجمة وثيمة من وفيات الأعيان « ان خالداً قد زنى فارجمه » قال ما كنت لأرجمه فانه تأول فاخطأ قال انه قتل مسلما فاقتله قال ما كنت لأقتله به انـه تأول فاخطأ فلما اكثر قال ما كنت لاشيم (سيفاً سله الله)

وودى مالكا من بيت المال وفك الاسرى والسبايا من آله وهكذا صرح به ابن خلدون في تاريخه وابن حجر العسقلاني في صفحة ٣٧ من اصابته من جزئه السادس — فمن استخراج ابي بكر «رض» ديته من بيت المال يستشرف كل مسلم على القطع بان مالكا كان مسلما مؤمناً كما هو صريح قول عمر «رض» وشهادة كل من عبد الله بن عمر وابي قتادة الأنصاري باسلامه عند ابي بكر «رض» كما صرح بذلك في وفيات الأعيان صفحة ١٧٢ من جزئـه الثاني وابن

حجر في اصابته ومحمد حسين هيكل في صفحة ١٤٩ من كتابه في ابي بكر (رض) [١] ولكن خالداً لم يعبأ بكل ذلك بل عمد إلى قتله متعمداً بعد اعترافه بالاسلام وشهادة ذينك الصحابيين الجليلين عند ابي بكر باسلامه وإيمانه وأبو بكر «رض» لم يعتن بشهادتهما فاسقط حكم الله فيه وعطل حدوده فلم يقمها عليه وفي القرآن (ومن قتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها) وقال تعالى « ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه » وقال تعالى (تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فاولئك هم الظالمون) فلو كان من المرتدين كما تزعم أيها الحراص فأي معنى يا ترى لاخراج ديته من بيت المال ولماذا يا ترى ترك ابو بكر «رض» اقامة الحد عليه وقد قتل مسلماً مؤمناً وزنى بامرأته وكيف يسوغ في دين الله تعطيل حدوده واهمال احكامه وعدم تنفيذها في رجل أسرف في القتل والخلاعة وارتكاب الفجور وقتل النفس المحرمة بغير حق كخالد واضرابه من اعداء الله واعداء رسوله «ص» واعداء الاسلام والمسلمين وأعداء العروبة

﴿ ابو بكر كان يهب سيئات خالد لحسناته ﴾

ويقول الثعالبي في كتاب ثمار القلوب صفحة ١٨ كان خالد بن الوليد يقدم على اشياء لايراها ابو بكر كقتله مالك بن نويرة ونكاح امرأته وكان أبو بكر يهب سيئاته لحسناته ونحن نقول لو لم يكن لخالد إلا ما ارتكبه مع مالك وقومه من الغدر والقتل ودخوله في زوجته لكفى دليلا على اسرافه في الخلاعة وهتكه ما حرم الله وهل يا ترى ان ابا بكر (رض) كان إلهاً حتى يهب سيئاته لحسناته ويعفو عن جرائمه وأية حسنة لخالد حتى يهب ابو بكر سيئاته التي هي عدد الرمل والحصى لحسناته التي لا ترى فان تعجب فعجب قول الحضرمي أن خالداً (سيف الله أو سيف الاسلام) نعوذ بالله من الافتراء على الله وعلى رسوله «ص» اللهم إلا ان يعتذر عنه كما اعتذر غيره عن معاوية بانه من المجتهدين فلا إثم عليه لذا قال أبو بكر لما أراد عمر أن يقيم الحد عليه دعه فانه تأول فأخطأ كأنه يباح للمجتهدين أن يبدلوا دين الله ويغيروا أحكامه ويخالفوا حدوده ويرتكبوا الفحشاء والمنكر والبغي والفساد في الأرض واهراق الدماء بغير حق نستجير بالله من سبات العقل والخلل في الرأي (ابالله وآياته كنتم تستهزؤن)

﴿ عمل خالد بن الوليد ﴾

تقول أن خالد بن الوليد لم يعمل إلا بما أمره به امامه وخليفته وهذا هو المعروف عن سيف

---

(١) وقد ذكر هذه الواقعة خلق كثير من مؤرخي السنة فمنهم الطبري في تاريخه وابن الأثير في كامله ووثيمة ابن موسى بن الفرات والواقدي في كتابيهما وسيف بن عمر في كتاب الردة والفتوح والزبير بن بكار في الموفقيات وثابت بن قاسم في الدلائل وابن الشحنة في روضة المناظر وابو الفداء في المختصر فلتراجع فانه من المتواتر

الله «كذا» خالد بن الوليد المجاهد الكبير والقائد الخطير والمخلص في قيادته ومواقفه الحربية وجهاده

أقول أما أعمال خالد بن الوليد المخزومي المكنى بابي سليمان فقد ذكرنا لك شطراً منها عند ما جئنا على ذكر مالك بن نويرة وما فعل يوم البطاح وذكرنا لك بعض ما سجله عليه التاريخ من الفحشاء والمنكر مما لا سبيل إلى انكاره ومن سيئاته ما ارتكبه مع بني جذيمة حينما بعثه النبي «ص» اليها داعياً لا مقاتلا وكانت جذيمة قتلت في الجاهلية عمه الفاكهة بن المغيرة فلما ورد عليهم قال لهم ضعوا سلاحكم فإن الناس قد اسلموا فوضعوا سلاحهم فامر بهم فكتفوا ثم عرضهم على السيف وقتل منهم مقتلة عظيمة فلما انتهى الخبر إلى النبي «ص» رفع يده إلى السماء (كما في باب بعث خالد إلى جذيمة من كتاب المغازي من صحيح البخاري صفحة ٤٧ من جزئه الثالث) اللهم اني أبرأ اليك من صنع خالد ثم ارسل علياً «ع» كما في كامل ابن الأثير وتاريخ الطبري وغيرهما ومعه مال وأمره أن ينظر في أمرهم فودى لهم الدماء والأموال حتى أنه ليدي ميلغة الكلب وبقي معه من المال فضلة فقال لهم هل بقي لكم مال أو دم لم يود قالوا لا قال فإني اعطيكم هذه البقية احتياطاً لرسول الله «ص» ففعل ثم رجع فاخبر النبي (ص) فقال اصبت وأحسنت هذا ما حكاه جميع مؤرخي السنة وكل من ترجم خالداً منهم ولو كان خالد من أخطأ في هذه الواقعة كما يزعم اولياؤه لم يتبرأ النبي «ص» من فعله وكيف يتبرأ رسول الله «ص» «من سيف الله أو سيف الاسلام» كما يفترون

-(زيادة توضيح من اعمال خالد)-

ونزيدك توضيحاً بان خالداً هو الذي جاهد المسلمين جهده يوم احد ولم يزل معاديا لرسول الله «ص» مكذبا له وكان هو السبب يومئذ في قتل المسلمين وكسر رباعية النبي «ص» وفي قتل عمه حمزة بن عبد المطلب «رض» ولما تظاهر بالاسلام خوفاً من السيف والسنان قد خان النبي «ص» في قتل بني جذيمة حتى تبرأ من فعله ولم يكن النبي «ص» يبعثه في بعض بعوثه إلا من باب إقامة الحجة عليه واما «جهاده» في الاسلام كما تزعم يا «استاذ» فان سلمناه جدلا فهو من باب تأييد الدين بالرجل الفاجر وهذا البخاري يحدثنا في صحيحه صفحة ٩٦ في باب العمل بالخواتيم من جزئه الرابع عن النبي «ص» انه قال فإن الله ليؤيد الدين بالرجل الفاجر فليس في تأييد خالد لهذا الدين ان ثبت في عصر الخليفة الأول «رض» ما يشعر بشيء من التقى والورع لا سيما بعد ملاحظة اعماله التي تصرخ منها جنة الأرض وملائكة السماء وبهذا ونحوه لما صار الأمر إلى عمر «رض» عزله كما يحدثنا بذلك التاريخ الصحيح وصحيح الحديث عند السنة

﴿ محاورة متمم بن نويرة اخي مالك مع ابي بكر «رض» ﴾

تقول ان محاورة متمم اخي مالك مع ابي بكر «رض» كاذبة وبعيد ان تصدر من أسير مغلوب مع الخليفة وعلى تقدير مجابهة الخليفة من هذا الجاهل فقد اجابه بغير هذا الجواب المزعوم بل قال له لقد كذبت يامتمم أنا ما قتلته غدراً بل دعوته بالله فأبى وجحد فاستحق القتل

أقول هكذا يزعم عبد الله الحضرمي الذي يأخذ في تحوير الوقائع التاريخية ويصورها بقلمه كيف ما شاء ويمعن في اغواء الافكار وتضليل العقول بكل ما يصل اليه جهده من براعة في القول وصناعة في التمويه وصياغة في الافتراء إلا انك يا «استاذ» مهما حاولت أن تكتم الحقائق التاريخية ومهما افرغت عليها من التمويه استرسالا منك للعاطفة فلا أراك تستطيع أبداً أن تكتم هذا الحادث أو تكذبه وهو ماثل للعيان بين صفحات التاريخ وخلال فجواته فهذا ابن خلكان يحدثنا في وفيات الأعيان صفحة ١٧٣ من جزئه الثاني « وقال فلما بلغ متمم مقتل أخيه حضر إلى مسجد رسول الله (ص) وصلى الصبح خلف ابي بكر فلما فرغ من صلاته وانفتل من محرابه قام فوقف بحذائه واتكأ على سية قوسه ثم انشد

نعم القتيل إذ الرياح تناوحت ... خلف البيوت قتلت يا ابن الازور

أدعوته بالله ثم غدرتـــه ... لو هو دعاك بذمة لم يغدر

وأومى إلى أبي بكر (رض) فقال والله ما دعوته ولا غدرته هكذا سجله التاريخ وحكاه أعاظم علماء السنة ولكن (الاستاذ الحضرمي) اعرض عن هذا ونأى عنه بجانبه فحرف الكلم عن مواضعه فوضع على لسان امامه أبي بكر «رض» «أنه قال لمتمم كذبت يا متمم أنا دعوته بالله فأبى وجحد فاستحق القتل » ظناً منه أن الناس سيتلقون هذه المفتريات بالقبول ويحسبون أنها أدلة الباحث بقريحة مرنة ونظر مستقل دون أن يشعر إلى انها خيالات لا تسحر إلا اعين المستضعفين علماً وعملا من الذين لا يعرفون من الدين إلا تقليد الآباء والاسلاف بلا دليل (انهم الفوا آباءهم ضالين فهم على آثارهم يرعون)

﴿ مفاتحة الحضرمي علماء السنة بالاعراض عن احاديث النبي (ص) ﴾

تقول فما فاتحت عالما أو جاهلا بحديث أو خبر أريد أن انبهه على وهنه وعدم ملاءمتـه للقرآن أو العقل أو المصلحة إلا وقف واجما منكراً علي رأيي وقد ساء ظنه بعقيدتي ودينـي

أقول كيف لا يسيء ظن علماء المسلمين وزعماء الأمة بعقيدتك ودينك وأنت تشير عليهم أن يخرجوا من دين الله ويعتنقوا دين الجاهلية والمجوسية فانـــه إذا جاز لهم أن يعرضوا عن أحاديث رسول الله «ص» وما جاء به من الله جاز لهم أن يعرضوا عن كتاب الله وبينات آياته

وكل اولئك مروق عن الاسلام وكيف يجوز في العقل أن يكون اولئك الاعلام الذين أشرت عليهم بطرح الأحاديث النبوية الصحاح التي وصلت اليهم من المحققين الثقات من أئمتهم العدول كلهم جهلوا أن تكون مدسوسة أو مشوهة أو موضوعة أو باطلة لا أصل لها أو كلها انتحال على حد تعبيرك (ولم يجهل ذلك إلا انت وحدك) تلك إذن قسمة ضيزى ولتعلم ايها الحضرمي أن أولئك العلماء الذين فاتحتهم بطرح الأحاديث الواردة عن النبي «ص» في صحاحهم كصحيحي البخاري ومسلم وابن ماجة والترمذي وابن حبان والنسائي وأشرت عليهم بنبذ ما جاء به أكابر مؤرخيهم كابن الأثير والطبري وابن عبد ربه وابن عبد البر وامثالهم من أمناء التاريخ عند أهل السنة لم ينكروا عليك هذا التطرف إلا بعد ان احسوا منك بأنك تريد الشر بالمسلمين والوقيعة فيهم وتريد أن تجر عليهم الويلات وتعبث بمقدراتهم ومقدساتهم وتسقطها عن درجة الاعتبار تبعاً لهواك وفي الحق أن هذا من بنات فكرك وحدك وأنت الذي اخترعته دون ان يسبقك اليه (المعي خبير او بحاثـــة بصير) وكيف يرضى المسلمون المؤمنون بهذه الفكرة الجهنمية التي تطوح صروح الاسلام وتدكها دكا وكيف لا ينكرونها عليك ولا يسيئون الظن بك وأنت تريد أن تقلب الشريعة ظهراً لبطن وتشوش مسلكها وتشوه سمعتها وتخرم نظامها وهم ما برحوا معتصمين باهداب الدين آخذين بقوانين الشرع المبين متمسكين باحاديث النبي «ص» عاملين بكتاب الله (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) مما روته الثقات والحفاظ من اهل الايمان والاثبات

اتريد منهم « يا استاذ » ان يخونوا الله ورسوله ويخونوا اماناتهم كما فعلت اتريد منهم أن ينبذوا الصحاح المحمدية ويتخذوا القرآن ظهرياً ويشتروا به ثمناً قليلا لأنك ترى كل ذلك باطلا لا أصل له الأمر الذي لو تم لك لما عرف المسلمون شيئاً من دينهم ولما انتظم لهم سوق ولما قام لهم عمود ولما اتسع نطاقه ولا ارتفع رواقه ولاصبح خبراً من أخبار الزمن الغابر فاربع ايها الانسان المغرور على ظلعك واعرف قصور ذرعك وتأخر حيث اخّرك القدر فانك اقذر من نخامة واقل من قمامة وأقصر من أن تمسها بسوء او تنالها بمكروه فان رأيك هذا لا يلاقي تفنيداً من اخوان الاسلام فحسب بل يرميـــه في وجهك كل من درس احاديث النبي «ص» ووقف ساعة من نهار على روحها وان كان من الذين لا ينتمون إلى الاسلام بشيء (ان الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون) واما تعليلك ذلك بعدم ملاءمتها للقرآن أو العقل او المصلحة فادهى وامر وكأنك تريد بهـذا التعليل السخيف أن تضع في نفوس المستضعفين من الناس صورة مكروهة من احاديث رسول الله (ص) وهيهات ذلك فان المسلمين ابعد غوراً من أن تنطلي عليهم هذه الأباطيل والأضاليل وادق نظراً من ان تؤثر فيهم هذه الخزعبلات والترهات

فعلام (يا استاذ) كل هذا التهويل والتضليل الكون تلك الأحاديث تضمنت فضل الوصي «ع» وآل النبي «ص» أصبحت غير ملائمة للقرآن والعقل ولا أظنك تريد غيرها فكان اللازم عليك أن تذكر لنا رواية واحدة مخالفة لها وهيهات ذلك وانى لك التناوش من مكان بعيد وان أردت انها لا تلائم مصلحة السقيفة القائمة على غير الحق فذلك مما لا ننكره عليك ولهذا السبب نفسه نراك عبثاً تحاول أن تحكم عليهـــا بالوضع والافتعال خشية ان تكون سلاحاً لخصمك ورماحا لمناوئيك من اتباع الوصي «ع» وآل النبي «ص» فينحرون بها أعداءهم ويطعنونهم بها الطعنات الملتهبة في الأكباد وكأنك يا « استاذ » ترى أن الله تعالى ورسوله (ص) لايعلمان بالمصلحة فخصا بتلك الأحاديث وهاتيـك الآيات علياً «ع» بالامامة دون غيره ولا يعلم بها إلا انت فحكمت على احاديث رسول الله (ص) بالافتعال والوضع وهذه جرأة لا يرتكبها إلا الخارج عن دين الله جملة

— (الاجتهاد) —

تقول أن الاجتهاد بذل المجهود في استخراج الاحكام وان كل اجتهاد يحتمل الخطأ والصواب ومتى كان اجتهاد المجتهد كله صوابا حتى اجتهاد الانبياء إذا لم يكن من وحي (او كتاب) وقال تعالى (وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إلى قوله ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكماً وعلما) نعم جاء في مجلة الاحكام العدلية لا مساغ للاجتهاد في مورد النص وهو صحيح وأمر واقع الخ

أقول يا هذا إن خروجك عن الموضوع فرار من الحجة ومحاولة للباطل

أولا إن الشيخ المظفر لم ينف احتمال الاجتهـــاد الخطأ والصواب ولم يناقش في تعريفك « إن الاجتهاد بذل المجهود في استخراج الأحكام » إن صح تعريفك هذا له وإنما قال (ان ابا بكر جعل الاجتهاد عذرا لمخالفة القانون الاسلامي) وهذا على حد تعبيرك (لا مساغ للاجتهاد في مورد النص) فهو يدل على أن ابا بكر «رض» قد ارتكب خلاف ما اجمع المسلمون جميعا على تحريمه وهو الاجتهاد في مورد النص (فقولك متى كان اجتهاد المجتهد كله صوابا) زائـــد خارج عن موضوع البحث اما القانون الاسلامي الذي خالفه خالد بن الوليد وامضاه الخليفة ابو بكر «رض» فهو قول النبي (ص) [1] في المتواتر نقله (سباب المسلم فسوق وقتاله كفر وحرمة ماله كحرمة دمه وعرضه) فاستحل خالد من المسلم مالـك بن نويرة ما حرم الله لانه قتله صبراً بعد أن غدر به لغاياته النفسية ومآربه الفاسدة وابو بكر (رض) رغم اصرار عمر (رض) وشهادة ذينك الصحابيين الجليلين العدلين عبد الله بن عمر وابي قتادة اهمل حدود الله فيه ولم يقتص منه ولو سلمنا جدلا ان ابا بكر وخالداً كانا مجتهدين ولكن لا يجب على غيرهم

---

(١) اخرجه البخاري في باب ما ينهى من السباب واللعن ص ٣٩ من صحيحه من الجزء الرابع

من المجتهدين ان يقبلوا منهم كل ما يقولون ويرتأون لا سيما ان مسألة الامامة كما تزعم ليست من اصول الدين وإنما هي من الفروع المتعلقة بافعال المكلفين فتخطئه المجتهد كمالك بن نويرة مثلا الذي ظن ان ابا بكر «رض» لم يكن اماما فضلا عما إذا قاطعا به حيث سمع ذلك عن الرسول «ص» يكون باطلا وكان تقليد ذلك المجتهد فيه جائزاً فمالك بن نويرة قد ادى اجتهاده إلى ان لا يدفع شيئاً من زكاة ماله إلى ابي بكر «رض» وتبعه على ذلك قومه تقليداً او اجتهاداً فلا يجوز لأبي بكر (رض) قتله وإن كان مخطئاً في اجتهاده فضلا عما إذا كان مصيباً او معتقداً بطلان خلافة ابي بكر «رض» وإن منعت اجتهاد مالك بن نويرة منعنا اجتهاد ابي بكر وخالد وغيرهما ممن زعمت انهم « مجتهدون » فيكون الأمر عليك والحال هذا اشد وكون ابي بكر «رض» هو المصيب ليس باولى من ان يكون مالك هو المصيب لأنه ترجيح بلا مرجح ولو سلمنا جدلا ان ابا بكر كان مجتهداً مصيباً وكان مالك مخطئاً فهل من الدين قتله وقتاله واهراق دمه وما هو القانون الشرعي الذي رجعا اليه في سفك دمه وسفك دماء قومه وهم مسلمون مؤمنون لم يشركوا بالله طرفة عين مع ان الرسول «ص» رتب على ذلك اكبر محذور وهو الكفر

وثانيا من هذا الذي يعترف لخالد أو لمن هو أعظم من خالد بالاجتهاد وما هو الدليل الذي دل على اجتهادهما فهل في كتاب الله آية أم في السنة المتواترة رواية تدل على انهم كانوا مجتهدين فان الاجتهاد « يا استاذ » لا يثبت إلا بعد قيام البينة الشرعية من اهل الاجتهاد ممن يميزون بين المجتهد وغيره ولا يثبت بقول قائله ولا بقول غيره تعصبا فيه وتصحيحاً وتصويبا لآرائه واقواله المخالفة لروح الشريعة كما مر البحث عنه مستوفى

وأما شهادة ابي بكر (رض) له بالاجتهاد فمع انه معارض بشهادة الخليفة عمر «رض» بعدم الاجتهاد هو عين المدعى فلا يصح ان يكون دليلا على صحة الدعوى والبينة على المدعي والاصل مع المنكر فليس علينا ان نأتي بما يبطل هذه الدعوى لأنها لم تثبت بعـــد في دليل ولا اصل والغريب من الحضرمي انك إذا قلت له ان هؤلاء خالفوا الله ورسوله واستحلوا ما حرم الله ونبذوا السنن ورفضوا الآيات وعطلوا الأحكام واهملوا الحدود واتبعوا الاهواء والضلالات يقول لك انهم مجتهدون معذورون بل مثابون ومأجورون فكأنك « يا استاذ » ترى ان الاجتهاد من الدروع الحصينة التي لا ينال صاحبه سوء ولا يلحقه عيب مهما اراد ان يفعل من المحرمات ويرتكب من المنكرات وحاشا دين الله دين رسول الله «ص» دين العدل ان يقرر مثل هذا الحكم الفظيع وإذا كان مثل هذا النوع من الاجتهاد المخالف لله ولرسوله «ص» عذراً مقبولا وصاحبه مثاب ومأجور فما على اهل الكتاب من اليهود والنصارى المخالفين لله ولرسوله «ص» من لائمة ولا مؤاخذة لأنهم ايضاً (مجتهدون) معذورون بل مثابون كما يزعم المرجفون

والقول بذلك خروج عن الاسلام

﴿ الانبياء لا ينطقون عن اجتهاد ﴾

أما قولك حتى اجتهاد الأنبياء (ع) فيعطينا صورة واضحة من صور التناقض القبيح الم تقرر « يا استاذ » في اوائل كتابك بعصمة الأنبياء (ع) فلماذا اذن نقضت ذلك بتقريرك هنا حيث نسبت اليهم الاجتهاد المحتمل للخطأ ألم تعلم ان من جاز عليه الخطأ لا يكون معصوما قطعاً وهل غاب عن ذهنك ان كل متناقض مبطل واما استدلالك بالآية على اجتهادهم فباطل على باطل وهو من اقبحه لأن داود وسليمان انمـــا حكما بالوحي فكان حكم سليمان ناسخا لحكم داود الذي كان معمولا به وأي حاجة بالأنبياء (ع) إلى الاجتهاد وهم مستغنون بالوحي ولان الأنبياء «ع» حافظون للشرع وقوامون به فاذا جاز عليهم الاجتهاد جاز عليهم الخطأ فيجب اتباعهم على الخطأ ولا شيء من الخطأ بحكم الله ولأن الانبياء «ع» مبلغون عن الله لا عن انفسهم فلو جاز عليهم الاجتهاد لبطل ان يكونوا مبلغين عن الله فيما اجتهدوا فيه خاصة إذا كان خطأ لا سيما بعد ملاحظة قوله تعالى في آخر الآية « وكلا آتينا حكما وعلما » فانه صريح في ان ذلك كان بالوحي لا غير وان ما يعطيه الله تعالى لأنبيائه (ع) من الحكم والعلم لا يجوز عليه الخطأ على ان الله تعالى نهى عن القول بغير علم فقال تعالى« ولا تقف ما ليس لك به علم » وقال تعالى « آلله أذن لكم أم على الله تفترون » الى كثير من آيات الذكر الحكيم الصريحة في حرمة القول على الله بغير علم والاجتهاد لا يتعدى مراتب الظنون وليس من العلم في شيء وفي القرآن « ان الظن لا يغني من الحق شيئا » وما يقوله الانبياء «ع» كله حق ليس فيه باطل فاذا بطل هـذا ثبت انهم لا ينطقون عن اجتهاد

— (في وطء الزوجة دبرا) —

تقول فلو اتفق ياصاحب السقيفة وتحاججت انت مع احد المسلمين ممن لا يقول بقولك ورد عليك بقوله ما تقول في اجتهاد المجتهد في تحليل وطء الزوجة في دبرها كما هو معمول عند بعض الناس فهل هذا الاجتهاد موافق للنص ألم ينص القرآن على تحريم اللواطة انتهى وباللواطة انتهى

أقول كان العزم على الا نتعرض لهذا الموضوع ولكن لما أثاره الحضرمي العاشق لذلك الموضوع كما يشهد عليه اثارته له دون غيره من المواضيع رأينا من الواجب ان نخوض فيه اجل (يا استاذ) لقد افتى جماعة كثيرة من علماء السنة بتحليل وطء الزوجة في دبرها على ما حكاه عنهم علامتهم الفقيه صديق بن حسن القنوجي البخاري في كتابه (الروضة الندية — شرح الدرر البهية) ص٢٠٧ في باب النكاح فليراجع ثمة (حضرة الاستاذ الحضرمي) ليعلم ان

ذلك عليه عمل طائفة من علمائهم واليك نص قوله بعد أن حكم بضعف جملة من اخبار التحريم (وحكى عن بعض أهل العلم الجواز واستدلوا بقوله تعالى فأتوا حرثكم انى شئتم والبحث طويل ولا يتسع المقام لبسطه انتهى

ثم انا نقول لهذا الحضرمي الذي اطنب في كلامه بما لا طائل تحته

أولا ان اللواط لا يستعمل لغة إلا في اتيان الذكر مثله دون المرأة فدونك كتب اللغة فانك لا تجد من يطلق اسم اللواط إلا على اتيان الرجل مثله ويعززه قول الله تعالى (أئنكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء) فسمي اللواط باتيان الرجال شهوة كما ان الزنى يطلق لا على اتيان الرجل المرأة كما في قوله تعالى « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مئة جلدة » وقال تعالى (أتأتون الذكران من العالمين وتذرون ما خلق لكم ربكم من ازواجكم) فقد سمي اتيان الذكران لواطا على أن مالكا وهو احد الائمة الأربعة الذي تقرر اجماع علماء السنة [1] على وجوب تقليدهم قد افتى بجوازه كما يجد ذلك كل من راجع كتبه الفقهية

وثانيا ما تقول لو قيل لك ان قوله تعالى (فأتوهن من حيث امركم الله) لا يدل على تحريم الوطء في الدبر إلا على وجه دائر وذلك لتوقف الأمر باتيانهن على معرفة المأتي اليه فلو توقف معرفة المأتي اليه على الأمر باتيانهن في الآية لزم الدور المحال وبعبارة أوضح ان الآية لم تعين المكان الذي ينبغي الاتيان منه ليجب صرف الأمر اليه وليس يجوز الاعتماد في تعيينه على الرأي والهوى لانه من الاحكام الشرعية التوقيفية التي يجب ان نتلقاها من الشارع دون الاستحسان والاعتبار وقوله تعالى (فاعتزلوا النساء في المحيض) لا يدل على ارادة خصوص القبل بعد التطهير لعموم الأمر بالاعتزال الشامل للقبل والدبر في ذلك الحال وخصوص المورد لو سلمناه لا يخصص الوارد مع عموم الحكم عند اعلام الاصول وتخصيصه بذلك تخصيص بلا مخصص الباطل كما ان قوله تعالى (ولا تقربوهن حتى يطهرن) نهى عن الوطء مطلقا سواء في ذلك القبل والدبر حال وجود الوصف على انه من الجائز ان يريد بقوله تعالى (من حيث امركم الله) الجهات التي تحل فيها ان يقرب الرجل المرأة بان لا يكن صائمات ومحرمات أو معتكفات على انه لو قيل لك ما تقول في قوله تعالى (وتذرون ما خلق لكم ربكم من أزواجكم) وانه يريد خصوص الدبر دون القبل لوجوب صرف الاذن في الآية إلى موضع الرغبة لقوم لوط وهي الدبر ويريد — ان يبين لهم بان ما ترغبون فيه موجود في ازواجكم لا سيما بقرينة ما في صدر الآية (أتأتون الذكران من العالمين) وحيث علم الله تعالى منهم ذلك اذن لهم فيما يرغبون فيه من نسائهم دون الرجال وإلالزم حمل الآية على ارادة ما علم الله انهم لا يرغبون فيه وذلك مع

---

(١) وقد حكى هذا الاجماع العلامة المقريزي في صفحة ١٦١ من خططه من جزئه الرابع فتراجع

استلزامه تحصيل الحاصل الباطل لا يستقيم معه الرد على اكمل وجه عند من فهم ووعى فالآيات كلها كما تراها لا دليل فيها على مبتغاك فان كان لديك دليل آخر فهات ما عندك لنكون لك فيه (من المؤمنين) وأما استدلالك بقوله تعالى (نساؤكم حرث لكم فاتوا حرثكم انى شئتم) ففاسد وغير مستقيم

اولا لأن الحرث وصف للنساء في منطوق الآية وليس هو اسم للفرج ولا يطلق عليه في اللغة وإلا لكان معنى الآية (نساؤكم فرج لكم) ولو سلمنا جدلا انه اسم للفرج ومع ذلك فانه يعم القبل والدبر لانها في الاصل اسم لهما لا لخصوص القبل

وثانيا ما تقول لو قيل لك ان العرب تسمي النساء حرثا وعلى لغتهم نزل القرآن وفي ذلك تتمثل العربية

إذا اكل الجراد حروث قوم فحرثي همه اكل الجراد

يريد امرأتي على انه لو اريد بالحرث خصوص القبل ودلت الآية على حرمة ما عداه لحرم على الزوج تفخيذ زوجته والاستمتاع بها بما دون السرة وغير ذلك من الاستمتاعات وذلك لا يرضى به الحضرمي ولا يقول به وان لم تدل على حرمة ما عداه لم يبق لك (يا استاذ) دليل على التحريم سوى قولك المأخوذ من رأيك الفاسد (ان ذلك مما ينفر عنه الطبع وتأنف عنه الغيارى) فان نفور الطبع شيء والحكم بتحريمه شيء آخر لا تلازم بينهما ولا يوجب تحريماً شرعياً مؤبداً بدليله ونحن لا نريد ان نناقشك في ان ذلك مما ينفره طبعك وتأنفه غيرتك بعد ان حكم امامك مالك بحليته وانما نريد ان نناقشك في كلمة (أنى) وكيف علمت انها في الآية بمعنى كيف وهي لا تستعمل فيها لغة بلا قرينة وانما هي بمعنى من أين لا غير وإنما جاز استعمالها بمعنى كيف مع القرينة ولا قرينة في الآية على إرادة ذلك لا سيما بعد ملاحظة ما ذكره علماء السنة في تفاسيرها في سبب نزول الآية وانها نزلت رداً على اليهود حيث استقبحوا اتيان النساء في ادبارهن فليراجع الحضرمي ليعلم صحة ما نقول على انه ليس من المستحسن ابداً ان نورد مثل هذا الموضوع في كتابك الذي وضعته بين أيدي الناس لتبرهن لهم على « قوة عقلك ومتانة ردك » على كتاب السقيفة وانت تعلم وهم يعلمون انه لا ربط بين ما قامت به السقيفة من بيعة الخليفة وبين وطء الزوجة [1] في دبرها سواء أكان حلالا ام حراما وهل يقاس هـذا على ما ارتكبه خالد بن الوليد من الولوغ في دماء المؤمنين واستحلاله الزنى بزوجة مالك بن نويرة وهل يكون ذلك تبريراً لما فعله خالد من الاثم الفظيع او يكون دليلا على صحة خلافة ابي بكر «رض» وإذا صح لخليفة المسلمين أن يجوّز لقواده الزنى بنساء المسلمين وزوجات المؤمنين

---

(١) (ولعل الاستاذ) الحضرمي شعر بالعلاقة بين الموضوعين – الموضوع القائم في السقيفة من بيعة الخليفة والموضوع لوطء الزوجة من دبرها فاراد المغايسة بينهما وما علينا الا ان نترك له الحكم في ذلك بالمغايسة

فعلى الاسلام السلام وعلى الدنيا العفا ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

ثم نقول لك يا (استاذ) لو اتفق انك تحاججت مع احد المسلمين ممن لا يقول بقولك ورد عليك بقوله ما تقول في اجتهاد من افتى باستحباب ادخال مسواك فمه في دبره ليستبرىء ما فيه من العذرة وما تقول في اجتهاد من افتى باستحباب السجود في صلاته على العذرة اليابسة والتستر فيها بجلد كلب مدبوغ قد لوث بعضه بالنجاسة وينقرها كنقرات الديك لا قعود بينهما مقتصراً في قراءتها على كلمة دوبرك سيز (مدهامتان) ويختمها بضرطة بدل التسليم وما تقول في اجتهاد من افتى باباحة اللواط بالعبيد واللعب بالشطرنج وسقوط الحد عمن لف على احليله خرقة وزنى بامه أو أخته أو بنته أو غيرهن من محارمه وما تقول في اجتهاد من افتى بجواز المسح على العمامة وغسل الرأس بدل المسح على الرأس في الوضوء وما تقول في اجتهاد من افتى وقال لو تزوج رجل في اقصى المشرق بامرأة في اقصى المغرب ثم اتت بولد من حين العقد لستة أشهر فان الولد يلحق بذلك الرجل الذي هو في المشرق وان علم الناس انه لا يمكن ان يطأها بحال ابداً — وما تقول في اجتهاد من افتى وقال لو تزوج رجل بحضرة القاضي وطلقها في الحال ثلاثا والمجلس واحد في العقد والطلاق ثم اتت بولد من حين العقد لستة أشهر فانه لا يجوز للزوج المسكين ان ينفي الولد عنه بل يلحق به رغماً على انفه وما تقول في اجتهاد من افتى وقال لو تزوج رجل بامرأة ثم غاب عنها وانقطع خبره فقيل لزوجته قد مات فاعتدت وانقضت عدتها وتزوجت بآخر وحضر الزوج الأول فالاولاد من قبل ومن بعد كلهم يلحقون بالزوج الأول المسكين وليس للزوج الثاني شيء منهم وإن كانت المدة بينهما قدر خمسين سنة وما تقول في اجتهاد من افتى وقال لو ان رجلا حضر عند القاضي وادعى ان فلانة زوجتي وهو يعلم انه كاذب وشهد له بذلك شاهدا زور يعلمان ذلك فحكم القاضي له بها حلت له ظاهراً وباطناً وما تقول في اجتهاد من افتى وقال لو ان رجلا تزوج امرأة جميلة فعشقها آخر قبل ان يدخل بها زوجها فاتى ذلك العاشق الولهان وادعى انها زوجته وأن زوجها طلقها قبل الدخول بها وتزوج بها وشهد له بذلك شاهدا زور وحكم القاضي بذلك نفذ حكمه وحرمت على زوجها المسكين ظاهراً وباطناً وحلت لذلك المحتال ظاهراً وباطناً وما تقول في اجتهاد من افتى وقال انه يجوز للحمل ان يبقى في بطن امه اربع سنوات على الأقل أو ثماني سنوات على الاكثر[1] فهل كل هذا

---

(١) فان اردت الوقوف (يا استاذ) على ذلك كله فعليك ان تراجع ص ٩٤-٩٥-٩٦-٩٧ من منهاج ابن تيمية من جزئه الثاني وفي الفصل الأول من المسألة الثانية المتعلقة بالفقه من كتاب ابن روزبهان وص ١٤ في باب الوضوء في سنن ابن داود من جزئه الأول وص ١٠٧ من ميزان الشعراني من جزئه الثاني من طبعة سنة ١٣٤٤ من الطبعة الثالثة والفصل الأول من المسألة الأولى من كتاب الفضل المذكور والفصل الأول من المسألة السادسة من كتاب الفضل ايضاً وص ١١٥ من ميزان الشعراني من جزئه الأول وص ٤٤٧ من حياة الحيوان

من الاجتهاد الموافق للنص الشرعي والقانون الطبيعي والدليل العقلي او انه من الامور الفظيعة التي تعافها الأذواق وتنفر عنها الطباع وتأباها جميع الأديان السماوية ولا يرتضيها ذوعقل ودين

-(اولیات ابو بکر)-

تقول فابو بكر أول من أسلم من الرجال واول من صدق واول من بذل ماله وأول من هاجر وأول من سماه صاحباً فهل ترى فيها من قصور

أقول أجل كيف لا نرى فيها من قصور وخصمك لايعترف بشيء منها وأنت لم تأت عليها بدليل (قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين) ولو لم يكن فيها من القصور الا الشهادة للنفس التي لا تقبل في باب الرد ولا تعتبر في عرف النقد لكفى دليلا على بطلانها وأما كونه اول من أسلم فمن المراء بلا امتراء فان اول الناس إيمانا برسول الله «ص» هو علي بن أبي طالب باجماع الفريقين فدونك كتب التاريخ والحديث لأهل السنة فانك لا تجد واحداً منهم إلا ويقول بعث النبي «ص» يوم الاثنين واسلم علي يوم الثلاثاء وصلى معه إلى القبلتين وهاجر الهجرتين وأبلى بلاء حسنا في بدر وحنين وثبت يوم فرعنه أبو بكر (رض) وغيره وكان لواء رسول الله (ص) بيده في كل زحف وقد شهد المشاهد كلها إلا تبوك حيث استخلفه رسول الله (ص) على المدينة وجعله «ص» بمنزلة هارون من موسى باستثناء النبوة والحجة قطعاً فيما اتفق عليه الفريقان من الحديث لاما اختلفا فيه من الحديث في أبي بكر «رض» فانه لاحجة فيه إجماعا وقولا واحداً أفهمت

نعم نحن لا ننكر عليك صحبته للنبي «ص» ولكن الفضل كل الفضل للمتقي لا في الصحبة لأن أصحابه «ص» كثيرون لا يمتاز هو عليهم في شيء بل في أصحابه من هو أشرف منه نسباً وأعلى كعباً واكثر علما وأعظم حلما وأول اسلاما وأقدم إيمانا وأقضى حكما وأعظم جهاداً وأشد منه برسول الله «ص» نوطا وهو أمير المؤمنين علي بن ابي طالب (ع) فهل يا ترى في ذلك من قصور وقد أقمنا عليه البراهين والأدلة التي تثلج الصدور وتستولي على الألباب وتنقاد لها اعناق النقاد كما مر

وسيجيء على ان الصحبة لا تشعر بشيء من الفضل ألم تقرأ قول الله تعالى « ما بصاحبكم من جنة » « وما بصاحبهم من جنة » « وما صاحبكم بمجنون » لترى كيف نسب كفرة قريش

الكبرى الدميري من جزئه الثاني من طبعة سنة ١٣٣٠ ﻫ وص٢٠٨ من جزئه الثاني من طبعة سنة ١٣١٩ ﻫ وص٨٦ من وفيات الأعيان من جزئه الثاني طبع مصر سنة ١٣١٠ﻫ في ترجمة محمود بن الحسن السبكتكين وص٣٧١ من تاريخ الخطيب البغدادي من جزئه الثالث عشر والمسألة الخامسة من الفصل الثالث عشر في الطلاق من كتاب الفضل وفي المسألة الثانية والعشرين من الفصل الثالث عشر في الطلاق من كتاب ابن زوربهان وص ١٣٤ من ميزان الشعراني من جزئه الثاني والمسألة الرابعة والعشرين من الفصل الثالث عشر في الطلاق من كتاب الفضل بن روزبهان

إلى صحبة نبيه «ص» ولو كان في ذلك ما يدل على الفضل والفضيلة لزم الفضيلة لكفرة قريش بنسبته تعالى لهم إلى صحبة نبيه «ص» وهذا ما لا يقول به احد

﴿ قوله (ص) انكن لأنتن صواحب يوسف ﴾

تقول ان هذه القطعة في الحديث « انكن لأنتن صواحب يوسف » موضوعة وضعه من دأبه شن الغارات على اصحاب رسول الله «ص» إلى نهاية ترهاتك

أقول اما القطعة المذكورة في الحديث فقد حكاها اكابر حفاظ السنة في صحاحهم فمنهم البخاري في صحيحه فانه اخرج الحديث بهذه القطعة في ص ٨٤ من جزئه الأول في باب حد المريض ان يشهد الجماعة وهكذا سجله المؤرخ الكبير عند السنة الطبري في تاريخه ص٤٣٩من جزئه الثاني ومسلم في صحيحه واحمد في مسنده وغيرهم من حفاظ السنة فلا سبيل إلى انكارها نعم « يا استاذ » انما حكمت بوضعها لأنها تنافي مدعاك لدلالتها صريحاً على عدم صدور الحديث عن رسول الله «ص» وانما هو من موضوعات ام المؤمنين عائشة (رض)

لأنه إذا كان صلاة ابي بكر (رض) بالمسلمين بامر من النبي (ص) فما كان يليق خطابهن بذلك الخطاب القارص ومعاذ الله ان يظن برسول الله (ص) الا ما هو اهله فان النبي «ص» اعظم خلقا واعلى قدراً مما يتحدث عنه المفترون لا سيما وقد انذر بكثرة الكذابة عليه على أنا لو سلمنا جدلا صحة هذا الحديث وقطعنا النظر عن كونه من آحاد الخبر واغمضنا عن انه مما تفردت انت وحدك بنقله وان خصمك يرى أن كل ما كان كذلك فهو كذب باطل لا اصل له فقد أريناك فساد احتجاجك بهذا الحديث واثبتنا لك عدم دلالته على شيء من خلافة أبي بكر (رض) بل ولا دلالة فيه على اثبات عدالته فضلا عن امامته (رض) على المسلمين لما تقرر من اجماع علماء السنة على مشروعية الصلاة خلف كل بر وفاجر فاين ما تدعيه (يا استاذ) من امامته العامة وحكومته المطلقة على الناس اجمعين

والدعاوى مالم تقيموا عليها بينات ابناؤها ادعياء

—(من هم اهل البيت)—

تقول اريد أن ازيدك وضوحا بأن اهل البيت هم نساء رسول الله (ص) وزوجاته الكريمات قال الله تعالى (أتعجبين من أمر الله رحمة الله وبركاته عليكم اهل البيت) فأهل البيت هنا زوجته سارة فقط وسموها اهل البيت الخ

أقول كأنك تشير بقولك هذا «يا استاذ» الى قوله تعالى (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيرا) ولما كنت على يقين من عدم انطباق هذه الآية على نساء رسول

الله (ص) وزوجاته عدلت عنها إلى تلك الآية لتستنتج منها ان اهل البيت هم نساء النبي (ص) فقط وكان عليك قبل هذا الحكم ان تراجع لغة العرب إن كنت منها لتفهم معنى كلمة أهل البيت وما وضع لها من المعنى في اللغة ثم تقول فيها ما تشاء

قال الفيومي في المصباح والاهل اهل البيت والأصل فيه القرابة وانما يطلق على زوجة الرجل مجازاً وهكذا قال الفيروز ابادي في القاموس واخرج مسلم في صحيحه عن زيد بن ارقم من جزئه الثاني ص ٢٨٠ في باب فضائل اهل البيت قال قال رسول الله «ص» الاواني تارك فيكم الثقلين احدهما كتاب الله هو حبل الله من اتبعه كان على الهدى ومن تركه كان على الضلالة واهل بيتي اذكركم الله في اهل بيتي قالها ثلاثا فقالوا له من اهل بيته نساؤه قال لا وأيم الله ان المرأة تكون مع الرجل العصر من الدهر ثم يطلقها فترجع إلى ابيها وقومها اهل بيته اصله وعصبته الذين حرموا الصدقة وأنت ترى هذا صريحاً في عدم كون ازواجه من اهل بيته «ص» كما هو صريح اللغة

أما ما جئت به من الآية فلا ينطبق منها شيء على نساء رسول الله (ص) لأن سارة ابنة عم ابراهيم (ع) فهي من قريباته فصح اطلاق الأهل عليها من هذه الجهة لا من جهة كونها زوجته وأين هذا من نساء النبي (ص) فان عائشة وحفصة (رض) وأمثالها من امهات المؤمنين (رض) لم يكن من قريبات النبي (ص) قطعاً فقياس هذه على تلك باطل لا يصح ولو سلمنا جدلا انه أراد من الاهل في الآية زوجته سارة باعتبار الزوجية دون القرابة واغمضنا النظر عن انها تريد سكان البيت الشامل لزوجته سارة وغيرها فأي دلالة يا ترى في هذه الآية على ارادة نساء النبي «ص» من آية (انمـــا يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيراً » وما هي الرابطة يا ترى بين هذه الآية وتلك واني على يقين من انـك لم تقل « ان اهل البيت هم نساء رسول الله «ص» الا بلسان العصبية ولم تخطه الا ببراع الهوى وهما من الأمراض المزمنة التي يظلم منها القلب ويسود منها الفؤاد» « بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون » وطالما رأيناها تؤثر على عقليتك فتقودك إلى تفسير الحقائق وكثيراً ما نراك تتسكع امام ارادتها فتستخدمك في صرف الآيات عن اهلها ومحلها وحملها على اهل لا يناسبها والذي يتجلى للناظرين من كتابك انك لم تقرأ خطاب الله في سياق الآية لنساء نبيه «ص» « ان كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعكن واسرحكن » اي اطلقكن » لأنه لو كان يريد زوجاته لكان هذا الخطاب مناقضاً لحكمه تعالى بطهارتهن من كل الذنوب في تلك الآية وذلك لانها ملعبة ومفاخرة بغير تقوى الله بدلالة ما بعد الآية « وان كنتن تردن الله ورسوله والدار الآخرة » فلو كانت تريد نساءه «ص» فأي معنى لهذا التفصيل بل لكان المناسب ان يكون الخطاب « فانتن تردن الله ورسوله والدار الآخرة » لو كن معصومات عن كل الذنوب كما هو مفاد آية التطهير ولولا انك تتكلم

بشهوة لرأيت هذه الآية بام عينك في سياقها (يا نساء النبي من يأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين) ولعلمت انها اثبتت جواز الفاحشة عليهن واين هذا يا ترى من التطهير من كل رجس كما هو صريح الآية بل ولو لم تكن متأثراً بالعاطفة لما تعاميت عن قول الله تعالى (عسى ربه ان طلقكن) الصريح في اباحته تعالى لنبيه «ص» طلاقهن فكيف يا ترى يجتمع هذا مع دعواك العصمة لهن من الذنوب وهل يعقل ان يقدم النبي «ص» ومن وصفه الله تعالى (وانك لعلى خلق عظيم) على طلاق نسائه وهن لم يسئن اليه اساءة متناهية في الفظاعة فكيف يجتمع هذا مع دعوى العصمة لهن كما تقتضيه تلك الآن الم تع (يا استاذ) خطاب الله تعالى لزوجات رسوله «ص» (ومن يقنت منكن لله ولرسوله فان الله اعد للمحسنات منكن) خاصة لا لكل نسائه وزوجاته لوضوح دلالة هذه الآية على ان في زوجاته «ص» من لم تقنت لله ولرسوله «ص» وان فيهن غير محسنات بدلالة قوله تعالى في ذيل الآية «منكن» فلو كن معصومات من الذنوب لكان الخطاب بما يناسب من قوله تعالى « فأنتن القانتات لله ولرسوله وانتن المحسنات » ولما لم يقل هذا وقال على سبيل التبعيض في صدر الآية وذيلها بقوله «منكن» علمنا انهن خارجات عن منطوق آية التطهير من كل الذنوب وكأن تأثرك بالنعرة قد اصم اذنيك وحال بينك وبين ان تسمع قول الله تعالى في نساء نبيه «ص» عسى ان يبدله ازواجاً خيراً منكن مسلمات مؤمنات الآية » الم تر ان الله تعالى قد حكم بوجود نسوة خير من زوجات نبيه «ص» في عصر نسائه قبل ان يتزوج بهن رسوله «ص» ولا قائل بطهارة هاتيك المعاصرات لزوجات رسول الله «ص» من الذنوب ولم يدع احد العصمة لهن ابداً فهل يا عاقل « لو لم تكن من الاعاجم » ترى ان غير المعصومات من الذنوب قطعاً في عصر زوجاته «ص» خير من نسائه «ص» لو كن داخلات في آية التطهير من الرجس كما يزعم هذا المتعصب المرذول الذي زاد الموضوع وضوحاً فوق وضوح وكان في غنى عن هذا الوضوح واما قوله تعالى « وازواجه امهاتهم » فهو من الأدلة الواضحة على تفضيل سيد الانبياء (ص) وتعظيمه وليس في ذلك ما يشعر بشيء من الفضل والتعظيم لهن وهكذا قوله تعالى (يا نساء النبي لستن كاحد من النساء) تعظيم وتفضيل لسيد الانبياء «ص» لا سيما ان الآية قد اشترطت ذلك بالتقوى منهن بدلالة قوله تعالى في آخر الآية (ان اتقيتن) فالشرط بعد لم يحصل فالمشروط مثله فاية فضيلة في هذا لهن ولان (ان) الشرطية في لغة العرب انما يؤتى بها للدلالة على ان ما بعدها جائز الوقوع وجائز العدم فلا تفيد الجزم بالوقوع وان ابتغيت المزيد في عدم دخول نساء النبي «ص» في آية التطهير فهلم معي لنقف على قوله تعالى مخاطباً زوجات نبيه «ص» « وقرن في بيوتكن » فلو كن معصومات (يا استاذ) لما خالفت ام المؤمنين عائشة (رض) هذه الآية ولما خرجت من بيتها هاتكة لحرمة النبي «ص» وصريحة معلنة لحرب نفس الرسول «ص» يوم الجمل وقد علمت قول النبي «ص» يا علي

حربك حربي وسلمك سلمي على ما حكاه الثقات من حفاظ السنة فمنهم الحاكم في مستدركه والذهبي في تلخيصه من جزئه الثالث في باب فضائل علي «ع» صحيحاً على شرط البخاري ومسلم ومنهم المحب الطبري في الرياض النضرة من جزئه الثاني في الباب نفسه وابن عبد البر في الاستيعاب في ترجمته لعلي من جزئه الثاني وعرفت فيه قول النبي «ص» (يا علي لا يحبك الا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق) على ما اخرجه مسلم في صحيحه ص ٢٨٠ من جزئه الثاني في باب فضائله «ع» والترمذي في صحيحه من جزئه الثاني في الباب نفسه والعسقلاني في اصابته ص ٢٧١ من جزئه الثاني في ترجمته لعلي (ع) وابن عبد البر في الاستيعاب صفحة ٤٧٢ من جزئه الثاني في الباب نفسه ودع عنك هذا كله فتعال معي إلى قوله تعالى مخاطبا عائشة وحفصة [1] من زوجاته «ص» فقد صغت قلوبكما فقد اثبت عليهما العصيان « فاين يا ترى بعد هذا تكون عصمتهما من كل الذنوب فان قلت فعلام يدل هذا القول (ان تتوبا إلى الله) فيقال لك ان ذلك لا يشعر بشيء من التوبة بل فيه اشارة إلى عدم تحقيقها بقرينة المقابلة في قوله تعالى (وان تظاهرا عليه) ولان (ان) الشرطية في علم المعاني لا تفيد الجزم بالوقوع بل تفيد الشك بوقوع ما بعدها فكل هذا وامثاله دلائل واضحة على ان الآية لا تريد زوجات النبي «ص» ولا ينطبق عليهن شيء منها على أنه تعالى لو أراد الازواج فيها لكان الخطاب في الآية بما يصلح للاناث بقوله (منكن ويطهركن) لأن هذا هو المناسب

كما في غيرها من آيات خطاب أمهات المؤمنين فتذكير الخطاب فيها خاصة دون غيرها من آيات النساء اوضح دليل على خروجهن عن منطوق آية التطهير اترى ان الله تعالى كان عاجزاً من اتيانه كذلك لو أراد نساء نبيه «ص» أفهمت يا حضرة (الاستاذ) كيف اخرج الله نساء نبيه «ص» من الآية اخراجاً ولم يعطهن منزلة هي فوق منزلتهن فكيف تريد انت ان ترقى بهن إلى مكان لا يليق بهن وفوق مستوى منزلتهن وهل حكمك هذا الا من قبيل من يقول « قال الله واقول »

- (الاخبار الواردة في علي عليه السلام) -

تقول ان الاخبار والاحاديث التي استدل بها على امامة علي واطمأن اليها صاحب السقيفة لا اطمئن انا اليها وان كان رواها فلان وخرجها فلان فانا لا انظر إلى من روى وقال ولكن انظر إلى ما قال واحاسب كل راو ومؤرخ الحساب الدقيق

- (الميزان في قبول الحديث عند العلماء) -

أقول عرف الذين أوتوا العلم ان في العلوم علما يقال له علم الدراية وفي ذلك العلم يبحث الباحث عن احوال سند الحديث ومتنه من الصحيح والحسن والموثق والمرسل والمضمر والمرفوع والمقطوع

---

(١) راجع ص ١٠٤ من صحيح البخاري في باب اذا حرم طعامه وقوله تعالى (يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك) من جزئه الرابع

والمتواتر والآحاد والمشهور والمقبول والجيد والقوي وما شهد صحيح السند بصحته ثبوتٌ معناه وهناك علم آخر يقال له علم الرجال وهو ما يبحث فيه عن رواة الأحاديث الواردة عن النبي «ص» من حيث الأحوال التي لها دخل في قبول الحديث ورده وتمييز رواته عند الشك وقد ألف العلماء قديماً وحديثاً مؤلفات عديدة في هذين العلمين تمكنوا بوساطتها ان يعرفوا سند الحديث ومتنه وضعفه وصحته وتشخيص رواته ككون الراوي ثقة أو عدلا أو مجهول الحال وهذا هو الميزان المتبع عند علماء المسلمين اجمعين في قبول الحديث وعدم قبوله وهذه هي الطريقة المتبعة عند جميع الملل والنحل من غير المسلمين في الحكم على الأخبار بالصحة أو الفساد أما الطريق الذي اختلقته من طينتك في قبول الحديث ورده فهو لا يتفق مع طريق المسلمين بوجه ولا غير المسلمين من سائر الأديان بحال لأنك لا تنظر إلى ما روى ولا تتعرف عنه بحسب الموازين الموضوعة في هذا الشأن وإنما تنظر إلى ما روي وقال فان وافق ذاك هواك وشيطانك كان مقبولا عندك وإن كان راويه ابليس بل وان كان ما يرويه مخالفاً للقوانين الشرعية والأحكام الاسلامية ومخالفا للقرآن ولكل ما جاء به النبي (ص) الأمين مما نقله الينا الثقات العدول من المحققين ووصل الينا متواتراً أو مستفيضا وذلك حيث لا ميزان لديك في ضبطه ولا معيار ترجع اليه في رده أو قبوله إلا هوى نفسك وليس لهوى النفس طبعاً ما يقيدها أو يربطها كما هو المفروض في تعبيرك فأنت تسير على هواك في ذلك كله إلى ما شاء لك هواك وهذه الطريقة لم يبتكرها لحد اليوم غيرك «يا استاذ» لانا لم نجد في علماء السنة وحفاظها من المتقدمين منهم والمتأخرين بل ولا في جهالها وحمقائها من لا يرجع إلى ذينك العلمين في قبول الأخبار أو عدم قبولها اجتهاداً أو تقليداً والذي يشهد عليك في هذا اعترافك حيث قلت انك ما فاتحت عالماً أو جاهلا من أهل مذهبك بهذا الشأن إلا أنكر عليك ذلك وساء ظنه بعقيدتك واتهمك في دينك لأن رأيك هذا في قبول الخبر ورده لا يرتضيه عباد الأوثان فضلا عن ذوي الأديان لأنه لا بد لهم من ميزان يرجعون اليه في دينهم وقبول احكامهم ولا يعتمدون فيه على الرأي والهوى وما تشتهي النفس وما تشاء. فأنت بهذا ونحوه تريد أن تدس في الدين الاسلامي باسم الاسلام من العقائد اللادينية ما يأباه جميع الأديان السماوية وغير السماوية لا (يا استاذ) مهلا مهلا لا تطش جهلا إذ «لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي» فان انكارك لكل فضيلة جاءت في علي (ع) أو آية نزلت في امامته (ع) لا يتوقف على القائك لهذه القذيفة في صلب الدين وقلب الشريعة وروح الايمان لتستطيع منه عمده الرفيعة ولا يتوقف على قعقعتك بالشنان وصرير حنقك بالأسنان لأنا قد عرفنا بغضك للوصي ومناوأتك لآل النبي «ص» وعرفنا نشأتك والبيئة التي تعيش فيها وعرفنا الفكرة الاموية المتغلغلة في دماغك التي تظهرها بين آونة وأخرى في مصر لتغرس في اعماق قلوب العامة بغض علي عليه السلام وبنيه «ع» بأساليك

المختلقة كما كان يفعله معهم (ع) سلفك « الصالح » في الزمن الدابر ولا هم الكسوى درس فضائلهم واماتة مناقبهم ولا شغل لديك إلا إحياء ما اظهره آل ابي سفيان وآل زياد ومروان في المصرين وما يتبعها وغيرهما ضد الوصي وآل النبي «ص» بعد ان اماتته السنون ودرست آثارها القرون مثلك « كمثل الذي استوقد ناراً فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون »

(كلمة في امير المؤمنين علي عليه السلام)

ولتعلم (يا استاذ) ان الذي انكرت عليه مآثره الجمة وفضائله التي لا تحصى ولا تعد وأسأت اليه اساءة يستمر شومها سرمداً اكبر شخصية عرفها التاريخ بعد رسول الله «ص» ومن الصعب جداً على كاتب مهما كان كبيراً ومهما كان بليغاً أن يحيط علما بهذه الشخصية التي هي نفس رسول الله (ص) بنص آية المباهلة وكاشف الكرب عن وجهه (ص) والمفديه بنفسه ان هذه النفسية العبقرية الكبيرة نفسية عظيمة قدسية ما تقربت (يا استاذ) يوما — ما في حياتها الى اللات والعزى ومناة الثالثة الاخرى ولا سجدت لصنم قط ولا عبدت غير الله الا يكفي هذا في فضلها وقدسها وعلو شأنها وسؤددها وحسبك في شرفها وغزارة علمها انها لم تفت يوما ما بغير ما انزل الله ولا اعترفت على نفسها بان لها شيطانا يغويها

وان الناس افقه منها حتى المخدرات في الحجال وما فرت قط يوم فر غيرها عن رسول الله «ص» في كل زحف ولا سألت احداً ابداً في حل أية مشكلة من المشاكل الدينية والاجتماعية والسياسية فعلام إذن كل هذا الاغماض والاجحاف في حقها وعلام كل هذا التضليل عنها

وانت وان انكرت آيات فضله وبالغت في الانكار حتى تجاوزت اقصى حدوده إلا أنك لم تأت بزيادة على غيرك من اعدائه (ع) ومريدي اطفاء نوره من مصباحه وماذا يؤثر في نفس رسول الله «ص» الذي انكر اعداؤه فضله حسداً وطمعاً وكتم أولياؤه فضله خوفاً وفرقاً وقد ظهر له ما بين هذين الحالين ما طبق الخافقين نعم « يا استاذ » أنت تنكر ما لهذه الشخصية من المزايا والخصال التي لم ينلها غيره من أصحاب رسول الله «ص» جمعاء. خوفاً على عروش سقيفتك من الانهدام ولكن ليس من الايمان بالله ورسوله «ص» ألا نكبر هذه الشخصية ولا نعظمها وليس من الدين الا نؤمن بها إيماناً قوياً يستحقه تلك الشخصية العظيمة عند الله وعند رسوله (ص) وعند المؤمنين اجمعين ولا يهمنا غيظ العدو البغيض وكيف لا نؤمن بفضلها وعلو شأنها ونحن نسمع رسول الله (ص) يقول لابنته الصديقة فاطمة (ع) يا فاطمة ان الله اطلع على اهل الارض فاختار منهم رجلين احدهما ابوك والآخر بعلك على ما حكاه الحاكم في مستدركه صفحة ١٢٩ من جزئه الثاني صحيحاً على شرط البخاري ومسلم وتقول فيه ام المؤمنين عائشة (رض) كما في

صفحة ٢٠٢ من شرح النهج من الجزء الأول (أن علياً عليه السلام خير الخلق والخليقة وأقربهم عند الله وسيلة) واني لا اكلفك أن تؤمن بما آمنت أنا به (لكم دينكم ولي دين) ولكني اكلفك أن تتجرد عن كل عاطفة تعبث بك ولا تميل مع الهوى فتأتي بالحقائق شوهاء بوهاء. وأنا من الذين يعلمون أنك ممن يستعظم التصديق بآيانه البينات وتبذل أقصى ما لديك من جهد في تغيير صورها وتكذيبها

—(قول الفيلسوف كاربل في علي عليه السلام)—

ولكن شتان بين قولك أيها الصعلوك الأموي في تلك الشخصية التي ما عرف قدرها النواصب والخوارج واضرابهم من أدعياء الاسلام المنتحلين لأحكامه حيث قلت وقالوا انه لا فضل لها ولا فضيلة ولا هي بشيء. وبين ذلك فيلسوف المسيحي توما كاربل حيث يملي على العالم أجمع قوله « أما علي فلا يسعنا إلا أن نحبه ونتعشقه » فانه فتى شريف القدر كبير النفس يفيض وجدانه رحمة وبراً ويتلظى نجدة وحماسة ، وكان اشجع من ليث ، ولكنها شجاعة ممزوجة برقة ولطف ، ورأفة وحنان »

وشتان بين قولك وبين جبران خليل جبران النصراني حيث يقول « في عقيدتي أن ابن ابي طالب كان أول عربي لازم الروح الكلية وجاورها وسامرها وهو أول عربي تناولت شفتاه صدى اغانيها فرددها على مسمع قوم لم يسمعوا مثلها من ذي قبل فتاهوا بين مناهج بلاغته وظلمات ماضيهم فمن أعجب بها كان اعجابه موثوقاً بالفطرة ومن خاصمه « كالحضرمي واضرابه » كان من أبناء الجاهلية — مات علي بن أبي طالب — شهيد عظمته ، مات والصلاة بين شفتيه ، مات وفي قلبه الشوق إلى ربه ، ولم يعرف العرب حقيقة مقامه ومقداره حتى قام من جيرانهم الفرس اناس يدركون الفارق بين الجوهر والحصى »

فاذا كان هذا ما كتبه هؤلاء المشاهير من غير المسلمين في الأدب والتاريخ في شذرة من بذر ونقطة من بحر في فضل تلك الشخصية التي أعجبت النوع البشري باسره بما اشتملت عليها من صفات ومؤهلات وإذا كان هذا ما تكلم به اولئك الأجانب عن دين الاسلام من مآثره ومقاماته (ع) فما بال الحضرمي وغيره من المنتسبين إلى الاسلام يقفون موقف النكران والجحود تجاه تلك الآيات البينات والآثار النيرات ولو انك تجردت عن كل عاطفة تمس الحقائق بسوء. وتحللت من قيود العصبية وتمسكت بالحرية ونزعت الأغلال الثقيلة من عنقك كما فعل أولئك الفلاسفة عند تعريفهم لتلك الشخصية لسبق لسانك إلى اختيار ما ذكرنا ولا يصح لك قطعاً ان ترمي هؤلاء بالغلو لتكون كلماتهم الذهبية الخالدة على جبهات الدهور بمر العصور لا وزن لها ولا قيمة أو تقول كان من الهين عليهم ان يرسلوا تلك الكلمات ارسالا دون أن يكون لهم من التاريخ ما يصح أن يعتمدوا عليه ويكون دليلا لهم على صحة ذلك التصريح بجمل الثناء والمديح كما لا يجوز لك أن ترميهم بقصر الباع وقلة الاطلاع في التاريخ أو تقذفهم بالعصبية والتزوير عليه أو تلزمهم بالتبصبص حول العروش

والتيجان أو تقول في هؤلاء المفكرين بانهم من البله المغفلين لا يزنون الأشياء بموازين التدقيق ولا ينظرون إلى الحقائق بمنظار علمي متين لأنه لا صلة بينهم وبين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام لكي يتعصبوا فيه لا سيما ان طقوسهم الدينية تحرج عليهم النطق بتلك الجمل الذهبية او ما هو دونها في أي شخص كان من اهل الاسلام ولكن وجدانهم الحي وشعورهم الحساس ابيا عليهم الا الاصحار بالحقيقة وان ارهقوا بها أنفسهم وتحملوا من قومهم لأجلها ما لا يستطيعون حمله « فالاستاذ » يريد ان يستسلم للضلالات التي كان يتخبط بها جماعة في القرون المظلمة وينقاد لها انقياد الأعمى لا يرى أمامه إلا العاطفة ولا يبصر إلا النصرة التي يزرح تحت جورها ويئن من ثقل قيودها ويريد ان يلبس ذلك الثوب السمل البالي الذي كان يلبسه سلفه (الصالح) فيقف جاحداً كاتماً لفضائل تلك الشخصية الكريمة على الله وعلى رسوله «ص» ولكنك معها وقفت موقف الانكار والجحود فإنك لا تزيدها إلا تعظيما و إجلالا وتكريما واكباراً فهذا الجاحظ يحدثنا في كتابه البيان والتبيين وذلك ابن ابي الحديد يروي لنا في شرح النهج صفحة ٤١٤ من جزئه الثاني فقالا (وتنقص ابن لعبد الله بن عروة بن الزبير علياً عليه السلام فقال له ابوه والله ما بنى الناس شيئاً قط إلا هدمه الدين وما بنى الدين قط شيئا فاستطاعت الدنيا ان تهدمه الم تر إلى علي كيف يظهر بنو مروان من عيبه وذمه والله لكأنما يأخذون بناصيته رفعاً إلى السماء. وما ترى ما يندبون به موتاهم من التأبين والمدح لكأنما يكشفون عن الجيف انتهى

احياؤه عار على امواتهم والميتون مسبة للغابر

﴿ الاستشهاد بقول عائشة ﴾

تقول وقد استغربنا ذلك من السقيفة وانه متى كانت أحاديث عائشة واقوالها مقبولة معتبرة في نظرك حتى تستدل بها ولكن المناقشة تدور حول الرواية عن عائشة عن النبي (ص) (من احب اليك قال فاطمة ومن الرجال قال علي) وهذا كذب صريح الخ

أقول إن استغرابك من استدلال السقيفة بحديث عائشة دليل على جهلك باصول المناظرة وقلة معرفتك بآداب الرد ومن كان هذا شأنه فليس له النزول في ميدان الرد والخوض مع العلماء بين منطلقي النقض والابرام ألم تعلم أن احتجاج الشيخ المظفر بحديث عائشة كان لأنه من الحجة عليك لا لك لأنك ترى قولها الحق وحكمها الفصل وتراها « من اهل البيت الذين اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا » و إلا فإن صاحب السقيفة اجل وأعلى من ان يخفى عليه عدم حجية قولها في كل ما تقول وتروي إلا إذا كان حديثها متفقا عليه بين الفريقين فيكون حجة لصحة ثبوت معناه بذلك الاتفاق كما في حديث المقام لا لأنه حجة في نفسه

أما الحديث المذكور فقد اخرجه حفاظ السنة في صحاحهم فمنهم الحاكم في مستدركه والذهبي في تلخيصه صفحة ١٥٥ من جزئه الثالث في ذكر مناقب الصديقة فاطمة عليها السلام بنت رسول الله (ص) وصححاه على شرط البخاري ومسلم والحجة في هذا على الفريقين لا في سواه لانه من المجمع عليه بين المسلمين اجمعين اما ما اوردته « يا استاذ » وحكمت بصحته من حديث ان احب الناس إلى رسول الله «ص» عائشة ومن الرجال ابوها فهو من الشواذ ومن آحاد الخبر غير متفق عليه فهو كذب باطل لا أصل له وان رواه البخاري في صحيحه لانه مما انفرد الخصم بنقله فلا حجة فيه على خصمه واما حكمك بكذبه مع انه من المتفق عليه فلدلالته صريحاً على أن الخلافة حق من حقوق علي امير المؤمنين (ع) دون غيره وذلك لأن الأحب إلى النبي (ص) لا شك في انه احب الناس إلى الله والأحب إلى الله والى رسوله (ص) لا شك في انه اتقى الناس فهو اكرم الناس عند الله وفي القرآن (إن أكرمكم عند الله اتقاكم) والاتقى احق بامامة الامة من غيره فعلي احب الناس عند الله وكل من كان أحبهم عنده فهو اتقاهم لديه وكل من كان اتقاهم لديه فهو اكرمهم عنده وكل من كان اكرمهم عنده فهو امام الناس عند الله فعلي (ع) امام الناس عند الله والحديث دليل الصغرى والآية دليل الكبرى

- (آية وانذر عشيرتك الاقربين)-

تقول الرواية المشهورة عن رسول الله (ص) في تطبيق هذه الآية ليست كما ذكرها صاحب السقيفة ولا فيها هذه الزيادات السخيفة انتهى وبالسخيفة انتهى .

اقول يعرف كل ناقد خبير وبحاثة بصير ان في علم المنطق دليلين احدهما دليل البرهان والآخر دليل الجدل وهذان الدليلان هما اللذان يرجع اليهما الخصمان في فصل الخصومة ورفع النزاع وعندهما تنقطع سلسلة النزاع بين المتخاصمين وحد الأول ما تساوى فيه الخصمان لكونه من الاصول الموضوعة معلوم الحجية بين الفريقين يرجعان اليه ويقفان عنده ويخضعان لحكمه وحد الثاني ما كان ثابت الحجية عند احد الفريقين فانه ليس له بد من الجري على مدلوله والأخذ بمنطوقه بعد قيامه عليه وهذان الدليلان هما المتبعان عند المسلمين وغير المسلمين في مقام المناظرة ولا ثالث لهما ابداً ولكن « الاستاذ » الحضرمي عدل عن طريق المنطق وشذ عن سبيل المسلمين وغير المسلمين من جميع الملل والنحل في ردوده كافة واتخذله طريقا خلقه من طينته (والذي خبث لا يخرج إلا نكدا)

والطينة السوداء من خبثها هيهات تبيض سجاياها

فان اردت كلمة حق تنفض من حولك غبار الباطل الخاسر فاربأ بنفسك عن الاستماع لغير الحجة والق سمعك وانت شهيد

أما الحديث الذي اورده صاحب السقيفة فقد اخرجه بالفاظه جمع كثير من حملة الآثار النبوية

من ثقات اهل السنة ، كابن اسحاق وابن جرير وابن ابي حاتم وابن مردويه وابي نعيم والبيهقي في سننه وفي دلائله والثعلبي والطبري في تفسير سورة الشعراء من تفسيريهما الكبيرين وحكاه ايضا صاحب منتخب كنز العمال بهامش الجزء الخامس من مسند احمد عن ابن جرير صفحة ٤٢ وصححه ويقول ابن كثير في البداية والنهاية صفحة ٣٩-٤٠ من جزئه الثالث من الطبعة الاولى لما نزلت (وأنذر عشيرتك الأقربين) جمع النبي «ص» اهل بيته فاجتمع ثلاثون فأكلوا وشربوا فقال من يضمن عني ديني ومواعيدي ويكون معي في الجنة ويكون خليفتي في اهلي إلى أن قال فقال علي «ع» انا اكون وزيرك عليه فاخذ برقبة علي وقال ان هذا اخي ووصي وخليفتي فيكم فاسمعوا له واطيعوا فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب (ع) قد امرك ان تسمع وتطيع لعلي «ع» واورده محمد حسين هيكل الكاتب المصري المعروف في كتابه حياة محمد ﷺ صفحة ١٠٤ من الطبعة الاولى وقد حذفه من الطبعة الثانية تأثراً بالعاطفة واخرجه ايضاً الطبري في صفحة ٦٣ من تاريخه من الجزء الثاني بطرق مختلفة وارسله ابن الاثير ارسال المسلمات في الجزء الثاني صفحة ٢٢ من كامله والحاكم في مستدركه صفحة ١٣٢ من جزئه الثالث والذهبي في تلخيصه وصححاه على شرط الشيخين والخازن في ص ١٠٥ من تفسيره من جزئه الخامس والبغوي في تفسيره بهامش الجزء الخامس من تفسير الخازن صفحة ١٠٥ واحمد بن حنبل [1] في صفحة ١٥٩ من مسنده من جزئه الأول والسيوطي في الدر المنثور صفحة ٥٧ من جزئه الخامس والطبري في الرياض

---

(١) وقد أخرجه عن كل من اسود بن عامر عن شريك عن الأعمش عن المنهال عن عباد بن عبدالله الأسدي والاول قد احتج به البخاري ومسلم في صحيحيهما وقد سمع شعبة عندهما وسمع عبد العزيز بن ابي سلمة عند البخاري وسمع عند مسلم زهير بن معاوية وحماد بن سلمة روى عنه في صحيح البخاري محمد بن حاتم بن بزيغ وروى عنه في صحيح مسلم هارون بن عبد الله والناقد وابن ابي شيبة — والثاني احتج به مسلم كما في الجزء الأول ص٤٤٦ من ميزان الذهبي — والثالث احتج به البخاري في عدة مواضع في صحيحه منها في باب التيمم ص٥٠ من جزئه الأول — والرابع احتج به البخاري في صحيحه في كتاب التفسير في تفسير سورة حم السجدة ص١٢٢ من جزئه الثالث ونقله الذهبي في الميزان ووضع على اسمه رمز البخاري ومسلم اشارة إلى احتجاجهما به ص ٢٠٤ من جزئه الثالث والخامس هو عباد بن عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي احتج به البخاري ومسلم في صحيحهما سمع اسماء وعائشة بنتي ابي بكر وروى عنه في الصحيحين كل من ابن ابي مليكة ومحمد بن جعفر بن الزبير وهشام عروة كما في ص ٩٨ من تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني من جزئه الخامس

النضرة صفحة ١٦٨ من جزئه الثاني وابن كثير في تفسيره صفحة ٣٣١ من جزئه الثالث ولكنه ابهم وبدل وغير فافتضح فوضع مكان قوله «ص» هذا أخي ووصي وخليفتي فيكم انه «ص» قال « كذا و كذا » ليموه على الناس الحقيقة بغضاً للوصي «ع» وآل النبي «ص» ونقله الامام أبو جعفر الأسكافي المعتزلي في كتابه نقض العثمانية مصرحاً بصحته كما في صفحة ٢٦٣ من المجلد الثالث من شرح النهج لابن ابي الحديد طبع مصر واورده الحلبي في باب استخفائه واصحابه في دار الارقم صفحة ٣٨١ من جزئه الأول من سيرته الحلبية وحكاه محمد حسين هيكل ايضا في العمود الثاني من الصفحة الخامسة من ملحق عدد (٢٧٥١) من جريدته (السياسة) الصادر في ١٢ ذي القعدة سنة ١٣٥٠ هـ كما نقله من العمود الرابع صفحة ٦ من ملحق عدد «٢٧٨٥» من الجريدة نفسها عن كل من مسلم في صحيحه واحمد في مسنده وعبد الله بن احمد في زيادات المسند وابن حجر الهيتمي في جمع الفوائد وابن قتيبه في عيون الاخبار واحمد بن عبد ربه في العقد الفريد وعمر بن حجر الجاحظ في رسالته عن بني هاشم والامام ابي اسحاق الثعلبي في تفسيره ونقل هذا الحديث ايضا جرجس الانكليزي المشهور في كتابه المسمى (مقالة في الاسلام) وقد نقله إلى العربية « البرتستاني » الذي سمى نفسه «هاشم العربي» في صفحة ٧٩ من ترجمة المقالة ولاشتهار هذا الحديث فقد ذكره جماعة من مستشرقي الافرنج في كتبهم الافرنسية والانكليزية والألمانية واختصره المستشرق المعروف توماس كارليل في كتابه « الابطال » وقد اخرجه ايضا بهذا المعنى جماعة آخرون من اهل الاثبات وفطاحل الحديث كالمقدس في المختارة وسعيد بن منصور في السنن واخرج الامام احمد في اول صفحة ٣٣١ من مسنده من جزئه الأول حديثا عن ابن عباس يتضمن هذ النص في عشر خصائص كانت لعلي «ع» لم تكن لغيره من الصحابة اجمعين كما وقد أخرج هذا الحديث النسائي عن ابن عباس في صفحة ٦ من خصائصه العلوية واخرجه الحاكم في صفحة ١٣٢ من مستدركه والذهبي في تلخيصه من جزئه الثالث وصححاه على شرط الشيخين وان اردت المزيد فعليك بمراجعة الجزء السادس من كتاب كنز العمال فانك تجده ينقل الحديث « ٦٠٠٨ » في صفحة ٣٩٢ عن ابن جرير والحديث ٦٠٤٥ في صفحة ٣٦٩ عن احمد في مسنده والمقدس في المختارة والطحاوي وابن جرير وصححه والحديث «٦٠٥٦» في صفحة ٣٩٧ عن ابن اسحاق وابن جرير وابن أبي حاتم وابن مردويه وأبي نعيم والبيهقي في شعب الايمان وفي الدلائل والحديث « ٦١٠٢ » في صفحة ٤٠١ عن ابن مردويه والحديث «٦١٥٥» في صفحة ٤٠٨ عن احمد في مسنده وابن جرير وايضا في المختارة واخرجه صاحب منتخب الكنز في صفحة ٤١ إلى ٤٣ بهامش الجزء الخامس من المسند والحجة في هذا كله لانه متفق عليه فلا يجوز العدول عنه إلى سواه واما ما اوردته « يا استاذ » من الرواية وزعمت انها

صحيحة فباطلة غير صحيحة وكفى في بطلانها وانتحالها انها غير متفق عليها وكل ما لم يتفق عليه الفريقان لا يصح الاحتجاج به على الفريقين في شيء فبالله عليك هل يتجرأ مسلم عاقل على ان يحكم بكذب هذا الحديث الصحيح الثابت بالقطع صدوره عن الرسول «ص» ويخاصم رسول الله «ص» ويكون حرب الله وينسب السخافة إلى اقوال رسول الله «ص» وإذا كان هذا الحديث معلوم الثبوت في صحاح السنة واكابر حفاظها ومتفقاً عليه بين المسلمين اجمعين فاي وزن يا ترى لمجازفتك يا حضرمي وتحكماتك الفاسدة التي توحيه اليك عصبيتك المبغوضة وتوجيه حقدك على النبي «ص» وآله «ع» الحديث نص في خلافة علي «ع» بعد النبي «ص» لأنه «ص» جعله خليفة على الاكابر من بني عبد المطلب وأمرهم بالطاعة له وليس للامامة معنى غير هذا وإذا كان خليفة في بني هاشم المصطفين من الخلق اجمعين كما مر كان خليفة في غيرهم بالاولوية القطعية ولقيام الاجماع على عدم القول بالفصل « ويجادل الذين كفروا بالباطل ليدحضوا به الحق واتخذوا آياتي وما انذروا هزواً »

-(حديث الاخوة)-

تقول اما الاخوة فليست خاصة بالنبي وعلي لأن المؤمنين كلهم اخوة « إنما المؤمنون اخوة» فالمؤمنون كلهم اخوان رسول الله «ص» الخ

أقول ان اردت أن المؤمنين كلهم اخوة إنهم اخوة في النسب - فواضح البطلان لاستلزامه بطلان التناكح بين المؤمنين أجمعين وهو خلاف ما قامت عليه ضرورة الدين وان أردت انهم اخوان النبي «ص» لا في النسب بل في الايمان والفضل فإن أردت المساواة بينه وبين جميع المؤمنين في الايمان والفضل فباطل وغير صحيح أيضاً لثبوت أنه أفضل المؤمنين أجمعين وأكثرهم إيمانا وأعظمهم ثوابا فإذا بطل هذا وذاك ثبت أن النبي «ص» أراد بهذه الاخوة أن يميز علياً «ع» عمن سواه من المؤمنين أجمعين في مراتب الايمان والفضل والتقوى وما كان رسول الله «ص» وهو سيد الأنبياء ليقول باطلا أو ينطق مهملا وإنما أراد بتلك الأخوة التي جعلها بينه وبين علي عليه السلام أن ينبه الناس على فضله عليه السلام وسابقته وجلالة قدره وعظيم إيمانه وعلو مقامه ورفيع شرفه وكبير منزلته وأنه ليس ممن يرتاب في افعاله وأقواله ولا يعترض على مقاله وان أمر علي عليه السلام أمره «ص» وحكمه «ع» حكمه «ص» وأنه «ع» خليفته «ص» في أمته فهو يريد بذلك أن ينوه باسمه «ع» ويبين للملأ فضله وعلوه وتعاليه ومساواته له في صفاته وأن نفس علي «ع» مثل نفسه «ص» إلا فيما خصه الدليل من النبوة والأفضلية ويؤكد لك ذلك ما اخرجه البخاري في صحيحه صفحة ٣٩ من جزئه الثالث في باب

عمرة القضاء عن النبي (ص) انه قال لعلي انت مني وأنا منك فانه لم يقله لغيره ولكن العدو المبغض لعلي امير المؤمنين (ع) يقول الاخوة ليست خاصة بالنبي وعلي (ع) فيطعن في النبي (ص) صريحاً ويعلن في تكذيبه (ص) إعلانا ثم انه إذا كان المؤمنون كلهم اخوة النبي (ص) كما تزعم فما الوجه يا ترى في تخصيص النبي (ص) اخوته لعلي (ع) دون غيره من سائر الناس وفيهم من هو مثله (ع) في النسب كأخيه جعفر وفيهم من هو أقرب منهما نسباً كعمه العباس وهما اكبر سناً من علي «ع» وفيهم عمه سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب ولم يجعله اخا لنفسه فهل ترى لذلك وجهاً غير انه «ص» اقربهم في الفضل اليه وادناهم منه في كل مزية خطيرة وانه أفضل الصحابة جمعاء لذا تراه جعله منه بمنزلة هارون من موسى إلا النبوة التي ختمت به «ص»

والغريب من هذا الحضرمي وأصحابه انك تراهم يفخرون بكلمة « إذ يقول لصاحبه لا تحزن » الأمر الذي يتساوى فيه استعمال هذه الكلمة بين المسلم والكافر والانسان والحيوان والحجر والمدر ويملؤون اشداقهم بادعائهم انها تدل على افضلية أبي بكر «رض» من غيره ومع ذلك يزعمون ان تخصيص النبي «ص» لعلي بالاخوة من بين الصحابة أجمعين لا يدل على افضليته من غيره ولا يدل على انه امام الامة وخليفته الأول

— (آية الغار لا دلالة فيها على الفضيلة لابي بكر (رض)) —

لاسيما ان آية الغار لا دلالة في شيء منها على الفضل فضلا عن الأفضلية اما كلمة « ثاني اثنين » فإن المراد منها انه الثاني في العدد مطلقاً كما تقول زيد ثاني عمرو فانه لا يدل على أن عمرو ثاني زيد في الفضل ولا يفهم هذا من الجملة في اي محاورة ولسان على ان الظاهر من الآية ان الثاني هو النبي «ص» لأنه هو الذي يقول لصاحبه لا تحزن فلو دل على الفضل لكان النبي «ص» ثاني ابي بكر «رض» في الفضل وهو واضح البطلان واما كلمة « اذ يقول لصاحبه » فليس فيه دلالة على الفضل لأن كلمة الصاحب لا تشعر بشيء من المدح وليست من الفاظه لغة ولا عرفاً وهي تطلق على المسلم وغيره والحيوان وغيره وقد نسب الله في كتابه كفرة قريش إلى صحبة نبيه «ص» « ما بصاحبكم من جنة » « وما بصاحبهم من جنة » « وما صاحبكم بمجنون » فلو دل على الايمان فضلا عن الفضل وفضلا عن الأفضلية لدل على الايمان والفضيلة لكفرة قريش وذلك معلوم البطلان وقوله « لا تحزن » نهي عن الحزن فإن كان حزن ابي بكر «رض» طاعة فكيف يعقل ان ينهى الله ورسوله «ص» عن الطاعة وان كان معصية فأي فضيلة للعاصي على معصيته والقول بأن حزنه كان على النبي «ص» من اوضح الباطل اذ لو كان الأمر كذلك لما نهاه الله تعالى عنه فبالنهي يستشكف عدمه ولا يعارض بقوله تعالى في قصة ابراهيم وموسى (ع) (لا تخف) لأن العلم بعصمة ابراهيم وموسى «ع» يخرج النهي عن ظاهره وابو بكر لم يكن

معصوماً بل لم يدع له احد العصمة ابداً فلا سبيل إلى المقايسة بينهما(ع) وبينه لعدم وجود علة المساواة فيه واما كلمة (معنا)فان الضمير فيهاخصوص بالنبي «ص» وقد استعملت فيه«ص» للتعظيم واستعمال الجمع في المفرد شائع في لغة العرب ونازل في القرآن وهو أكثر شيوعاً من استعماله في التثنية فيجب حمله على الاعم الاغلب في الاستعمال وهو يدل على عدم دخول صاحبه معه فعلى من يقول بدخول صاحبه معه التدليل بادلة مقبولة بين الفريقين واني لهم بذلك والامامية وهم نصف المسلمين في المعنى لا تعرف ذلك وتشك فيه لا سيما بعد ملاحظة ما في صدر الآية من القرينة اللفظية على ارادة خصوص النبي (ص) وهي الضمير في قوله تعالى(فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا) فخص نبيه (ص) بنصرة الله وحده ولم يشرك معه احد وهي المعية الكبرى منه تعالى لنبيه (ص) فقرينة السياق وظهور اتحاد المتعاطفات في الحكم دلائل واضحة على انها تريد النبي (ص) وحده وقوله تعالى (اذ اخرجه) آية ثانية على ان المخاف عليه من الذين كفروا المحتاج إلى معية الله بالنصرة له هو مخرجهم وحده وهو رسول الله«ص» لا سواه ولو سلمنا جدلا ان كلمة «نا» هنا قد استعملت في التثنية ومع ذلك لا يدل على شيء من الايمان فضلا عن الفضيلة وفضلا عن الأفضلية المزعومة وفي القرآن « ما يكون من نجوى ثلاثه إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم ولا ادنى من ذلك ولا اكثر إلا هو معهم أين ما كانوا » واما قوله تعالى « فانزل الله سكينته عليه » فظاهر الآية انها نزلت على النبي «ص» وحده بقرينة قوله تعالى في ذيل الآية « وأيده بجنود لم تروها » لظهور اتحاد مرجع الضميرين وان الرسول «ص» هو المؤيد بالجنود وهو الذي نزلت السكينة عليه دونه وإلا لنزلت على ابي بكر (رض) كما نزلت على المؤمنين في غزوة حنين بقوله تعالى « فانزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين » فلم يكن ليساوي مؤمني حنين في انزال السكينة عليه فكيف يكون افضلهم ومن الخطـــأ الفاضح ان يقول قائل باختصاص السكينة في الآية بابي بكر «رض» لاستغناء الرسول «ص» عنها وانما قلنا بخطاه بدليل قوله تعالى « فانزل الله سكينته على رسوله »الصريح في عدم استغناء النبي (ص) عنها ولو سلمنا جدلا فقصارى ما تدل على مساواته لمؤمني حنين فلا تدل على افضليته منهم وترجيحه عليهم بل ولا على فضيلة خاصة بل ولا على فضيلة ابـداً بقرينة قوله « لا تحزن » كما مر تحقيقه فتذكر ففهوم تلك الآيات واضح وهو لا يتفق مطلقا مع ما يدعيه هؤلاء من الفضل لصاحبه «ص» فكيف يا ترى ترقى منزلة هي فوق منزلته حتى صار افضل المؤمنين والآية لا تلوح على وجود فضل له لاتحة ولا تشتم منه رائحة

ثم انا نأتيك « يا استاذ » من طريق لا يمكنك ان تماري فيه ونقول لك اترى ان الله تعالى كان بخيلا فلم ينزل السكينة على ابي بكر «رض» كما انزلها على المؤمنين في غزوة حنين ولم يبخل

بها عليهم أو كان ابو بكر «رض» لا يليق بانزال السكينة عليه ولم يكن مساويا لغيره من مؤمني حنين فعلم ما في قلبه فصرفها عنه فإن قلت كان بخيلا فلم ينزل السكينة عليه وهو الجواد الكريم كفاك خزي وكفر وخروج عن الاسلام وان قلت ان ابا بكر «رض» لم يكن لائقاً لانزالها عليه فقد اثبت عدم مساواته للمؤمنين في غزوة حنين فكيف يليق ان يكون امام المؤمنين وخليفة المسلمين اجمعين هذا ما لا يمكن ولا يكون

- (القول في الوراثة) -

تقول اما الوراثة فان كانت وراثة مال فعلي ليس بوارث له مع عمه العباس وان كانت وراثة نبوة فليس بعد رسول الله «ص» نبي الخ

أقول يريد بالوراثة وراثة الامامة دون النبوة والرسالة لا سيما بقرينة قوله (ص) ويكون وصيي وخليفتي فيكم لأن النبي «ص» كان إماماً وهادياً وواجب الطاعة على الناس اجمعين فهو الوارث لهذه المنزلة منه «ص» لا سواه على انه ليس من شك بين المسلمين عامة في ان الأقرب إلى النبي «ص» هي ابنته الصديقة فاطمة «ع» والعباس عمه وعلي ابن عمه من الأبوين فعلى اصول الامامية وما تقرر عليه اجماع اهل البيت «ع» ان ابن عم من الأبوين يمنع العم من الأب لأن المتقرب إلى الميت بسببين احق به من المتقرب بسبب واحد فيكون الوارث للنبي «ص» والقائم مقامه بعد لحوقه بالرفيق الأعلى هو ابن عمه امير المؤمنين «ع» أما على قول غيرهم فلأن الصديقة فاطمة (ع) كانت تدعو الناس إلى خلافة ابن عمها واحتجت على القوم في خطبتيها المشهورتين اللتين يرويها المؤالف والمخالف وقد حكاهما احمد بن ابي طاهر وكان في العقد الثالث من الهجرة في كتابه بلاغات النساء صفحة ٢٣-٣٤ وحكاهما ابن ابي الحديد في شرح النهج صفحة ٨٠-٨١ ٨٢-٨٧-٩٣-٩٤ من جزئه الرابع ولأن العباس قد اعترف بذلك لابن اخيه علي (ع) فإنه قال له يوم توفي النبي «ص» يا ابن اخي مد يدك لأبايعك فيقول الناس عم رسول الله «ص» بايع ابن اخيه فلا يختلف عليك اثنان فأجابه علي عليه السلام اولها غيري هكذا نقله المؤرخ ابن قتيبة في الامامة والسياسة صفحة ٣ من جزئه الأول وابن عبد ربه في العقد الفريد صفحة ٧٢ من جزئه الثالث اما بنو هاشم وهم الصفوة من قريش فلم يخالف احدهم علياً عليه السلام وكلهم اعترفوا له بالخلافة بعد النبي (ص)

- (حديث لا نورث) -

ثم من اين علمت (يا استاذ) ان العباس هو الوارث لأموال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذا الحديث يثبت الوراثة لعلي عليه السلام والحجة فيه لأنه من المجمع عليه بين أهل الاسلام

بخلاف غيره فإنه مختلف فيه فلا حجة فيه ولو اغمضنا النظر عن هذا كله فإن قوله تعالى (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم إلى قوله تعالى وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين) يدل بوضوح على أن الأولى بميراث النبي (ص) هو علي عليه السلام لا سواه لانتفاء اولوية العباس بميراثه على فرض صحتها بانتفاء احد الوصفين في الآية عنه وهو الهجرة كما لا يخفى على من له ادنى مسكة – على أن توريثك للعباس اموال النبي (ص) مناقض لما اجمع عليه اهل السقيفة من منعهم فاطمة بنت رسول الله (ص) ميراثها من أبيها واختلقوا عليه حديثاً مناقضاً لكتاب الله وما شرعه من الفرائض إذ زور خصمها المانع لها عليه (ص) (نحن معاشر الأنبياء لا نورث) ليتسنى لهم دفعها عن حقها وتراثها على ما أخرجه البخاري في صحيحه في باب غزوة خيبر صفحة ٣٦ من جزئه الثالث وفي أول كتاب الفرائض صفحة ١٠٥ من جزئه الرابع واخرجه مسلم في باب قول النبي (ص) لا نورث من كتاب الجهاد صفحة ٧٧ من جزئه الثاني وفي القرآن (يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين) الشامل لرسول الله (ص) وغيره من جميع الناس ويقول الكتاب في خصوص إرث الأنبياء عليهم السلام « وورث سليمان داود » وقال تعالى « يرثني ويرث من آل يعقوب واجعله رب رضياً » فإما أن تقول ان النبي «ص» يورث كغيره من الأنبياء عليهم السلام او لا فإن قلت يورث فقد نسبت الافتراء إلى ابي بكر «رض» وعزوت اليه الكذب على سيد الأنبياء عليهم السلام وتناقضت اقبح تناقض إذ حكمت في صفحة ٤٢ من ملفقاتك بأنه حاشا لأبي بكر «رض» أن يختلق حديثا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « وهو الصديق الأكبر » وحكمت في صفحة ١٠ من ترهاتك بأنه لا يجوز لأهل القرون الأولى أصحاب رسول الله «ص» أن يقدموا على وضع الأحاديث في حين أن الواضع لحديث « نحن معاشر الأنبياء لا نورث » هو ابو بكر رضي الله عنه وقد اقره الصحابة على هذا الوضع فكيف زعمت أنهم لا يقدمون على الكذب عليه وهم سمعوه يلعن الكذابة عليه فان قلت لا يورث فقد كفرت بصريح القرآن لأنك تراه بأم عينك لولا العمى أنه حكم بتوريث الأنبياء عليهم السلام وغير الأنبياء «ع» من سائر الناس وتناقضت ايضاً إذ قلت ان الوارث له العباس عمه أفهمت أيها المتناقض المبطل كيف أنك تكتب ولا تشعر ما تكتب وكأنك لا تعلم بأنك ستؤاخذ عن كل ما تقول وتكتب أو كأنك تملي خرافات أحلامك وسخافات آرائك على أناس قد خيم الجهل بين أطنابهم فإن قلت أن المراد من الميراث في الآيات ميراث العلم والحكمة والنبوة فيقال لك أولا أن هذا مناقض لقولك فليس بعد رسول الله «ص» نبي وكل متناقض مبطل

وثانياً لو كانت النبوة والعلم والحكمة مما تورث مطلقاً لم يكن على وجه الارض إلا الأنبياء

«ع» والعلماء والحكماء إذ الميراث لا يجوز أن يكون لواحد من الورثة دون الآخر فأول من خلق الله تعالى هو نبينا آدم «ع» فلو ورث أولاده نبوته وعلمه لوجب أن يكون جميع اولاد آدم «ع» انبياء وعلماء وحكماء وكذلك أولاد أولاده إلى يوم القيامة ولكنت أنت أيها «الاستاذ» أيضاً نبياً لأنك أيضاً من اولاده اللهم إلا أن تقول بخروجك عنهم ويقابل هذا الحكم بأن ورثة نبينا «ص» سيد الأنبياء «ع» قد ورثوا منه النبوة والعلم والحكمة فهم أنبياء على زعمك فلا يجوز لك ان تقدم أبا بكر «رض» عليهم ولو وافقناك على خلافته مع أن الميراث حقيقة في إرث المال لغة وعرفاً فلا يصرف إلى غيره عند إطلاقه إلا مع القرينة وقوله تعالى (يرثني) صريح في إرادة إرث المال لا سيما بعد ملاحظة قوله تعالى في آخر الآية (واجعله رب رضياً) وما قبلها من قوله تعالى (وإني خفت الموالي من ورائي وكانت امرأتي عاقرا) لأن من ورث النبوة يكون رضياً طبعاً والذي خاف عليه من الموالي ان يرثوه بعده هو ماله وتراثه لا علمه ونبوته لأنهما مما لا يرثه الموالي من ورائه قطعا أما حديث لا نورث فكذب وانتحال لا أصل له مع أنه من آحاد الخبر المناقض لآية ميراث الأنبياء «ع» ليس التقابل بينهما لو سلمناه جدلا من تقابل العام والخاص حتى يخصه ويقضي عليه مع أنه لا يفيد تخصيصا لعموم الكتاب لو كان صحيحاً فضلا عما إذا كان باطلا مناقضاً لصريحه وذلك لأن صريح الآية يقتضي توريث الأنبياء بصورة عامة (يرثني ويرث من آل يعقوب) والحديث الموضوع بصريحه يقتضي عدم التوريث مطلقاً وبدون استثناء (نحن معاشر الأنبياء لا نورث) وبين النفي الكلي والايجاب الكلي تباين كلي

—(الوصاية ومعناها)—

تقول اما الوصاية فلا ادري على ماذا كان علي وصياً

أقول ان الذي لا يدري لا ينبغي له أن يدخل فيما لا يدري ويركب رأسه وهو لا يدري ولهذا السبب نفسه اوقعت نفسك في الفخ من حيث لا تدري نعم «يا استاذ» إن الوصية في الأصل مطلقاً هو الوصل وفي القرآن (يوصيكم الله في أولادكم) وقال تعالى (ووصينا الانسان بوالديه حسنا) وقال تعالى (ووصينا الانسان بوالديه احسانا) ومعناه في العرف أن يصل الموصي تصرفه بعد الموت بما قبله اي تصرف كان فالوصي إذا اطلق فلا يراد به إلا الاولى بالتصرف في شؤون الموصى بما كان له التصرف فيه في حياته وفي هذا دلالة واضحة لولا عمى البصيرة على أحقية علي «ع» بالتصرف في كل ما كان النبي «ص» له التصرف فيه كما هو صريح الحديث وهذا هو معنى الخلافة العامة والامامة المطلقة بعد النبي «ص» ولهذا ترى عائشة (وهي

اعرف منك بمواقع كلام العرب) تجاهلت هذه الوصية عند سائليها إذ علمت دلالة ذلك ابلغ الدلالة وأقواها على خلافته «ع» بعد رسول الله «ص» فهذا البخاري يحدثنا في صحيحه صفحة ٨٣ في باب الوصايا من جزئه الثاني عن ام المؤمنين عائشة «رض» ان جماعة ذكروا عندها ان علياً كان وصياً لرسول الله «ص» فقالت متى أوصى اليه ولاخفاء دلالة الحديث دلالة صريحة على ان النبي «ص» قد أوصى اليه وإلا فمن أين علم أولئك النفر من أصحاب رسول الله «ص» ان علياً كان وصي رسول الله «ص» لو لم يكن قد اوصى اليه برأى منهم ومسمع واستفهام عائشة لا يدل على انه ما أوصى اليه وعدم العلم بالشيء ليس علماً بعدم بل ولا يكون دليلا على أنه ما أوصى اليه

-(برز الايمان كله الى الشرك كله «١»)-

تقول إن قصة عمرو بن عبد ود أشبه منها بقصة رأس الغول في فتوحات اليمن وعلى فرض صحتها فمن هو عمرو ولو سلمنا بصحة هذا الحديث فأين الدليل منه على خلافة علي «ع» الخ

أقول أما واقعة الخندق فقد ذكرها القرآن وأرخها المؤرخون من أهل السنة كابن الأثير والطبري والحلبي «٢» في سيرته الحلبية وغير هؤلاء من امناء التاريخ عند السنة . أما عمرو فهو ابن عبد ود العامري « يا استاذ » وهو المعروف بفارس بليل قد اقتحم الخندق وأصبح مع المسلمين في صعيد واحد نائياً عن جنوده فزاغت من المسلمين الابصار وبلغت قلوبهم الحناجر من الخوف والاضطراب كما نطق به القرآن فأخذ يجول بين الصفين ويقول هل من مبارز وانضم المسلمون بعضهم إلى بعض وتترسوا برسول الله «ص» وكادوا يسلمونه إلى العدو فدعاهم رسول الله «ص» يومئذ إلى مبارزته ثلاثا وكان فيهم أبو بكر وعمر «رض» فلم يجبه منهم أحد خوفاً وفرقا إلا علي بن أبي طالب «ع» فبرز اليه فقتله وكفى الله المؤمنين القتال بـــه (ع) فبالله عليك أي القصتين اشبه بقصة رأس الغول في فتوحات اليمن أهي قصة الأحزاب المعلومة الثبوت عند المسلمين عامة أم قصة العريش يوم بدر اجل انما شابهت قصة الخندق قصة رأس

---

(١) اما هذه الكلمة فقد اعترف بثبوت صحتها عن النبي «ص» جماعة من العلماء المحققين عند السنة منهم الفضل بن روزبهان في كتابه المار ذكره في الحديث الحادي عشر من احاديث امامة علي (ع)

(٢) راجع اواخر صفحة ٣١٨ من جزئه الثاني في هذه الواقعة لتعلم ايما ليست شبيهة بقصة رأس الغول في فتوحات اليمن كما يزعمه العدو لأمير المؤمنين علي (ع)

الغول عند الحضرمي فلاشتمالها على الفضيلة الكبرى لعلي (ع) دون غيره ولو كانت هذه القصة واردة في صاحب العريش لما شابهت قصة رأس الغول قطعا ولتلقاهـــا «الاستاذ» بكل فخر وترحـاب لذا تراه يفتخر كثيراً بقصة صلاة أبي بكر «رض» الكاذبة التي اشبهت بوجودها وجود العنقاء ويحتج بها على خصمه في اثبات امامته ويوردها مكررة في عـدة مواضع من كتابه مثله مثل الجمل « الروث ينعشه والورد يؤذيه »

أما دلالة هذه الواقعة على خلافته فلثبوت اشجعيته من جميع الصحابة وبلا استثناء لا في هذه الواقعة فحسب بل في كل واقعة قاتل النبي «ص» فيه أعداءه ما عدا تبوك حيث استخلفه فيها على المدينة وكان روحي فداه قد جدع فيهـا أنف الشرك بالذل والشنار وعصب راس المشركين فيها بالخزي والعار ففرى بسيفه هامهم وقرى الذئـاب اشلاءهم وأورثهم الكرب والبلاء إلى يوم الانقضاء والإمـام يجب ان يكون شجاعا وبطلا مغواراً بل يجب أن يكون أكمل من جميع الرعية في سائر الصفات ومنها الأشجعية وهي منتفية عن أبي بكر «رض» وغيره والعقل كالنقل متفقان على اعتبارها في الامام على الامـة أما إذا كان جبانا ضعيفاً في ميدان القتال ويضطرب خوفـــاً وفرقا من ظله وخياله ولا يستطيع مقاومة عدوّ واحد حتى قرنه وقرن غيره معه بجبل فلا يؤمن من وقوع الوهن في جيوش المسلمين إذا حمي الوطيس واسفرت النتيجة عن هزيمة امامهم او استسلامه للأعداء لفرط ما يلحقه من الخوف والاضطراب وأما قوله «ص» برز الايمان كله إلى الشرك كله فهو من النصوص الصريحة على خلافته «ع» لأن النبي «ص» قد اعطاه بهذا القول اعلا مراتب الايمان حتى كأنه الايمان كله ومن كان بهذا الوصف يجب أن يكون اتقى الناس والاتقى اكرم عند الله والأكرم عند الله لا شك في أنه احق بامامة الأمة وحفظ الحوزة

وأما قولك فقد قتل من هو اشجع منه واشر واكفر في ساحات الحروب فأشبه بقول القائل « النار حارة محرقة والشمس مشرقة » فمن ينازع في الفاظها إلا ان الشأن كل الشأن في اثبات المدعى ودون اثباتها تسكب العبرات فعدم سوقك للدليل على هذه المزعمة السائبة دليل على الكذب والانتحال الأمر الذي لا يخفى على أولي الألباب وقد فاتك يا « استاذ » أن تتمثل بقول ابن أبي الحديد في احد علوياته حيث يقول

فتى لم يعرق فيه تيم بن مرة ... ولا عبد اللات الخبيثة اعصرا
ولا كان معزولا غداة براءة ... ولا عن صلاة أمّ فيها مؤخرا
ولا كان يوم الغار يغفو جنانه ... حذاراً ولا يوم العريش تستترا

﴿غزوة خيبر﴾

تقول لا يلزم إذا دفع رسول الله (ص) راية الحرب إلى رجل في غزوة أن يكون دليلا على خلافته وأما محبة علي لله ولرسوله «ص» ومحبة الله ورسوله (ص) لعلي فليست مختصة به بل أنها مشتركة

أقول هذه صورة أخرى من صور التمويه التي تمثلها لقراء كتابك ونغمة أخرى غير تلك النغمات التي تضرب عليها من ذي قبل ولسنا نستغرب ذلك منك إذا علمنا انك من المولعين في الاسترسال في الشهوات في سائر اعمالك مهما كلفك الأمر من التغيير في صور الحقائق وبمن يجعل أغراضه الشخصية وأهواءه النفسية اصلا يسير عليه في كتابه نعم لا نستغرب منك هذا الرأي إذا عرفنا انك لا تعتمد في احكامك إلا على الاقوال المزيفة ونحن لا نريد أن نندب عليك شيئاً سوى كتابك الذي ملأته جهلا ومناقضات قبيحة وترهات فظيعة الأمر الذي افسد عليك رأيك واسقط كتابك من ميزان الأعمال الصالحة فعلام «يا استاذ» تعتمد على القول الباطل من غير فكر وتمحيص ولماذا لم تترك عواطفك المذهبية ليكون ضميرك طاهراً نزيهاً وقلمك حراً وفكرك مطلقا ورأيك محترماً أليست الثقافة في عصرنا الحاضر تحرج عليك الانقياد إلى التقاليد البالية والآراء السقيمة والنتائج العقيمة

أما حديث الراية يوم خيبر فهو من الأحاديث المتواترة عند المسلمين عامة وقد أخرجه البخاري في صحيحه في باب فضائل علي (ع) صفحة ١٩٧ من جزئه الثاني ومسلم في صحيحه صفحة ٢٧٨-٢٧٩ من جزئه الثاني في الباب نفسه والعسقلاني الشارح لصحيح البخاري في ص ٣٢٤ من جزئه السابع من فتح الباري من طبعة سنة ١٣١٩ هـ بمصر القاهرة والترمذي في صحيحه صفحة ٢١٤ من جزئه الثاني والحاكم في مستدركه صفحة ١٠٩ من جزئه الثالث والعسقلاني في اصابته صفحة ٢٧٠ من جزئه الثاني من طبعة سنة ١٣٢٥ هـ وابن عبد البر في استيعابه صفحة ٤٧٢ من جزئه الثاني في ترجمة علي (ع) واخرجه أحمد في مسنده صفحة ٣٥٣ من جزئه الخامس من حديث بريدة الأسلمي والحلبي الشافعي في السيرة الحلبية صفحة ٣٥ من جزئه الثالث والسيد احمد زيني دحلان في السيرة النبوية بهامش الجزء الثاني صفحة ١٩٩ من السيرة الحلبية وابن كثير في البداية والنهاية صفحة ١٨٥ من جزئه الرابع وغير هؤلاء من مؤرخي السنة وحفاظها فلا سبيل إلى إنكاره

وخلاصة هذه الغزوة على ما سجلها التاريخ انه لما كان يوم خيبر اخذ الراية ابو بكر «رض» فرجع ولم يفتح ولما كان من الغد اخذها عمر «رض» فرجع ولم يفتح فقال النبي «ص» لاعطين الراية غداً إلى رجل يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله كرار غير فرار لا يرجع حتى

يفتح فأعطاها علياً وكان الفتح على يده فقوله «ص» لاعطين الراية غداً إلى رجل يحب الله ورسوله «ص» نص في خلافته بعد الرسول «ص» لدلالته على ان هذه الملكات والصفات لم تكن في أبي بكر ولا في عمر «رض» ولا في غيرهما من الصحابة اجمعين وإذا كان كذلك دل ابلغ الدلالة على افضليته عليه السلام من أبي بكر وعمر «رض» والأفضل احق بالولاية العامة من غيره عقلا ونقلاً ولولا اختصاص علي «ع» «يا استاذ» بأقصى مراتب المحبة لله ولرسوله «ص» وعند الله وعند رسوله «ص» لزم اخراج جميع الصحابة وغيرهم عن هذه المحبة او لغوية التخصيص وعبثية الكلام من سيد الأنبياء «ص» واعقل العقلاء الذي لا ينطق عن الهوى ان هو إلا وحي يوحى وكل ذلك مما لا يليق بمنصب النبوة فلا يجوز حمل كلامه عليه فإذا بطل هذا وذاك ثبت اختصاص علي (ع) بغاية هذه المرتبة وأنت إذا لاحظت قوله (ص) كرار غير فرار دلك ذلك على انتفاء هذين الوصفين عن ابي بكر وعمر (رض) واشعرك بفرارهما وعدم كرهما وثبوت ذلك كله في علي (ع) خاصة كما ان في تلافي علي «ع» واستيفائه ما فرط به ابو بكر وعمر (رض) من واجب الجهاد والاقدام دلالة واضحة على امتيازه (ع) عليهما (رض) وانفراده بالفضل كله على من سواه ولا مماراة في ان اقصى غاية المدح والتعظيم هو محبة الله والرسول «ص» والأحب اليهما احق بالخلافة بل لا تجوز لغيره لقوله تعالى (ان اكرمكم عند الله اتقاكم) والأحب اليه لا شك في انه اكرم الناس عنده واما قولك واما محبة علي لله ولرسوله ومحبة الله ورسوله لعلي فليست مختصة به بل انها مشتركة فابين فساداً من دعوى مسيلمة الكذاب اذ لو كانت هذه المحبة موجودة من غيره «ع» لهما او ثابتة منهما لغيره «ع» لما خصصا اعلاها واقصاها في علي «ع» دون غيره ثم اين دليلك على اشتراك غيره معه فيها وما هو البرهان العلمي الذي اعتمدت عليه في ادخال غيره معه فيه ليصدقك الناس في مزعمتك الزائفة فالله تعالى ورسوله (ص) قد خصا عليا (ع) بتلك المحبة ولم يدخلا معه داخلا ولا داخلة ولا دخيلة والغبي المتعصب يطعن في الله وفي رسوله «ص» صريحاً ويقول (بل انهما مشتركة) (ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون)

(حديث المنزلة)

أنت تكذب (يا استاذ) هذا الحديث واضعاف امثاله من احاديث رسول الله «ص» المقطوعة لأنها واردة في فضل علي «ع» وناصة على خلافته بعده «ص» وتطلب من رسول الله «ص» الاسباب الموجبة لهذا التشبيه البعيد بين هارون (ع) وعلي (ع) ونقول فهارون (ع) اخو موسى «ع» وعلي ليس اخا رسول الله (ص) وهارون نبي مرسل وعلي ليس كذلك

وهارون (ع) توفي قبل موسى (ع) وعلي (ع) توفي بعد رسول الله «ص» وهارون «ع» اكبر سنا من موسى «ع» وعلي اصغر سنا من رسول الله «ص» ثم لم تكتف بهذا الجحود حتى أخذت تسخر وتستهزىء بقول رسول الله (ص) شأن المستهزئين به (ص) من مشركي قريش حتى انزل الله فيهم قرآنا (انا كفيناك المستهزئين) فقلت وعلى فرض ان علياً بمنزلة هارون «ع» فيقتضي ان يكون العباس من النبي «ص» بمنزلة اسحاق من يعقوب مهلا «يا استاذ» انه ما دام في الناس علماء شبوا على اطلاق العقل من وثاق التقليد الأعمى وتركوا السير وراء شنشنة الاسلاف فدرسوا الدين دراسة صحيحة لا يحوم حولها شائبة ولا خيال فإنهم سينكرون عليك هذه الآراء الزائفة وينذرون الناس كي يتقوا فتنتها ولا ينطلي عليهم مكرها وفسق باطلها وسوء عاقبتها فهل ترجو من هؤلاء أن تقع ابصارهم على كتابك المنطوي على مزاعم تضع مكان التقوى فسوقاً ثم يمرون عليهـــا مرور الكرام فلا وعمرو الهك لا يدعون سمها يتفشى في النفوس الزاكية والقلوب الطاهرة وان وصفهم الواصف بالخمول والجمود والاستسلام للدعة

بربك قل لي «يا استاذ» ما الذي تراه دعاك إلى إنكار حقيقة اجمع عليها المحدثون والمؤرخون كلهم اجمعون أليس المدار في تحقيق جل المسائل على الاحاديث فلا سبيل لك في الانكار عليها الا أن تردها بطعن في سندها او تبين أن العقل السليم لا يقبلها وينفيها فهل مشيت في هـــذا السبيل المعقول الذي يمشي عليه الراسخون في العلم فتعرضت لسند الأحاديث الواردة في خلافة علي امير المؤمنين «ع» وخاصة هذا الحديث الذي اثبت ان النبي «ص» قال له (ع) انت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي كلا كل ذلك لم يكن منك ولكنك تبتغي مرضاة قوم لا يؤمنون ويتخيل اليك انك بلغت في البيان إلى ان تنكر الحق فيذهب هباء منثوراً وتشير إلى الضلال فيستقبله الناس بكل إكبار وإجلال

إن حديث المنزلة من الاحاديث المتواترة عند المسلمين أجمعين فقد اخرجه البخاري في غزوة تبوك ومسلم في باب فضائل علي «ع» وابن ماجه في باب فضائل اصحاب النبي «ص» والترمذي في باب فضائل علي (ع) من اجزاء صحاحهم وحكاه صاحب الجمع بين الصحيحين في فضائل علي (ع) وفي باب غزوة تبوك والحاكم في مستدركه في باب فضائل علي «ع» واحمد بن حنبل في مسنده صفحة ١٧٣-١٧٥-١٧٧-١٧٩-١٨٢-١٨٥ من جزئه الاول صفحة ٣٢ من جزئه الثالث وصفحة ٣٦٩-٤٣٨ من جزئه السادس وغير هؤلاء من ائمة الحديث الذين لا معول فيه إلا عليهم ولولا ثبوت الحديث وصحته لما اخرجه اهل الصحاح في صحاحهم لا سيما البخاري فإنه يغتصب نفسه عن مناقب علي (ع) وخصائص الائمة من ولده «ع» اغتصابا ويرهقها ارهاقا لذا فإنه لم يخرج لهم في صحيحه إلا القليل النزر

وهذا معاوية قد كان امام [١] الفئة الباغية والعدو البغيض لعلي امير المؤمنين «ع» الذي حاربه ولعنه على منابر المسلمين حين ماتوا وامرهم بلعنه في دبر كل صلاة وفي سائر الأوقات (بالرغم عن نصبه ومعاداته وحربه) لم يجحد حديث المنزلة ولا كابر فيه سعد بن أبي وقاص عندما قال له « فيما اخرجه مسلم في باب فضائل علي(ع) في الجزء الثاني من صحيحه » ما منعك ان تسب ابا تراب فقال اما ما ذكرت ثلاثا قالهن رسول الله (ص) فلن اسبه لأن تكون لي واحدة منها احب الي من حمر النعم سمعت رسول الله «ص» يقول له وقد خلفه في بعض مغازيه أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي فسكت معاوية وابلس وكف عن تكليف سعد وان أردت المزيد فخذ مني مضافا إلى ذلك ان معاوية نفسه مع صلافته ووقاحته حدث بحديث المنزلة على ما نقله ابن حجر في صواعقه اثناء المقصد الخامس من المقاصد التي أوردها في الآية الرابعة من الباب الحادي عشر قال اخرج احمد أن رجلا سأل معاوية عن مسألة فقال سل عنها علياً «ع» فهو أعلم قال جوابك فيها احب إلي من جواب علي (ع) قال بئس ما قلت لقد كرهت رجلا كان رسول الله (ص) يغره بالعلم غراً ولقد قال له أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي وكان عمر إذا اشكل عليه شيء اخذ منه إلى أن قال ابن حجر واخرجه آخرون قال ولكن زاد بعضهم قم لا أقام الله رجليك ومحا اسمه من الديوان إلى آخر ما نقله مما يدل على أن طائفة من أئمة الحديث غير أحمد أخرجوا حديث المنزلة بالاسناد إلى معاوية بن ابي سفيان فحديث المنزلة مما لا شك في ثبوته باجماع المسلمين على اختلاف مذاهبهم وتباين مشاربهم وإذا كان هـــذا ثابتاً في صحاح المسلمين أجمعين فلا عبرة بقولك (يا استاذ) واسقاطك لهذا الحديث الذي اسقطت نفسك من أجله في الحضيض واثبت للملأ أن حكمك في معرفة الاسانيد وطرق الأحاديث حكم الجهال من العوام الذين لا يفقهون حديثاً وإنما اسقطته عن الاعتبار لأنك رأيته بباصرة عينك لولا عماها نصاً صريحا في إمامة علي (ع) لا يمكنك التخلص منه إلا باسقاطه عن الاعتبار

وهكذا جرت عادتك في كتابك من تكذيب كل حديث واسقاطه إذا وجدته نصاً مخالفاً لما قامت عليه السقيفة من الباطل ظناً منك أن ذلك ممكن وهيهات هيهات ان تستر السماء بالأكمام وشمس الضحى بالغربال

وأما قولك ما هي الأسباب الموجبة إلى هذا التشبيه البعيد فدليل الغبي الجاهل باساليب

---

(١) إلا أن (الاستاذ) الحضرمي لم يقتنع هنا اثر امامه معاوية حيث خالفه فاسقط هذه الفضيلة العظمى لعلي (ع) عن درجة الاعتبار والحقها بالخرافات والقصص المودوعة في كتاب الف ليلة وليلة (ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد)

البلغاء وأهل المعرفة بالفصاحة من العرب وهو برهان جلي على تأثرك بالعاطفة التي تستنزل الوحي منها في سائر احوالك واطوارك والتي جعلتها مقياسا علمياً تتوصل به إلى معرفة النتائج (الصحيحة وكان الاصلح بك ان تلبث قليلا قبل ان ترسل حكمك ارسالا وبدون رشد وتعرف ان ذلك لا يجيزه لك الجامع الأزهر الذي تنتسب اليه على ما بلغني موثوقا بانك «استاذ» فيه وهنا اقف معك قليلا للحساب فأقول لك ماذا تقول في قول القائل (زيد كالأسد) أفتراه يريد أنه شبيه الأسد (في طول أذنيه وكثافة شعره وطول اظفاره وحدة أنيابه وبخر فمه وكبر جثته وصغر سنه او كبره وانه يمشي على الأربع) فان قلت نعم كفاك جهلك خزيا وعاراً من الرد عليك وان رأيت وجه التشبيه هو كونه رجلا شجاعا وبطلا مغواراً فقد عرفت الأسباب الموجبة للتشبيه في الحديث بين علي «ع» وهارون «ع» وان رسول الله (ص) اراد بذلك التشبيه أن يعطي علياً جميع منازل هارون في الصفات والمؤهلات لا في خصوصيات الذات لكي يكون التشبيه بعيداً على ما ذهب اليه وهمك فان ذلك لا يحتمله جاهل من جهال العرب فكيف بك يا (استاذ) وقد اخبر القرآن العزيز عن جملة هذه المنازل التي تعاميت عنها فقال تعالى حكاية عن كليمه موسى (ع) (رب اشرح لي صدري ويسر لي امري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي واجعل لي وزيراً من أهلي هارون أخي أشدد به أزري وأشركه في أمري إلى قوله تعالى قد أوتيت سؤلك يا موسى)

- (منازل هارون (ع) من موسى (ع)) -

ومنازل هارون من موسى كثيرة يعرفها من رسخت قدماه في العلم دونك فلست هناك فمنها انه وزيره وخليفته وواجب الطاعة على قومه (ع) فكذلك علي (ع) خليفة رسول الله «ص» وواجب الطاعة على ابي بكر وعمر وعثمان (رض) وغيرهم من هذه الامة ومنها انه شريكه في تبليغ الدعوة - ومنها انه قوي به ظهره بمؤازرته ونصرته له ومنها انه اعلم أمته ومنها أنه أفضلهم عند الله وعند رسوله موسى (ع) ومنها انه احبهم إلى الله وإلى نبيه موسى «ع» ومنها أنه إمام أمته والقائم مقامه في غيبته فكل اولئك منازل هارون (ع) من موسى (ع) وقد أعطاها رسول الله «ص» علياً (ع) ولم يستثن منها إلا النبوة فقط بقوله «ص» (إلا أنه لا نبي بعدي) أو قوله «ص» « إلا انك لست بنبي » على ما اخرجه الامام احمد في مسنده وقد جاء تنصيصه عليه بالخلافة في حديث بضع عشرة فضيلة كانت لعلي (ع) لم تكن لغيره من الصحابة اجمعين واخرجه احمد في مسنده صفحة ٣٣٠ من جزئه الأول من حديث ابن عباس من قوله «ص» « أنه لا ينبغي أن اذهب إلا وانت خليفتي » وقد اخرجه بهذا اللفظ جمع كثير من حفاظ السنة فمنهم الحاكم في مستدركه والذهبي في تلخيصه صفحة ١٣٤ من جزئه الثالث وحكما بصحته على

شرط البخاري ومسلم ومنهم ابن عبد البر في ترجمة علي «ع» من الاستيعاب وقال أنه إسناد لم يطعن فيه أحد لصحته ووثاقته أقول يريد لم يطعن فيه احد من المسلمين لثبوت صحته ونقل الثقات له دون « الاستاذ » الحضرمي « لأنه يرى كل ذلك كذبا وانتحالا لا اصل له » على أن قوله تعالى « ولقد آتينا موسى الكتاب وجعلنا أخاه هارون وزيراً » نص صريح بقرينة الحديث على خلافة علي «ع» بعد رسول الله «ص» وأن الله تعالى هو الذي جعله وزيراً لرسول الله «ص» محمد بن عبد الله (ص) من بعده كما جعل هارون «ع» وزيراً لأخيه موسى «ع»

-(حديث سد الابواب الا باب علي (ع))-

تقول ان هذا الخبر كذب يعارض بما روي وصح ان النبي «ص» قال سدوا كل خوخة في المسجد إلا خوخة ابي بكر

أقول الكذب إنما ظهر في حديث الخوخة الباطل الذي لا أصل له وكفى في بطلانه انه لم يتفق على ثبوت صحته جميع اهل الاسلام ولو سلمنا جدلا صحته فهو من الآحاد لا حجة فيه ولو تنزلنا لك فلا يعارض حديث سد الأبواب لأن الفرق بين الخوخة والباب كالفرق بين الشعرة والبعرة الذي لا يخفى على الجهال وان خفي ذلك على (الاستاذ) الحضرمي فضل يتخبط في دياجير الجهل تخبط الاعمى في الليلة الظلماء فان الخوخة يا هذا في الأصل واللغة كوة تودي الضوء إلى البيت على ما ذكره الفيروز ابادي في القاموس المحيط في مادة (خوخ) وغيره من أئمة اللغة فاين هذا من الباب لكي يعارضه فاختلاف الموضوعين لغة ينفي التعارض بين الحديثين فكيف ساغ لك ان تحكم بالمعارضة بينهما وانت لا تفهم معنى المعارضة (ومن يضلل الله فما له من هاد) أما حديث سد الابواب إلا باب علي (ع) فقد اخرجه الحفاظ في صحاحهم فمنهم الحاكم في مستدركه والذهبي في تلخيصه صفحة ١٢٥ من جزئه الثالث وصححاه على شرط الشيخين ومنهم ابن عبد البر في الاستيعاب في ترجمة علي «ع» ومنهم الطبري في الرياض النضرة في باب فضائل علي (ع) وغير هؤلاء من حملة الحديث عند أهل السنة والحجة في هذا لأنه متفق عليه بين المسلمين عامة ولو تنزلنا لك كل ذلك التنزل ووافقناك على المعارضة بين هذا الحديث وحديث الخوخة فالترجيح في حديث سد الأبواب بدليل اجماع الفريقين عليه واختلافهم في حديث الخوخة وهذا ما تقتضيه الاصول وقواعد الفن في باب التعادل والتراجيح بين الاحاديث المتعارضة

-(حديث يا علي لا يحبك الا مؤمن)-

تقول هذا الحديث ايضاً من الافتراء على رسول الله (ص) اذ لم يأت في كلام الله ان مبغض اي شخص من الناس غير الأنبياء يكون منافقا

أقول اخرج الحديث مسلم في صحيحه في كتاب الايمان صفحة ٤٦ من جزئه الأول ورواه ابن عبد البر في الاستيعاب صفحة ٤٨٢ من جزئه الثاني في ترجمة علي عليه السلام عن طائفة من الصحابة ونقله الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد صفحة ٤١٧ من جزئه الثامن والبغوي في مصابيحه صفحة ٢٠١ من جزئه الثاني وابن حجر في اصابته صفحة ٢٧١ من جزئه الثاني في ترجمة علي «ع» واخرج الحاكم في مستدركه صفحة ١٣٠ من جزئه الثالث وصححه على شرط الشيخين عن النبي «ص» انه قال من احب علياً فقد احبني ومن ابغض علياً فقد ابغضني واورده الذهبي في تلخيصه معترفا بصحته على شرطهما واخرج الحاكم ايضا في مستدركه صفحة ١٢٩ من جزئه الثالث حديثا صحيحا فيـــه ما كنا نعرف المنافقين الا بتكذيبهم الله ورسوله والتخلف عن الصلوات والبغض لعلي بن ابي طالب واخرجه ايضا ابن حجر الهيتمي في صواعقه صفحة ٧٥ والمحب الطبري في الرياض النضرة صفحة ٢١٤ من جزئه الثاني

فالحديث صحيح لا ريب فيه ولا يضره طعن النواصب وجرح الخوارج بعد شهادة هؤلاء المحققين من اعلام السنة بصحته وانما طعن فيه الحضرمي ونسبه إلى الافتراء لصراحته في امامة علي «ع» بعد النبي (ص) من وجوه منها ان النبي «ص» جعل ايمان ابي بكر (رض) وغيره من الناس منوطا بمودة علي (ع) وحكم انه لا إيمان لهم إلا بحبه ووجوب المحبة يستلزم وجوب الطاعة لقوله تعالى (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) فعلق الله تعالى حصول المحبة على تحقق الطاعة ولازم هذا أن يكون ابو بكر (رض) وغيره مطيعين لعلي (ع) تابعين له وهو دليل امامته عليهم وفي الصحيح الذي اخرجه الحاكم في مستدركه صفحة ١٢١ من جزئه الثالث والذهبي في تلخيصه وصرح كل منهما بصحته على شرط البخاري ومسلم عن النبي «ص» انه قال من اطاعني فقد اطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله ومن اطاع علياً فقد اطاعني ومن عصا عليا فقد عصاني وهذا الحديث مما لا ريب في صحته عند المسلمين اجمعين فهو يؤكد لـك ما ذكرنا ومنها انه لا يجوز لأبي بكر (رض) وغيره ممن وجبت طاعة علي «ع» عليهم ان يكونوا أئمة عليه وهو دليل بطلان خلافة المتقدمين عليه، عليه السلام ومنها ان الحديث بمفهومه ومنطوقه يدل على أن الأفضل لا يجوز ان يكون مأموما للفاضل فضلا عن المفضول وقد ثبت أن طاعة علي «ع» واجبة على أبي بكر (رض) وغيره فوجب أن يكون علي «ع» أفضل منهم ومنها ان طاعة علي «ع» ثابتة عليهم ولازمة في رقابهم فلا يجوز العدول عنه إلى سواه لفساده وهو دليل بطلان خلافتهم ومنها أن النبي (ص) رتب الايمان على حبه والنفاق على بغضه وهو دليل نفاق معاوية ومحاربيه ومريدي إطفاء نوره

واما قولك انه لم يأت في كلام الله ان مبغض اي شخص غير الانبياء يكون منافقا فمردود

أولا بالنقض بان نقول لك في اي موضع من القرآن حكم الله تعالى تفصيلا بنفاق مبغضي الأنبياء «ع» وهذا كتاب الله عليك بسبر آياته فانك لا تجد آية تصرح بان مبغض الأنبياء «ع» منافق إذن فمن أين عرفت ان مبغضهم منافق ونقول لك ايضاً في اي موضع من الكتاب ذكر الله تعالى ان صلاة الظهر اربع ركعات ومثلها العصر والعشاء وان صلاة الصبح ركعتان والمغرب ثلاث ركعات فان تمسكت بغير القرآن في نفاق مبغضي الأنبياء «ع» واثبات كمية الصلاة فنحن ايضا نتمسك في اثبات نفاق مبغضي علي «ع» بالقرآن والسنة اما السنة فقد تلوناها عليك ما لم يكن في اذن سامعها وقر واما القرآن فيقول صارخا (وما ينطق عن الهوى ان هو إلا وحي يوحى) وقال تعالى « وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم » الخطاب لرسول الله دون الوغد الطغام وقال تعالى « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) فالذي اتى به رسول الله (ص) هنا وبينه للناس مما انزله الله تعالى عليه هو الحكم بنفاق مبغضي علي وحكمه هذا من الوحي الالهي الذي لا يجوز لمسلم عرف الله وعرف رسوله «ص» ان يرتكب خلافه

وثانياً لو سلمنا لك جدلا الا ان ثبوت الشيء لا ينفي غيره فكونه لم يأت في القرآن ان مبغض اي شخص غير الأنبياء «ع» يكون منافقا لا ينفي نفاق مبغض غير الأنبياء (ع) من آل رسول الله «ص» ائمة الهدى ومصابيح الدجى فان قولك زيد احمق جاهل مثلا لا ينفي الجهل والحماقة عنك عند من فهم لغة العرب وعرف موارد استعمالها وإذا كان كل ما لم يأت التصريح به في القرآن يكون باطلا لا اصل له لزمك ان تقول ببطلان الدين واحكامه وانهدام اساسه وبنيانه وهو الكفر بعينه لأن هناك احكاماً كثيرة ضرورية من الدين لم تأت في كلام الله تفصيلا وانما بينها رسول الله «ص» الذي انزل عليه القرآن ليبين للناس ما نزل اليهم فالقرآن انما جاء بكليات عامة وهي معظم ما نزل به وفصل بعض الأحكام وأحال الكثير من آياته على بيان النبي (ص) في احاديثه وسنته «ص» ومما بينه رسول الله «ص» للناس عامة في سنته قوله «ص» (يا علي لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق) وفي القرآن يقول الله تعالى «قل لا أسألكم عليه اجراً إلا المودة في القربى » [1] فهل ياترى ان من المودة في القربى ان تبغض علياً «ع» وتسيء اليه وتنكر كل ما له من فضل وفضيلة نعم « يا استاذ » لهذا السبب نفسه اجمع المسلمون

---

(١) هذه الآية نزلت في مودة قربى رسول الله «ص» مما اجمع المسلمون جميعا على صحة نزولها فيهم وقد اخرجه ابن حجر في صواعقه صفحة ١٠١ عن احمد في مناقبه والطبراني وابن ابي حاتم صاحب التفسير المعتمد على ماحكاه ابن تيمية في صفحة ٤ من جزئه الرابع من المنهاج واخرجه عن البغوي والثعلبي ومن اراد المزيد فعليه بمراجعة كتابنا الايمان الصحيح في الرد على محمد اسعاف النشاشيبي (في الاسلام الصحيح)

جميعا على كفر الخوارج حيث ابغضوا عليا فأنكروا ما هو الثابت من وجوب مودته بالضرورة من دين المسلمين وقد صرح البيهقي والبغوي وغيره من ائمة السنة ان وجوب محبتهم من فرائض الدين بل نص عليه الشافعي بقوله :

يا اهل بيت رسول الله حبكم فرض من الله في القرآن انزله

على ما حكاه عنه ابن حجر في صواعقه صفحة ١٠٤ من المقصد الثالث من الآية الرابعة عشرة من الباب الحادي عشر في فضائل اهل البيت النبوي «ص» فمنكر الضروري لا شك في أنه كافر ورجس نجس ولا ينفعه دعوى الايمان بالله ورسوله «ص» ما دام جاحداً للضروري من دين الاسلام ولو جاز لك ان تحكم بايمان الخوارج وان أبغضوا علياً «ع» وتقربوا إلى اللات والعزى بسبه لجاز لك ان تحكم بايمان من انكر وجوب الصلاة والحج والزكاة والجهـــاد في سبيل الله واستحل الخمر والزنى واللواط وقتل النفس المحرمة بغير حق وغير هذا وذاك من الواجبات والمحرمات الثابتة بالضرورة من دين النبي «ص» والقول بذلك مروق عن الاسلام كمروق الفئة المارقة عن الدين مروق السهم من الرمية

وإذا كنت « يا استاذ » اجنبيا عن دين المسلمين وتجهل مسائله الضرورية فكيف ساغ لك أن تتطفل على الخوض في مسائله النظرية

لقد هزلت حتى بدا من هزالها كلاها وحتى استامها كل مفلس

وكان الاولى بك قبل ان تقوم بهذا الرد ان تقصد معلما في الدين يعرفك ما اصوله وفروعه وما ادلته وما احكامه وآدابه وسائر علومه ليتسنى لك بعد ذلك القيام بالرد والتزييف والنزول في ميدان التمحيص لأنا نراك تتسكع في مجاهل اغلاطك وتتعثر باذيال تراكيبك كمن يمشي مكبا على وجهه او بسير والقيد في رجليه

- (حديث الطير) -

تقول قبل كل شيء نطالبك بصحة هذه الحكاية وهي اشبه بحكايات الف ليلة وليلة اقول ان شأن الباحث الورع ممن له دين ان يجد رأيه من كل ناحية ثم يتعرض لما عساه يقع في طريقه من احاديث الحفاظ وروايات المؤرخين وينقده بعلم وحكمة فيبين وجه مخالفته لكتاب الله والسنة ودلائل العقول أو يعارضه بما هو اصح سنداً وارجح وزنا واوضح دلالة ليصح لك ان تقول فيه (انه اشبه بحكايات الف ليلة وليلة) كل ذلك لم يقع منك ولم تزد على مزاعم ضالة وتهكمات قبيحة ارسلتها في تلفيقاتك وترهاتك كأنك تبعث بها إلى الصم البكم العمي الذين لا يعقلون

ان حديث الطير من الأحاديث الصحيحة المستفيضة إن لم تكن متواترة وقد اخرجه حفاظ

السنة في صحاحهم فمنهم الحاكم في مستدركه صفحة ١٣٢ من جزئه الثالث وصححه على شرط الشيخين وحكاه الترمذي في صحيحه صفحة ٢١٣ والبغوي في ص ٢٠٢ من مصابيحه من جزئه الثاني والطبري في الرياض النضرة صفحة ١٦٠ من جزئه الثاني وخرجه الحافظ الكنجي في مناقبه وقال قال الحاكم النيشابوري حديث الطائر يلزم البخاري ومسلما ان يخرجاه في الصحيحين فان رجاله ثقات وقال وقد اخرجه الحاكم عن ستة وثمانين صحابيا قد نقلوه عن انس ثم قال والحديث مشهور وبالصحة مأثور انتهى

وإذا كان هذا الحديث مع صحته واشتهاره اشبه بحكايات الف ليلة وليلة عندك (يا استاذ) فالمسلمون جميعاً يجلون هذا الحديث ونحوه من احاديث رسول الله «ص» عن المشابهة لخرافات النواصب وسخافات الخوارج وخزعبلات المبغضين لعلي امير المؤمنين «ع»

الحديث نص في خلافة علي عليه السلام بعد النبي «ص» لدلالته صريحاً على ان علياً احب الناس إلى الله وإلى رسوله «ص» والأحب اليهما احق بخلافة الأمة من غيره ولهذا السبب نفسه صار هذا الحديث عند الحضرمي اشبه بحكايات الف ليلة وليلة، ثم من أنت «يا استاذ» لتتحكم على رسول الله «ص» سيد الأنبياء عليهم السلام في احاديثه وما اوحي اليه من الله تعالى في شأن عترته الطاهرة «ع» وما خطرك وقيمتك حتى تقول «ينبغي لرسول الله «ص» ان يفعل كذا والا يفعل كذا» افهل يا ترى انك اعرف من الله ورسوله «ص» بما فيه صلاح العباد والبلاد او انك تريد ان تكشف للناظرين فحمة ذاتك وعظيم جرأتك على الله وعلى رسوله (ص) وتجهر بمعاداة علي (ع) وتطعن بالنبي «ص» وفي دينه تمشياً وراء ميولك واهوائك وقد فاتك ان تتمثل بقول الشاعر العربي حيث يقول

بحب علي تزول الشكوك ... وتجلى النفوس وتحلو الثمار
فمهما رأيت عدواً له ... ففي اصله نسب مستعار
فلا تعذلوه على بغضه ... فحيطان دار ابيه قصار

- (حديث انا مدينة العلم وعلي بابها) -

تقول وهذا ايضا من الاحاديث المختلقة والأحاديث المدسوسة فالرسول الأكمل مهما أوتي من علم لدني او إيحائي لا تحدثه يوما نفسه الشريفة بهذه الدعوة فادب الرسول «ص» وتواضعه يأبيان عليه ان يفتر ويقول انا مدينة العلم الخ

أقول ليس هذا الحديث من الأقاويل المختلقة ولا من الأحاديث المدسوسة كما يزعمه العدو البغيض وإنما هو حديث مشهور صحيح وقد اخرجه الطبراني في الكبير كما في ص ١٠٧ من الجامع الصغير للحافظ السيوطي وحكاه الذهبي في تذكرة الحفاظ ص ٢٨ من جزئه الرابع وقال فيه

صحيح واخرجه الحاكم في مناقب علي عليه السلام صفحة ١٢٦ من صحيح المستدرك من جزئه الثالث بسندين صحيحين احدهما عن ابن عباس من طريقين صحيحين والآخر عن جابر بن عبد الله الأنصاري وقد اقام على صحة طرقه ادلة قاطعة وافرد احمد بن محمد المغربي نزيل القاهرة لتصحيح هذا الحديث كتابا حافلا سماه (فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي) وقد طبع سنة ١٣٥٤ هـ بالمطبعة الاسلامية – الأزهر – مصر – ومع هذا كله ونحوه هل ترى وزنا للخوارج وجرأتهم على نبذ هذا الحديث وأمثاله من أحاديث فضل الوصي «ع» وآل النبي «ص» ولقد نظرنا في طعونهم الكاذبة فلم نجد فيها إلا التحكم المحض والتعمم بالصلافة والتبرقع بالقحة والجلافة لأنهم وجدوها نصوصاً جلية على خلافته وبطلان خلافة المتقدمين عليه فلم يروا ملجأ يأوون اليه ولا سلطاناً يعتمدون عليـــه في اسقاط هذه الأحاديث إلا دعوى الوضع والوقاحة في التعصب

الحديث يدلنا بوضوح على وفور علم علي عليه السلام واستحضاره اجوبة الوقائع واطلاعه على شتات العلوم والمعارف وفيه اشارة إلى قوله تعالى « وأتوا البيوت من ابوابها» وفيه دلالة على أنه عليه السلام الامام لهذه الأمة بعد نبيها «ص» لأنه الباب لتلك العلوم وقوله «ص» « فمن أراد العلم فليأت الباب » كناية عن الحافظ للشيء الذي لا يشذ عنه شيء ولا يخرج منه ولا يدخل إلا به فكما أن المتسلق على البيوت لأخذ ما فيها يعد سارقاً غاصباً فكذلك اخـذ الأحكام وغيرها من غير طريق علي عليه السلام يكون ضلالا باطلا

وأما قولك بان أدب النبي(ص) وتواضعه يأبيان عليه أن يغتر فمن الباطل الخاسر أن تقول « يا استاذ »هذا القول في رسول الله «ص»فكأنك تريد أن تقول أن رسول الله «ص» لم يكن متأدبا بآداب الأنبياء (ص) ولا متواضعاً كتواضعهم بل كان مغتراً حيث قال (أنا مدينة العلم وعلي بابها) وهل يكون الطعن في رسول الله (ص) والخروج عن الدين غير هذا ثم لو كان هذا القول من رسول الله «ص» منافيا لآداب الأنبياء «ص» مع الله تعالى لكان ما اقتصه الله تعالى في القرآن عن أنبيائه (ع) نوح ولوط وهود وصالح وشعيب وموسى (ع) بقوله تعالى (إني لكم رسول أمين) أيضا منافيا لأدبهم مع الله ولكان نبي الله يوسف «ع» فيما حكاه الله تعالى عنه بقوله« اني حفيظ عليم» وقوله « وانا خير المنزلين »غير متأدب بادب الأنبياء«ع» مع الله لأن هذا القول عن الأنبياء «ع» لاجلهم في التركيب والصيغة كقول النبي «ص» (أنا مدينة العلم) فعلى قولك أن الأنبياء «ع» جميعا لم يتأدبوا مع الله إذ لم يتحدثوا مع أممهم بصيغة النعمة التي ما عرفها الأنبياء «ع» على زعمك فلم يخاطبوا الناس بها وما عرفها« إلا شيخ الاسلام الحضرمي» لأنهم لم يخاطبوا قومهم بصيغة النعمة بل قال كل منهم عليهم السلام على ما حكاه الله تعالى عنهم

(اني لكم رسول امين) وهكذا رسول الله «ص» على قولك قد اساء الأدب مع الله تعالى لأنه لم يخاطب القوم بصيغة النعمة وانما قال « انا مدينة العلم وعلي بابها » وقال على ما تواتر عنه « انا النبي لا كذب انا ابن عبد المطلب » والقول بذلك كفر ونفاق فاذا بطل هذا ثبت ان هذا ونحوه ليس مما يأباه ادب الأنبياء عليهم السلام ولا يوجب اغترارهم في شيء وانما يأباه بغض النواصب وتمجه اسماع الخوارج وتنفر عنه طباع المنافقين المبغضين لعلي امير المؤمنين عليه السلام لأن هذا النوع من الخطاب اخبار عما هم «ع» عليه من وصف النبوة والعلم أو من باب التحدث بالنعمة «واما بنعمة ربك فحدث » ثم كان اللازم عليك ان تخبرنا عن الصيغة الخاصة للتحدث بالنعمة ما هي ومن ذكرها من العرب العرباء وفي اي كتاب حرروها ومن هم الناقلون لها وهل هي من صيغ الأمر والتمني والترجي والدعاء وهل يوجد للاخبار صيغ متعددة وما هي تلك الصيغ فهذه اسئلة يلزمك الجواب عنها ومن حيث انك اهملت الجواب عنها فقد علمنا انه ليس للتحدث بالنعمة صيغة تخصصه كما تزعم ولا يفهم هذا من لغتهم اصلا وانما خصصه بالصيغة مروق الخوارج عن الدين المتجلي في منطق هذا الحضرمي باجلى المظاهر

-(قوله القاعدة في تخطيط المدينة ان يكون لها ابواب)-

نقول لو وافقنا وقلنا ان النبي «ص» مدينة العلم ولكن لم كان علي وحده بابها والقاعدة في تخطيط المدن ان يكون لها ابواب متعددة

اقول لم يخطر على بال احد ان الايام سيجيئها المخاض فتضع في بيوت المسلمين وليداً يقال له الحضرمي حتى يعدوا له ما استطاعوا من قوة ومن رباط الخيل يرهبون به عدو الله وعدو رسوله ومن «حذقه في الخلابة » ان جعل القاعدة في تخطيط المدن ان يكون لها ابواب متعددة مما لا يرتضيه العامي في حديث النبي «ص» فهو بهذه (المزية) يريد ان يعلم الناس كيف ينكرون احاديث رسول الله «ص» وكيف يتحكمون فيها بالرأي والهوى فاختار تلك الجملة ليبعد بذهن القارىء عن الاعتقاد بان عليا «ع» وحده بابها ولم يسمح له قلبه الهماز إلا ان يجعل لها ابوابا متعددة ويسوق لذلك بعض الامثلة بقوله « انظر إلى مدينة بغداد والى ابوابها كباب المعظم وباب الكاظم وباب الشيخ » دون أن ينتبه إلى ما تنطوي عليه هذه الكلمات من الأباطيل ولعلك « يا استاذ » انما عدلت عن التعبير الذي يتلقاه كل مسلم بالقبول إلى هذا الاسلوب الغريب لتخدع به المستضعفين من قراء كتابك حتى إذا انخدعوا به تناولوه بشرح طويل تشمئز منه قلوب المؤمنين ونحن نقول في جوابك

اولا انه انما كان علي «ع» وحده بابها دون غيره فلقصور ذلك الغير عن تناول هذه المنزلة السامية ولو علم الله تعالى ورسوله (ص) وجود من يستحق هذا الوصف سواه «ع» لما بخلا به

عليه وحيث لم يقل ذلك في غيره علمنا انه لا يوجد في اصحاب رسول الله «ص» من يليق بهذا الوصف غير علي عليه السلام وحده والنبي «ص» لا ينطق عن الهوى فقوله «ص» انا مدينة العلم وعلي بابها فمن اراد العلم فليأت الباب م ـــن الوحي الذي يكون العدول عنه كفراً وضلالا كبيرا

وثانياً أن كثرة الابواب وتعددها لا يؤمن منها على حفظ المدينة من اللصوص لا سيما إذا كانت الأبواب متخذة من السعف وجريد النخل اما إذا كان الباب واحداً مصنوعاً من الفولاذ فهو لا شك في أنه أقوى واحكم في حفظها من عوادي السارقين وايادي العابثين

- (حديث علي اقضاكم) -

تقول نعم ورد في حديث طويل « ارحم امتي بامتي ابو بكر واشدكم في الله عمر واكثركم حياء عثمان واقضاكم علي واقرؤكم أبي وافرضكم زيد واعلمكم بالحلال والحرام معاذ فان صح فليس فيه دلالة او اشارة إلى خلافة علي واين القضاء من الخلافة

اقول انما الوارد في صحيح الاحاديث قول النبي «ص» علي اقضاكم فقط على ما اخرجه الحاكم في مستدركه في باب فضائل علي صفحة ١٣٥ من جزئه الثالث والذهبي في تلخيصه وصححاه على شرط الشيخين وحكاه الحافظ ابو نعيم في حلية الاولياء ص ٦٥ من جزئه الأول وابن عبد البر في استيعابه صفحة ٤٧٤ من جزئه الثاني في ترجمة علي «ع» والطبري في الرياض النضرة صفحة ١٩٨ من جزئه الثاني في الباب نفسه فالحديث بهذا اللفظ صحيح لا شك فيه اما الزيادات التي جئت بها لتوهن بها جانب الحديث فكلها زائدة لا اصل لها ولا يوجد منها شيء في كتب الحديث المعتمدة عند اهل السنة ولو كانت موجودة لكان لزاما عليك ان تذكرها باسانيد صحيحة مقبولة عند اهل العلم وتذكر لنا في أي كتاب ذكرت ومن هم الناقلون لها نعم اخرج السيوطي نحوها في كتابه الموضوعات ص ٢٢٢ من جزئه الثاني فلتراجع فانها من الموضوعات بلا مراء ولو سلمنا جدلا وجودها في كتاب ما من كتبهم فهي ايضا باطلة ساقطة لعدم اتفاق الفريقين عليها وكل ما لم يتفق عليه الفريقان كذب وانتحال

والغريب منك يا (استاذ) أننا إذا احتججنا عليك بالاحاديث الصحاح التي دونها ائمتك في كتبهم المعتبرة الناصة على خلافة علي «ع» بعد رسول الله «ص» تقول انها باطلة ساقطة لا اصل لها ونراك في تضاعيف وريقاتك تحتج علينا بالاحاديث الباطلة التي حكم حفاظ السنة ورجال الدراية منهم عليها بالوضع والافتعال والعجب كل العجب قولك أن الحديث لا دلالة فيه على خلافة علي «ع» والاطم قولك واين القضاء من الخلافة كأنك تجهل أو تتجاهل أن القضاء منصب خطير لا يليق إلا بمقام الأنبياء (ع) وخلفائهم وليس للجهال فيه حظ ونصيب وكأنك

لا تعلم ان القضاء يستدعي العلم الغزير في حل المشكلات من الحوادث وقطع الخصومات بين المتنازعين ولا شك في انه لا يصلح أن يكون الشخص قاضياً إلا إذا كان عالماً ولا ريب في أن أقضى الناس حكما هو أقواهم على الانتصاف للمظلوم من الظالم وهذه الصفات لا تكون إلا في الامام القائم مقام النبي (ص) لا سواه إجماعاً وقولا واحداً فالحديث نص صريح في خلافة علي (ع) بعد رسول الله (ص) وبطلان خلافة المتقدمين عليه

﴿ علي مع الحق والحق مع علي ﴾

تقول لا نسلم بأن مثل هذا الحكم الغيبي يصدر عن صاحب الرسالة وإذا صح لابد لأسباب داعية والداعي إما أن يكون قد وقعت خصومة بين علي وبين أحد فتبين أن الحق في جانب علي واما أن يكون قالها في حق علي بصورة عامة فإن كان الشق الأول فلا دلالة فيها على أن الحق مع علي في جميع قضاياه وإن كانت من الشق الثاني فلا يصح لرسول الله « ص » أن يقدم على هذا الحكم الغيبي القطعي لأن الانسان مجهول الخاتمة أما تذييل الحديث بقوله « ص » لن يفترقا فكم من أمثال هذه الزيادات قد ملئت بها الكتب

أقول أما الحديث بهذا اللفظ فقد حكم بثبوت صحته غير واحد من علماء السنة وكبار حفاظها العارفين بنقد الحديث فمنهم ابن روزبهان في الحديث الرابع والعشرين من أحاديث خلافة علي «ع» وأخرج الحاكم في مستدركه صفحة ١١٩ من جزئه الثالث والذهبي في تلخيصه وقد صححاه على شرط البخاري ومسلم ان علياً مع الحق والحق مع علي واخرجه الحاكم أيضاً في صفحة ١٢٥ من مستدركه في جزئه الثالث عن النبي «ص» انه قال تكون بين الناس فرقة واختلاف فيكون هذا واصحابه على الحق وأشار إلى علي فالحديث صحيح في نفسه فضلا عن شهادة صحيح الأحاديث بثبوت صحة معناه كما هو المعروف عند علماء هذا الفن من الفريقين وأما قولك في الشق الاول فلا دلالة فيها على ان الحق مع علي في جميع قضاياه فمردود بما أجمع عليه علماء الأصول من المسلمين أجمعين في ان اسم الجنس المفرد إذا أدخل عليه الألف واللام يفيد العموم مطلقاً وكلمة الحق اسم جنس قد دخله الألف واللام فهو يفيد العموم مطلقاً وخصوص المورد لو سلمناه لا يخصص الوارد مع عموم الحكم كما هو صريح الحديث نظير ما لو كان زيد عادلا فقيل لك ما تقول في زيد فقلت (ان العادل مأمون) فإن هذا الحكم قطعا لا يختص بزيد وحده بل يتعدى إلى كل عادل فالحديث من هذا القبيل لأنا وان فرضنا اختصاص مورده بقضية خاصة إلا ان ذلك لا يخصص عموم حكمه ﷺ فيه بل يعم سواه فالحديث يدل بعموم لفظه ومعناه على ان عليا مع الحق والحق معه في جميع قضاياه الخصوصية

والشخصية في كل زمان ومكان وإذا كان الحق لا ينفك عن علي أبداً كما هو مفاد الحديث دل أبلغ الدلالة على عصمته ووجوب الاقتداء به وهو المراد من الامامة ولا جائز على الرسول ﷺ ان يخبر على الاطلاق بأن عليا «ع» مع الحق والحق مع علي (ع) ووقوع القبيح جائز عنه (ع) لأنه إذا وقع كان الاخبار كذبا ولا يجوز ذلك على رسول الله ﷺ بالاجماع

وأما قولك في الشق الثاني فلا يصح لرسول الله ﷺ ان يقدم على هذا الحكم النبي القطعي لأن الانسان مجهول الخاتمة فقول بجهالة ورمي بسهام خاطئة وكيف يا ترى غاب عن فطرتك (الصحيحة وذوقك السليم) بأن حكمك هذا أنت لا ترضاه وتأباه كل الاباء. وتحرص أشد الحرص على الاذعان بمعناه ألم أقل لك (يا أستاذ) انك تكتب بشهوة وعاطفة الامر الذي أعمى منك البصر والبصيرة فأوردت هذه الجملة دون أن تشعر بأنها تأكل كبدك بنفسك وتمزق فؤادك بيدك كالباحث على حتفه بظلفه والجادع مارن انفه بكفه

أليس قد زورتم على رسول الله ﷺ حديثا فيه البشارة لجماعة بالجنة ومنهم أبو بكر وعمر وعثمان (رض) فلا بد من ان تقول نعم فيقال لك فكيف يا ترى صح لرسول الله ﷺ ان يقدم على هذا الحكم الغيبي القطعي ويبشر هؤلاء بالجنة والانسان مجهول الخاتمة فإن قلت لا يصح فيقال لك إذن ثبت انهم ليسوا من أهل الجنة قطعا وبطل ان يكون النبي ﷺ قد بشرهم بالجنة وإن قلت يصح من النبي ﷺ أن يقدم على مثل هذا الحكم الغيبي القطعي اصلاحا لما فسد عليك فقد ابطلت قولك (فلا يصح لرسول الله ﷺ ان يقدم على مثل هذا الحكم القطعي) وحسبنا هذا في بطلان ما ذهبت إليه على ان رسول الله ﷺ ما كان ليقدم على هذا الحكم الغيبي القطعي إلا بعد أن أعلمه الله تعالى به لأن الله تعالى قد علم حال علي «ع» وانه بهذا الوصف دائما كما علم ذلك في نبيه ﷺ فأمر رسوله ﷺ ان يخبر الناس به ويبين لهم رفيع منزلته وعلو مقامه وانه ممن لا يرتاب في أقواله وافعاله وفي القرآن (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) فقول النبي ﷺ (علي مع الحق والحق مع علي) من الوحي الالهي الذي لا يعتريه الشك إذ في الشك به كفر وضلال

ثم من أين علمت ان ذلك لا يصح لرسول الله ﷺ ان يقدم عليه ألكون علي من البشر والبشر بطبيعته معرض الأخطاء. والغلطات فإن كنت لهذه العلة منعت الصحة ونفيته وتحكمت به على رسول الله ﷺ ولم تتأدب معه كما لم يتأدب معه من كان قبلك فأسأ. الادب إليه حيث قال فيه ان النبي ﷺ (ليهجر) فتأسيت انت به في خلع العذار وطويت الكشح عن الوقا بجرأتك على سيد الأنبياء ﷺ وجسارتك عليه فإنه يلزمك طرد هذه العلة في جميع الأنبياء والمرسلين «ع» لا خصوص علي «ع» لأنهم أيضا من البشر فإن قلت لا تجوز العصمه لغير الانبياء

(ع» من البشر فيقال لك ان ذلك باطل ساقط يبطله كتاب الله والسنة

﴿ العصمة تجوز لغير الانبياء (ع) من البشر ﴾

أما الكتاب فقوله تعالى (ومن قوم موسى أمة يهدون بالحق وبه يعدلون) وقال تعالى (وممن خلقنا أمة يهدون بالحق وبه يعدلون) وقال تعالى (وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا) ولا يجوز صرف هذه الآيات إلى خصوص الأنبياء. «ع» فإنها تأبى ذلك كل الاباء. لاسيما الآية الاولى والثانية الصريحتين في إرادة العصمة لخصوص الأئمة «ع» منهم لا خصوص الأنبياء. « ع » وخاصة الآية الاولى التي هي نص في إرادة ذلك من قوم موسى «ع» ولا جائز على الله تعالى ان يخبر على الاطلاق بأنهم يهدون بالحق وبه يعدلون ووقوع الخطأ والقبيح جائز عنهم لأنه إذا وقع كان الاخبار كذبا باطلا تعالى الله عما يقول الكافرون علواً كبيرا

واما السنة فقد اخرج البخاري في صحيحه في باب (لا تزال طائفة من أمتي على الحق) صفحة ١٧٤ من جزئه الرابع عن النبي ﷺ انه قال لا تزال طائفة من أمتي قائمة بالحق لا يضرها من خالفها وخذلها وأنت لو تأملت بعين صحيحة وبصيرة نافذة لعلمت باليقين ان الآية الثانية بضميمة الحديث لا يريدان ولو بقرينة الأحاديث الواردة في خلافة علي والأئمة « ع » من ولده الدالة على عصمة أهلها إلا الأئمة من أهل البيت لا سواهم من أئمة الجور وبغاة صفين

﴿ ورود المخصص لآية الانقلاب ﴾

تقول ولو تنازلنا معك وقلنا بقولك ان المسلمين كلهم من غير استثناء طبعاً ولا تخصيص انقلبوا لأن الآية عامة والخطاب عام (انقلبتم على أعقابكم) لم تستثن علياً «ع»

أقول لولا ورود المخصص لعموم آية الانقلاب من الكتاب والسنة لجاز لك أن تتوهم إرادة العموم إلا انك (يا استاذ) تعاميت بل عميت عن المخصص المتصل في ذيل الآية بقوله تعالى (وسيجزي الله الشاكرين) الدال على وجود شاكرين بعد انقلاب جمهور الصحابة على الأعقاب وتعاميت عن المخصص المنفصل من قول النبي ﷺ في حديث الحوض (فلا يخلص منهم إلا همل) أي إلا القليل وهم المعنيون بقوله تعالى (وسيجزي الله الشاكرين) وقوله تعالى (وقليل من عبادي الشكور)

وأما قولك فكم من أمثال هذه الزيادات قد ملئت بها الكتب فزائد باطل لثبوت صحة هذه الزيادة في أصل الحديث كما ذكرنا وإنما صارت من الزيادات عندك لورودها في فضل علي (ع) لا في فضل أبي بكر وعمر وعثمان (رض) ومعاوية لذا تراك قد أقررت بصحة تلك الزيادات الزائدة في متن حديث (علي أقضاكم) ولم تعترف بها هنا ولو أمكنك أن تريد في هذا الحديث

أيضاً إجلالا و إكباراً لخلفائك وتنزيلا لهم في غير منازلهم لفعلت ولكن أعوزك القول وأخرسك النطق فلم يسعك إلا الطعن الكاذب في الحديث وقد أرجعناه إلى نصابه وكلنا له بصاعه

﴿ لكل نبي وصي ووارث ، ان وصيي ووارثي علي بن ابي طالب ﴾

تقول ان هذين الحديثين لا أصل لهما وهما من وضع المغالين الكذابين ثم من أين ثبت أن لكل نبي وصياً ووارثاً فهل كان ليحيى وصي ووارث ومن هو وهل كان لسليمان وصي ووارث فمن هو وصيه فأحاديثك كاذبة فلو استدللت بقوله (ووصى بها ابراهيم بنيه) قلنا الوصية هنا يراد بها التمسك بالله لا الوصية بالخلافة وكذا قول زكريا (فهب لي من لدنك ولياً يرثني ويرث من آل يعقوب واجعله رب رضيا) أي يرثني النبوة لا انه يرثني الخلافة والامامة الخ

أقول ويرد عليك أولا بالنقض بأن نقول لك من أين ثبت أن الأنبياء « ع » أربعة وعشرون الف ومئة الف نبي (ع) والقرآن لم يأت إلا على ذكر خمسة وعشرين منهم فقط فإن قلت لا يوجد أنبياء. (ع) بهذا العدد فقد كذبت بالقرآن حيث يقول (ورسلا قد قصصناهم عليك من قبل ورسلا لم نقصصهم عليك) فهم الذين لم يذكرهم القرآن بأسمائهم فمن هم أولئك الأنبياء. (ع) وما هي أسماؤهم يا ترى ومن هم الناقلون لها فهذه أسئلة يجب الجواب عنها فإن قلت لا يلزم من ثبوت عددهم أن تعرف أسماءهم بصورة عامة فيقال لك الجواب الجواب فلا يلزم من ثبوت أن لكل نبي وصيا ووارثا ان نعرف اسماء الاوصياء والوارثين للأنبياء. « ع » بأسمائهم وبصورة عامة وعدم العلم بالشيء ليس علما بعدمه فكيف ينفي ذلك مع ثبوته بنص هذا الحديث وذلك ان الذي أخبرنا بوجود هذا العدد من الأنبياء. (ع) هو الذي أنبأنا بأن لكل نبي وصيا ووارثا وقد وصل ذلك إلينا بالتواتر كوصول هذا عن رسول الله ﷺ فلا سبيل إلى إنكاره

وثانيا انه لما كان الثابت بالاضطراد من دين رسول الله ﷺ أن الأنبياء. (ع) اربعة وعشرون الف ومئة الف نبي وجب بحكم العقل أن يكون أوصياؤهم بعددهم وذلك لأن الكتب والتعاليم التي أتت بها الأنبياء. (ع) لا تسد في أممهم قطعا إلا أن يكون لها قيم يبينها للناس كما كان يبين للنبي ﷺ ذلك لأن فيها المحكم والمتشابه والمفصل والمجمل والناسخ والمنسوخ وغيرها ولهذا السبب نفسه افترقت كل أمة من أممهم فرقا متعددة وكل فرقة تخاصم غيرها بكتابها وتعاليم نبيها «ع» وذلك القيم هو الوصي المنصوب الذي يعلمه النبي (ع) أبواب علومه وأسرار كتابه ومعالم نبوته

وثالثا ان نصوص الوصية والوراثة متواترة وقد أورد الذهبي الحديث الأول في أحوال شريك صفحة ٤٤٦ من ميزان الاعتدال من جزئه الاول وكذب به وزعم ان شريكا لا يحتمله وقال ابن محمد بن حميد الرازي ليس بثقة أقول وأنت ترى ان الذهبي لم يعتدل هنا في ميزانه إذ كذب بهذا الحديث ولم يعقب ذلك بما يكون تبريراً له عما رمى به الحديث من الكذب سوى قوله ان شريكا لا يحتمله مع ان كلا من الامام أحمد بن حنبل والبغوي محيي السنة عند السنة وابن جرير وابن معين امام الجرح والتعديل وغير هؤلاء من طبقتهم قد حكموا بوثاقة محمد بن حميد وروا عنه فهو شيخهم ومعتمدهم في الحديث كما اعترف به الذهبي نفسه في ترجمة محمد بن حميد صفحة ٥٠ من الميزان من جزئه الثالث فالرجل غير متهم بالرفض ولا بالتشيع وإنما هو من سلف الذهبي فلا وجه لتهمته في هذا الحديث إلا بغض الوصي «ع» وآل النبي صلى الله عليه وآله وسلم

﴿ حديث الوصية ﴾

ثم انه لا شك في ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عهد إلى علي (ع) أن يغسله ويجهزه ويدفنه على ما أخرجه ابن سعد في صفحة ٦١–٦٣ من القسم الثاني من طبقاته من جزئه الثاني وأخرجه كل من أبي الشيخ وابن النجار على ما حكى ذلك عنهما في صفحة ٥٤ من كنز العمال من جزئه الرابع واخرجه الحاكم في صفحة ٥٩ من مستدركه والذهبي في تلخيصه من جزئه الثالث وصححاه على شرط البخاري ومسلم وأخرجه البيهقي في سننه واخرج الحاكم في مستدركه صفحة ١١١ من جزئه الثالث عن ابن عباس ان لعلي (ع) اربع خصال ليست لأحد غيره وهو أول من صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو الذي كان لواؤه معه في كل زحف وهو الذي صبر معه يوم فر عنه غيره وهو الذي غسله وأدخله قبره وهكذا اخرجه ابن عبد البر في استيعابه في ترجمة علي «ع» وقد تضافرت النصوص بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عهد إلى علي (ع) بأن يبين لأمته ما اختلفوا فيه من بعده على ما اخرجه الحاكم في مستدركه من جزئه الثالث صحيحا على شرط الشيخين وقال صلى الله عليه وآله وسلم انا دار الحكمة وعلي بابها على ما أخرجه الترمذي في صحيحه وابن جرير على ما حكاه عنهما المتقي الهندي في صفحة ٤٠١ من كنز العمال من جزئه السادس وقال ابن جرير هذا خبر عندنا صحيح سنده ونقله عن الترمذي السيوطي في حرف الهمزة من جامع الجوامع وصفحة ١٧٠ من الجامع الصغير من جزئه الأول

﴿ حديث عائشة في الوصية ﴾

وحسبك في ثبوتها ما اخرجه البخاري في صحيحه على ما مر في كتاب الوصايا صفحة ٨٣ من جزئه الثاني وفي باب مرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم ووفاته صفحة ٦٤ من جزئه الثالث ومسلم في كتاب

الوصية صفحة ١٤ من جزئه الثاني قال ذكر عند عائشة أن النبي ﷺ أوصى إلى علي فقالت من قال الحديث وأنت خبير بأن الشيخين إنما أخرجا هذا الحديث دون أن يشعرا أو يقصدا إلى دلالته على وصية النبي ﷺ إلى علي (ع) وإلا لكتماه كما كتما غيره من أحاديث فضله (ع) لئلا يكون سلاحا لخصومهم وهم يعلمون — فإن الذين ذكروا وقتئذ أن النبي (ص) أوصى إلى علي «ع» لم يكونوا خارجين عن أمته بل كانوا من أصحابه أو من التابعين الذين لهم الجرأة على مكاشفة عائشة بما يسؤوها ويخالف الحالة السياسية في ذلك الحين لا سيما انهم خير القرون والذين يلونهم عندك (يا أستاذ) لذا تراها قد ارتبكت ارتباكا عظيما عند سماعها حديثهم يصوره لك ردها عليهم بأوهى الردود وأوهنها (وان أوهن البيوت لبيت العنكوت لو كانوا يعلمون)

ظنت سخينة أن ستغلب ربها فليغلبن مغالب الغلاب

وتخصيصك للآيات التي سردتها بخصوص التمسك بالملة الحنيفية بلا مخصص باطل فمن أين علمت انه يريد خصوص التمسك بالملة ولماذا يا ترى لا يصح أن يريد العموم لا سيما بعد ملاحظة قوله تعالى لخليله ابراهيم (ع) (إني جاعلك للناس إماماً) وقوله تعالى بعد طلبه (ع) الامامة لذريته «ع» (قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين) فإن ذلك يدل بصراحة على ان ابراهيم «ع» طلب الامامة لذريته فمنعها الله تعالى عن خصوص الظالمين منهم وعلي أمير المؤمنين «ع» من ذريته «ع» قطعاً ولم يكن ظالما أبداً ولم يسجد لصنم مطلقاً فهو أحق وأولى من غيره ممن سجد للأصنام وعكف على عبادة الأوثان مدة من الزمان وأما تخصيصك لآية (يرثني ويرث من آل يعقوب) بخصوص النبوة فأيضاً تخصيص بلا مخصص باطل ساقط لا سيما بعد ملاحظة قوله تعالى مخاطباً ابراهيم «ع» (إني جاعلك للناس إماماً) الدال على انه يرث منه الإمامة والخلافة لا خصوص النبوة وقل لي بربك من هذا الذي أباح لك التصرف في آيات القرآن وصرفها إلى غير معناها المطابقي بلا دليل (آلله أذن لكم أم على الله تفترون) وخذ مني مضافا إلى ما مضى بأنه إذا كان يريد إرث النبوة كما تزعم لزم أن يكون علي «ع» نبياً لأنه أيضاً من آل يعقوب «ع» وذرية ابراهيم فلا يجوز لك أن تقدم أبا بكر «رض» عليه لأن الميراث لا يصح أن يكون لواحد من الورثة وأراك (يا أستاذ) نسيت استدلال خصمك بقوله تعالى (وورث سليمان داود) إنه ورث منه كل شيء حتى الخلافة والإمامة بدليل قوله تعالى (يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض) والغريب انك لا تثبت على طريقة واحدة لأنا إذا قلنا لك ان الخلافة لعلي وأولاده (ع) بعد رسول الله (ص) دون غيرهم تقول كلا هذه عادة ملوكية وسنة (هرقلية) لا تجتمع النبوة والامامة في بيت رسول الله (ص) وهنا نراك تثبت مذهبك (الهرقلي) وتزعم أن النبي «ص» يتولد منه النبي ويرث منه النبوة وان المراد من الارث في الآيات خصوص ارث النبوة ثم من أين علمت انه لا يريد انه

يرث منه النبوة والامامة مع ان النبي (ص) لا يكون نبيا إلا وهو واجد لصفة الامامة وهل للامامة معنى غير الزعامة الكبرى بأمور الدين والدنيا وانه واجب الطاعة على أمته وهذا المعنى ثابت لكل نبي لا سيما ان صريح الآيات (اني جاعلك للناس إماما) (إنا جعلناك خليفة في الأرض) (إني جاعل في الأرض خليفة) كلها يدل عليه سوى ان الامام لا يوحى إليه كما يوحى إلى النبي (ص) فالآيات صريحة في إرادة العموم وما لها من مخصص إلا البغض للوصي (ع) والمعاداة لعلي «ع»

لعمرك ان الحق ابيض ناصع ولكنما حظ المعاند اسود

(ان عليا مني وانا من علي لا يؤدي عني إلا أنا أو علي)

(ان عليا مني وانا من علي وهو ولي كل مؤمن من بعدي)

(أنت ولي كل مؤمن من بعدي)

تقول هذه الاخبار التي تسمونها بزعمكم أحاديث رسول الله (ص) اشهد انها موضوعة بعيدة عن الصحة بعيدة عن الصدق كل البعد

أقول اندفعت يا (أستاذ) تارة أخرى تنقر بشوكتك في أساس الاسلام لتجرده عن جميع مميزاته وتخرجه عن فطرة الله التي فطر الناس عليها حتى إذا اصبح الناس يخرجون منه أفواجا وأصبح دينا ضعيفا اندمجوا في الملة التي افتتنت أنت بتقاليدها ويعلم كل مسلم أن انسيابك في الطعن على أحاديث رسول الله «ص» بهذه اللهجة اللادينية التي تسمع بها قراء كتابك لأوضح مثال وأصدق شاهد على أنك لا تكتب عن علم وروية ولا عن أمانة ودرية وإنما تكتب لا عن عصبية مذهبية فحسب بل تكتب عن شهوة وعاطفة غير إسلامية .

أرأيت كيف خلع الخضرمي ودلع فرمى الاحاديث النبوية الصحاح بالوضع والكذب والافتعال كأنك لا تؤمن بيوم الحساب يوم تنشر فيه صحف كتابك ويقال لك (اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا)

أما الحديث الأول فقد أخرجه ابن ماجه في باب فضائل الصحابة صفحة ٩٢ من جزئه الاول من صحيحه والترمذي والنسائي في صحيحيهما وأحمد بن حنبل في مسنده صفحة ١٦٤ من جزئه الرابع من حديث حبش بن جنادق بطرق متعددة كلها صحيحة وناهيك انه رواه عن يحيى بن آدم عن إسرائيل بن يونس عن جده أبي اسحاق السبيعي عن حبش وكل هؤلاء من الحجج عند البخاري ومسلم وقد أخرجا لهم في تضاعيف أبواب صحيحيهما فالحديث صحيح لا شك فيه

أما الحديث الثاني فقد أخرجه حملة الآثار الثقات من أهل السنة فمنهم النسائي في خصائصه العلوية وأحمد بن حنبل من حديث عمران في أول صفحة ٤٣٨ من جزئه الرابع من المسند

والحاكم في ص ١١١ من مستدركه من جزئه الثالث والذهبي في تلخيصه وصححاه على شرط الشيخين وأخرجه ابن أبي شيبه وابن جرير وصححه على ما حكاه عنهما المتقي الهندي في أول صفحة ٤٠٠ من كنز العمال من جزئه السادس وأخرجه الترمذي باسناد قوي فيما ذكره العسقلاني في ترجمة علي (ع) من اصابته من جزئه الثاني وهذا الحديث أيضاً من صحيح الاحاديث

أما الحديث الثالث فقد أخرجه أبو داود وغيره من أصحاب الصحاح عن أبي عوانه الوضاح ابن عبد الله اليشكري عن أبي بلج يحيى بن سليم الفزاري عن عمرو بن ميمون الاودي عن ابن عباس مرفوعاً ورجال هذا الحديث كلهم ثقات وقد احتج بكل واحد منهم البخاري ومسلم في الصحيحين إلا يحيى بن سليم فإنهما لم يخرجا له إلا أن أئمة الجرح والتعديل قد حكموا بوثاقته على ما حكاه الذهبي في ترجمته من ميزان الاعتدال صفحة ٢٩٢ من جزئه الثالث فراجعه ثمة (يا أستاذ) حتى تعلم سقوط قولك وبطلان شهادتك بوضع هذه الاحاديث ويقول الكتاب (إن جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا) فأي مسلم عاقل يا ترى بعد هذا كله يصدقك في حكمك على هذه الأحاديث بالوضع ويقبل فيها شهادتك المزورة ويكذب مثل هؤلاء الأعلام والثقات العارفين بصحة الحديث والناقدين له بعلم اللهم إلا الخوارج الذين يبغضون علياً ويبذلون أقصى ما لديهم من جهد في إطفاء نوره (والله متم نوره ولو كره الكافرون) (فإن شهدوا فلا تشهد معهم ولا تتبع أهواء الذين كذبوا بآياتنا والذين لا يؤمنون بالآخرة وهم بربهم يعدلون)

﴿ قول عمر (رض) لقد اعطى علي (ع) بنه ابي طالب ثلاثا ﴾

تقول هذه الاخبار المنافية لآداب المسجد ولقدر رسول الله (ص) لا نقبلها البتة

أقول لو كنت (يا أستاذ) تبحث بحكمة و إخلاص وترد بنقد علمي متين لافتتحت البحث ببيان الوجه في عدم قبولك لهذه الاحاديث بما تقتضيه الادلة من ثبوت شيء أو عدم ثبوته (ولكنك علمت ان دخولك في الموضوع عن طريق الرد العلمي ان كنت من أهله) يرفع الستار عن طويتك فيأخذ المسلمون الذين عرفوا الله وعرفوا رسوله (ص) منك حذرهم ويسهل على علمائهم تحديد أفكارك الهدامة وطعنها بالحجة في صميمها

أما حديث سد الابواب وقول الخليفة عمر بن الخطاب «رض» لقد أعطي علي بن ابي طالب ثلاثا لأن تكون لي واحدة أحب إلي من حمر النعم زوجته فاطمة بنت رسول الله (ص) وسكناه المسجد يحل له ما يحل لرسول الله (ص) والراية يوم خيبر فكل ذلك من الاحاديث الصحيحة المشهورة وقد أخرجها الحاكم في مستدركه صفحة ١٢٥ من جزئه الثالث صحيحاً على شرط الشيخين وأخرجه أبو ليلى كما في الفصل الثالث من الباب التاسع من الصواعق المحرقة لابن حجر صفحة ٧٦ وأخرجه أحمد في مسنده صفحة ٢٦ من جزئه الثاني ورواه عن كل من

عمر وابنه عبد الله جماعة من الثقات المحققين باسانيد مختلفة وأخرجه أحمد أيضا في صفحة ٣٦٩ من جزئه الرابع من حديث زيد بن ارقم فهذه الأحاديث كلها صحيحة لا ريب فيها من حيث السند

وأما قولك بأنها منافية لآداب المسجد ولقدر رسول الله فكأنك تريد بهذا التعليل الباطل الذي لو جاز لك تمشيته وتمشية أمثاله من تعليلاتك العليلة في اقتناص احكام الله وشرائعه التي شرعها لعباده لبطل الدين وقوانينه ألم تعلم « يا أستاذ » ان الاحكام الشرعية توقيفية لا تبتنى على الاستحسان والاستبعاد ولا على الاعتبار والظنون الخاطئة وإنما يجب أن يتلقاها المسلم من لسان الشرع بنقل المحققين الثقات وكونك لا تقبلها اتباعا للأهواء والضلالات لا يقدح في شيء من صحتها ولا يوجب وهنا في سندها فإن الكافرين لم يقبلوا كتاب الله وطعنوا فيه وفي رسول الله لأنه على خلاف ما يرغبون وعلى ضد ما يهوون فهل تُترك المسلمون كتاب ربهم أو يا هل ترى أثر ذلك في رسول الله (ص) فأعرضوا عنه لأن الكافرين يريدون ما يشتهون ولا يقبلون إلا ما يهوون على ان تعليلك عدم قبولها بالمنافاة لآداب المسجد يوجب عليك طرد العلة فتحكم بحرمة ذلك على رسول الله «ص» لا خصوص علي «ع» وتلك قضية العلة المطردة وهذا لا يقول به أحد من المسلمين ثم انه لا يلزم من ثبوت الحكم لبعض الاشخاص شرعا ثبوته على آخرين كما يقتضيه ذلك الحديث فعموم الحكم بحرمة دخول الجنب إلى المسجد أو سكناه فيه على تقدير ثبوته — مخصص بما عدا رسول الله «ص» وعلي «ع» بهذا النص الصحيح وذلك لأن الخاص يقضي على العام ويخصصه عند العلماء فعلام كل هذا التهويل (يا أستاذ) وما لك وما لعلي (ع) معك فهل سلبك مالا أو اغتصب منك تراثا أو وتر منك في الله أسلافا

﴿ حديث الثقلين ﴾

تقول أما الخطبة التي كانت في حجة الوداع فمن جملة فقراتها « إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وسنة نبيه لن يفترقا حتى يردا علي الحوض » وهذا هو الأنسب وهو المعقول ومما يدل على كذب هذا الخبر استشهادكم بقول عمر بن الخطاب هنيئاً لك يا ابن أبي طالب الخ

أقول هذه نغمة أخرى من نغماتك التي تضرب عليها أما تستحي « يا أستاذ » من الفضيحة ولا تبالي بما يقول الناس فيك إذ ابرزت صفحتك للخزي وطرحت نفسك في أفواه القارضين ولم تعتن بقول النبي (ص) حيث لعن الكذابة عليه فافتريت عليه (ص) بقولك (وسنة نبيه) أرأيت كيف تتحدث بكل اطمئنان بما يكذبه الوجدان انها لوقاحة ما رأيناها ولا مرت على مسامعنا إن حديث الغدير من الاحاديث المتواترة وقد أشرنا إليه في أوائل هذا الكتاب فلا حاجة إلى التطويل بالتكرار وإنما المهم محاسبة الحضرمي بقوله فمن جملة فقراتها ان الخطبة في حجة الوداع

(إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وسنة نبيه) فإن هذه الكلمة من مصوغات قلمك وعليها طابع الوضع لأنها مما لا يوجد له عين ولا أثر في كتب الحديث الصحيحة عند أهل السنة فدونك رواة هذا الحديث من ثقات السنة وأكابر حفاظها فإنك تجدهم متفقين على ما ألمعنا إليه « اني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي ولن يفترقا حتى يردا علي الحوض الحديث » ولعل الذي ألجأك إلى إسقاط لفظ العترة من متن الحديث ووضع كلمة السنة مكانه هو دلالة هذا الحديث على النص في خلافة العترة الطاهرة وصراحته في أن المراد من أهل البيت هم العترة لا زوجات النبي (ص) كما تزعم

وقولك وهـذا هو الانسب وهو المعقول أدهى وأمر وأقبح وأطم فكأنك ترى ان رسول الله (ص) ما كان يعلم ما هو الأنسب ولا يعرف ما هو المعقول فيما يحدث به أصحابه حيث قـال (ص) « كتاب الله وعترتي أهل بيتي » وقد علمت ذلك أنت وحدك فوضعت مكان قوله « ص » « وعترتي أهل بيتي » لفظة « وسنة نبيه » أو ان النبي «ص» ما كان يعلم ان سنته لا تجدي في رفع الخلاف وحفظ الشريعة من الضياع و إقامة الحدود لعدم إحاطتها بجميع الاحكام التفصيلية جزئية و كلية على سبيل اليقين وقد علمت ذلك انت وما بعد هذا تحكم « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون »

الحديث يدل على مطلوبنا من وجوه — منها أن النبي «ص» حكم بعدم خلو البيت النبوي (ص) من رجل في كل قرن هو في وجوب التمسك به كالقرآن الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وهو المبين لأحكامه التفصيلية كلية وجزئية ومنها انه (ص) جعل عترته أحد الثقلين وحكم بأنهما لن يفترقا في المعنى ما دامت الدنيا وهو دليل عصمتهم من الخطأ والمعصوم طبعاً أحق بإمامة الأمة بل لا تصلح إلا له وغيرهم لم يكن معصوماً أبداً ومنها أن الحديث نص في أن عندهم علم القرآن وما فيه من الاحكام بصورة عامة وما عندهم هو من القرآن وهو دليل أفضليتهم من سائر الأمة والافضل لايكون مأموماً للفاضل فضلا عن المفضول لقبحه عقلا ومنها ان النبي «ص» جعلهم اعـدال القرآن وهو واجب الاتباع فكذلك يجب اتباعهم في كل أمر ونهي وهو لازم الامامة وهذا معنى التمسك بهم ومنها أن النبي «ص» رتب الضلال عن الحق بتركهما معاً والهدي بالتمسك بهما معا فالتمسك بأحدهما دون الآخر لا يغني من الحق شيئاً بل الأخذ بأحدهما دون الآخر لا يكون من التمسك بأحدهما في شيء. فكما ان المتخلف عن القرآن لا يصيبه إلا الضلال فكذلك المنحرف عن أهل البيت لايصيبه إلا الضلال وهذا معنى لاعلم ولا هدى ولا نجاة إلا لأهل البيت «ع» ولأتباعهم وان كل شيء لم يكن من طريقهم فهو جهل وضلال

ثم إنا نقول لك إن كنت تقر بوجوب اتباع السنة فها نحن اولاء قـد سردنا عليك شذوراً

من أحاديث رسول الله (ص) من طريق أمتك فلماذا خالفتها وضربت بها عرض الحائط وادعيت انها موضوعة لا أصل لها من غير دليل فإذا كانت كل هذه الاحاديث موضوعة مدسوسة فما هي السنة التي تتبعها وحفاظها وضاعون لا حريجة لهم في الدين وما ذنب خصمك إذا كان رواة السنة ومحدثوها ورجالها كلهم كذابين يختلقون الاحاديث أو انهم جهال مغفلون أو انهم أناس بـله وسذج « على حد تعبيرك فيهم » إذن فمن أين يا ترى تأخذ معالم دينك ولسنا مؤاخذين — إذا قلنا لك ان النتيجة من ذلك كله هو « الجهل والحماقة » ولا غرابة في ذلك لأن شخصاً يتهجم على أئمته في الحديث فيلصق بهم الكذب في الحديث طوراً والوضع فيه أخرى وهو لا يعرف منهم أحـداً أفلا يصح أن نقول فيه انه جاهل وره

﴿ يزيد بن معاوية ﴾

تقول ان يزيـد بن معاوية هو الفتى العربي القح المسلم إلى آخر ترهاتك أقول وهـذه سلسلة أخرى من آرائك التي تسطو بها على الاسلام وأهله لتزجه في الاباحية المتهتكة وترمي بها عفافه وتقذفه بسبة اللادينية بربك قل لي من أين علمت أن يزيد بن معاوية « هو الفتى العربي القح المسلم » أعلمت ذلك من يوم قتل الامام الحسين «ع» سبط النبي «ص» وريحانته من الدنيا وسيد شباب أهل الجنة جائعاً عطشانا وقتل أطفاله ونهب رحله وحرق خيمه وسبي حرمه وذراريه وسرى بهم باسر الذل على اقتاب المطايا من كربلا إلى الكوفة ومنها إلى الشام أم من يوم أباح المدينة مدينة الرسول «ص» لعسكره ففعلوا فيها الأفاعيل المنكرة حتى افتضوا في يوم واحـد الف بكر مـن بنات المهاجرين والأنصار والتابعين أم من يوم هدمه الكعبة بيت الله الحرام ورميه لها بالمنجنيق أم من يوم استحلاله الزنا [1] بأمهات ولد أبيه واخواته وبناته وعماته وشقيقات أبيه أم من يوم استحل فيه الخمور والفجور وقتل النفوس أم من قوله :

لعبت هاشم بالملك فلا ... خبر جاء ولا وحي نزل

ألم تعلم أن يزيد هو إحدى ثمرات الشجرة الملعونة في القرآن [2] وهل غاب عن عقلك السخيف انك في عصر النور تنبش عن جيفة نتنة تملأ الفضاء. نتونة وعفونة يستغيث الموتى من نتنها فضلا عن الاحياء. فإن مقام يزيد الكفور والعهور يزيد القرود والفهود يزيد الفجور والخمور يزيد الصلافة والجلافة يعرفه

---

(١) تجد هذه البوائق في صفحة ١٣٢ من الصواعق المحرقـة لأبن حجر وصفحة ٧٨ من كتاب عبقرية الامام علي بن ابي طالب (ع) للأستاذ عباس محمود العقاد وقد سود تاريخه وجه الدهر ووجهه بالعار والفضيحة والشنار

(٢) اخرج الفخر الرازي في صفحة ٤٠٩ من تفسيره الكبير من جزئه الخامس عـن ابن عباس ان الشجرة الملعونة في القرآن هي بنو امية قـال وبؤكده قول ام المؤمنين عائشة (رض) لمروان لعن الله اباك وانت في صلبه فأنت من لعنه الله وحكاه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد صفحة ٣٤٣ من جزئه الثالث ونقله ابن ابي الحديد في شرح النهج صفحة ١١٥ من جزئه الثالث عن الخليفة عمر بن الخطاب (رض) وهـذا شيء لا يختلف فيه اثنان من اهل الاسلام

كل احد بل هو معلوم الحال لدى جميع الملل والأديان من اليهود والنصارى وغيرهم وان خفي أمره عليك ونبزته بما لايجوز لمسلم أن ينبز مثله أوما بلغك ان يزيد الفتى الرومي الكافر[1] اي دم لرسول الله «ص» سفكه في طف كربلاء وأي حرائر هتكها وأي كبد لرسول الله (ص) مزقها وأي عين لرسول الله اقذاها أتريد أن تحيي ذكر يزيد المائت واسمه البائد فلا أراني مضطراً أن أسرد عليك اكثر من هذا بعد وضوح حاله وعدم خفاء سريرته وظهور زندقته وكفره الطريف وإلحاده الطري وانتشار سيرته ونشأته الفاسدة في جميع الأقطار حتى ملا المسامع والأبصار وإن رمت المزيد وابتغيت التأكيد فعليك بمراجعة كتاب النزاع والتخاصم لشيخ السنة المقريزي ورسالة الجاحظ في بني أمية عامة ويزيد خاصة المطبوعة بذيل كتاب النزاع والتخاصم وغيرهما من التواريخ والسير فإنك تجد صحائفها سوداء من قبائحه ومخازيه وكفره وضلاله ضلالا بعيداً

﴿ آية انما وليكم الله ورسوله ﴾

تقول هذه تمنيات وتأويلات لامساس لها بالصحة بل الآية عامة في كل مؤمن وهو خاضع خاشع

أقول لقد تكلمنا في هذه الآية وأثبتنا نزولها في علي «ع» عن أئمة التفسير المعول عليهم في هذا الفن عند أهل السنة بما لم يبق مجال لمتبحر في علم المنقول أن يخدش في شيء منها او يصرفها عن معناها المطابقي إلى غيره اعتماداً على الرأي وهوى النفس

﴿ آية الولاية ليست عامة في كل مؤمن ﴾

وأما قولك الآية عامة في كل مؤمن خاضع خاشع فنعتبره صورة أخرى من صور الجهل والمراوغة في إظهار الحقائق فبعداً وسحقاً لعصبيتك البغيضة ونعرتك الاثيمة وكأن نفسيتك تأبى عليك إلا التحيز إلى الباطل وتفرض عليك فرضاً ان تجعل تلك النعرة ميزانا لبحثك ومقياسا

---

(١) صريح التاريخ يدل على ان امية جد يزيد كان فتى من الروم تبناه عبد شمس على عادة العرب في الجاهلية من تبنيتهم أولاد الاسرى ويؤكد هذا قول أمير المؤمنين في كتابه إلى معاوية من شرح النهج لابن أبي الحديد (يا معاوية ليس الصريح كاللصيق وليس المهاجر كالطليق) واخرج البخاري في صحيحه صفحة ٣٦ من جزئه الثالث في باب غزوة خيبر عن سعيد بن المسيب ان جبير بن مطعم قال مشيت انا وعثمان بن عفان إلى النبي «ص» فقلت اعطيت بني المطلب من خمس خيبر وتركتنا ونحن بمنزلة واحدة منك فقال الرسول «ص» إنما بنو المطلب وبنو هاشم شيء واحد وانت تجد هذا نص صريح بقرينة إنما الدالة على الحصار الوحدة في بني المطلب وبني هاشم وخروج بني امية عن هذه الاسرة العربية المسلمة العريقة في المجد والشرف وان بني امية لم يكونوا من بني عبد شمس بن عبد مناف في شيء ولا هي منهم على شيء

لنقدك فلا تخشى تبعة القاء كلامك مهملا ولا تخاف سوء العاقبة وعاقبة المحاسبة ونحن لا نزيد منك «يا أستاذ» أن تؤمن بما آمنا به ولا تقول بما نقول ولكن نريد منك أن تفهم ما تكتب وتكتب ما تفهم ليكون لكلامك وزن ولرأيك قيمة ولا تسترسل مع الشهوات ولو تأملت قليلا قبل هذا الاسترسال في حكمك لعلمت ان الركوع في الآية ليس بمعنى الخشوع والخضوع ولسنا نمنع ان ذلك معناه اللغوي إلا أنه غير مراد قطعاً وإلا لكانت الصلاة فيها بمعنى الدعاء. والزكاة فيها بمعنى النمو كما هو الموضوع لهما في أصل اللغة لا خصوص الركوع لاشتراك الكل فيما وضع له من المعنى في اللغة وكل ذلك معلوم البطلان كبطلان قولك «إن الآية عامة في كل مؤمن خاضع خاشع» فإذا بطل هذا ثبت ان المراد من الركوع فيها معناه الشرعي وهو الانحناء المعروف في عرف المتشرعة

كما ان المراد من الصلاة ما اشتمل على أركان خاصة وأذكار مخصوصة مشروطة بالنية وقصد القربة في أوقات معينة والمراد من الزكاة إخراج كمية من المال من اموال مخصوصة قد أخذ فيه شرائط خاصة مذكورة في محلها ولو سلمنا جدلا أنه يريد العموم كما تزعم لأوجب خروج جميع المؤمنين عن وصف الايمان إلا إذا أدوا الزكاة حال ركوعهم في الصلاة بقرينة «إنما» الدالة على ثبوت الحكم للمحصور وقصره عليه ونفيه عما عداه والقول بذلك بديهي البطلان وجهة أخرى انه لو أريد العموم لزم إضافة الشيء إلى نفسه وهو باطل وغير صحيح وذلك فإن الضمير في «وليكم» يراد به جميع المؤمنين كما تقول فيكون المعنى «إنما ولي المؤمنين المؤمنون» فهل يجوز لمسلم عاقل أن يحمل كلام الله الذي أنزل إعجازاً لسيد الانبياء «ص» على هذا المعنى السخيف الأمر الذي لا يتأتى احتماله في كلام أحد من أهل العربية فضلا عن مثل كتاب الله فإذا تسجل لديك بطلان هذا كله ثبت ان المراد بالمؤمنين في الآية خصوص من كان موصوفاً بإيتاء الزكاة حال الركوع في الصلاة وقد ثبت بالاجماع نزول ذلك في علي «ع» لا سواه ولا يضر هذا الاجماع طعن المتأخرين من النواصب فيه لسبق الاجماع عليهم ولأن طعنهم كان ناشئاً عن بغض الوصي «ع» والحقد عليه وهما لا يؤثران في صحة انعقاده خاصة مع ان الاحاديث متفقة على نزولها فيه (ع) فهي الحجة لا سواها من المختلف فيه بتقدير وجوده وإنما عبر بلفظ الجمع عن المفرد تعظيما وتفخيما وترفيعاً لمكانته وان له الولاية العامة كما هي لله ولرسوله «ص» واستعمال الجمع في المفرد لغة شيء لا ينكر خاصة مع القرينة وهي الاحاديث الكثيرة في سبب النزول كما مر وشيء آخر انه إنما عبر بلفظ الجمع عن الواحد إبقاء منه تعالى على جماعة من الناس فإن اعداء علي «ع» وحساده من المنافقين لا يتحملون سماعه بلفظ المفرد ولا يبقى لهم حينذاك طمع في التمويه واغواء الافكار فيحصل منهم بسبب قنوطهم عندئذ ما لا تحمد عواقبه على الاسلام فنزلت الآية بلفظ الجمع مع ان المقصود واحد رفعاً لكراهتهم

حينذاك ثم اخذت النصوص بعدها تترى بألفاظ مختلفة في مقامات متعددة باثة فيهم أمر امامته بالتدريج حتى اكمل الله تعالى دينه وأتم نعمته جريا منه تعالى على عادة الحكيم في دعوة الناس إلى ما يشق عليهم حمله إلا ترى إلى هذا الحضرمي فإنه ثار وفار عند سماعه هذا المقال وان الآية تريد أمير المؤمنين وحده فشق عليه احتماله مثله كمثل الذين « جعلوا اصابعهم في آذانهم واستغشوا ثيابهم وأصروا واستكبروا استكبارا »

﴿ قوله ما قيمة خاتم لا يساوي درهما ﴾

تقول ما قيمة خاتم لا يساوي درهماً حتى ينزل فيه قرآنا و إذا كان الأمر كذلك فجدير بأن ينزل قرآنا على أبي بكر الذي تصدق بجميع ماله

أقول لقد غاب عن عقلك «يا أستاذ» إذ أنك تكتب بشهوة وعاطفة أن نزول القرآن لايدور مدار قلة الصدقة و كثرتها لا سيما وقد فات عليك المثل المعروف « الجود بالموجود » وإنما يدور مدار إيمان المتصدق ورسوخ عقيدته و إخلاصه لله تعالى فيما تصدق به وحيث علم الله تعالى من نية علي «ع» الاخلاص التام في تصدقه أنزل فيه قرآنا و إن كانت الصدقة لا تساوي درهماً كما تزعم ولما علم عكسه في أبي بكر «رض» وانه لم يكن مخلصاً تمام الاخلاص في تصدقه لو سلمناه جدلا لم ينزل فيه قرآنا ولو انفق بقدر جبل أبي قبيس ذهباً وفضة وفي القرآن « إنما يتقبل الله من المتقين » وأنت تجد هذه الآية صريحة في أن القبول إنفاقاً كان أو غيره يدور مدار التقوى وهي طبعاً من الأمور الخفية التي لا يعلمها إلا الله ولما كان علي «ع» بأعلى مراتبها عند الله وعلم منه ذلك أنزل فيه قرآنا ولما لم يكن غيره بهذه المرتبة ولا دونها لم ينزل فيه قرآنا و كل أولئك معلوم عند الله « يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور » « ان الله عليم بذات الصدور »

﴿ نزول ثلاثمائة آية في علي (ع) ﴾

تقول أظن أنك غالط يا صاحب السقيفة في الحساب لأن الآيات التي نزلت في علي أكثر وأكثر فلم لم ينزل عليه رأساً ويصبح رسولا

أقول دع عنك أيها القارئ سخرية هذا الحضرمي واستهزائه فإنه لا يتمنطق إلا بما يوحيه إليه بغضه ومعاداته للوصي «ع» وآل النبي «ص» وعرج معي على ما أخرجه حفاظ السنة وثقاتهم فإن التعويل عليه فهذا ابن حجر الهيتمي يحدثنا في صواعقه صفحة ٧٦ بنزول ثلثمائة آية في علي «ع» ولم يعقبه بشيء. فالحديث صحيح لا شك فيه وحكاه الشبلنجي في نور الأبصار صفحة ٧٣ والحنفي في صفحة ١٠٣ من الينابيع في الباب الثاني والأربعين أما نزولها في علي « ع » فلا يلزم منه أن ينزل القرآن عليه ويصبح رسولا كما تزعم فإن ذلك لا يدل عليه بإحدى الدلالات

المنطقية والفرق بين نزول الآيات في فضله «ع» وخلافته بعد النبي «ص» وبيان إخلاصه لله تعالى ولرسوله «ص» وجهاده في إعلاء كلمة الاسلام يوم فر عنه أصحابه – وبين نزول القرآن عليه – يعرفه من يفهم دون الوغد الطغام الذين لا يفرقون بين الشعير والبعير فيقلبون وجه الحقيقة إلى ما لا يخطر على ذهن أفاك أثيم

﴿ حقد الحضرمي وبغضه لعلي (ع) ﴾

ولماذا يا ترى كل هذا البغض والحقد « يا أستاذ » وما ضرك من نزول الآيات في فضل علي «ع» وبيان مكانته عند الله وعند رسوله «ص» (أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله) ولماذا تحجر على الله تعالى وهو أكرم الاكرمين من أن يتفضل على علي أمير المؤمنين « ع » وينزل ثلثمائة آية أو أكثر في فضله واعلاء قدره وهو الباذل أقصى ما لديه وأعز ما عنده في سبيل تأييد دينه وتشييد أركانه وتقوية دعائمه الأمر الذي يشهد به عدوه اللدود والنطف الصلف من شانئيه فضلا عن المسلمين أجمعين وفضلا عن غير المسلمين من اليهود والنصارى أما أنت يا حضرمي فلقد زدت في معاداته على من كان قبلك من مناوئيه وأتيت بما لم يأت به أحد من أسلافك الأقدمين من أئمة الضلال وبناة صفين من الطعون الفاشلة لأنهم مهما بالغوا في بغضه وأسرفوا في معاداته إلا انهم لم يستطيعوا أن ينكروا ما له من الفضائل الجمة التي تسقط عندها كل فضيلة وتنحط دونها كل منقبة إلا انك انت لم ترع فيه إلاً ولا ذمة ولم تحترم حقه ولم تحفظ قرابته من رسول الله «ص» ولا منزلته عند الله وعند رسوله «ص» كأنه «ع» سلب منك مالا أو هتك منك عرضاً أو قتل منك نفساً بغير حق وكأنك بما سودت به صحائف كتابك من الهراء تحسب أنك شريك الله في ملكه وسلطانه وما يعطيه لعباده المخلصين له في الطاعة من الفضل الكبير والجاه العظيم فإنا نراك تتحكم على الله تعالى في هذه القسمة وتراه ظالماً جائراً في حكمه إذ أنزل في علي «ع» ثلثمائة آية أو أكثر ولم ينزل في غيره من أئمتك ولا نصف آية كما تحكم على رسول الله (ص) من ذي قبل سلفك (الصالح) حيث قالوا فيه ان هذه القسمة ما عدل بها فأردت بذلك التأسي بهم فلا تنكفىء أنت عنه حتى تعزز آثارهم وتسلك سبيلا من مضى وانقرض منهم كأنك ترى نفسك أعلم من الله بعباده وأعرف منه بحالهم وما تكنه صدورهم من الايمان والنفاق بربك قل لي ما كان يضرك لو نزل القرآن بعضه أو كله في فضل علي «ع» وما كان ينفعك لو لم ينزل فيه آية فإن ذلك لو تم كما هو الواقع في نفس الأمر تعداك فضله وإن لم يتم كما تزعم لم يلحقك ثلمه ومتى يا ترى جعلك المسلمون الأولون من صحابة الرسول (ص) وكيلا عنهم في توزيع الفضائل عليهم وأخذ حقهم من علي (ع)

لو كان لهم حق عليه وما الفائدة العائدة عليك لو نزل القرآن كله في أبي بكر وعمر وعثمان (رض) وهل تنال أنت من ذلك شيئاً فضلا كان أم ثلما وهل يعطونك مما نزل فيهم قدر طاقة حشيش بل ذرة قطمير فعلام كل هذا البغض لعلي (ع) يا ترى ولماذا كل هذا الحقد والحسد للوصي وآل النبي (ص) وأنت تزعم انك من المسلمين بهتانا وزوراً

﴿ لو علم الله في غير علي خيرا لانزل فيه قرآناً ﴾

ويحك لو علم الله في غير علي (ع) خيراً لأنزل فيه قرآنا ولم يبخل عليه وهو الجواد الكريم وحيث علم الله تعالى منهم عكس ما ذهب إليه ظنك الكاذب أنزل في ثلبهم قرآنا ولكنه تعالى ستر عليهم ولم يفضحهم بذكر أسمائهم وأعيانهم فقال تعالى (ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة إلى قوله ولولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم) وقال تعالى (وليحلفن ان أردنا إلا الحسنى والله يشهد إنهم لكاذبون) وقال تعالى (ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين) وقال تعالى « ولو نشاء لأريناكهم فلعرفتهم بسيماهم ولتعرفنهم في لحن القول » وقال تعالى « يحلفون بالله انهم لمنكم وما هم منكم ولكنهم قوم يفرقون » فتأمل « يا أستاذ » في هذه الآيات وأعرف جيداً فيمن نزلت

ونحن لولا مراعاتنا للوفاق والوئام في مثل هذه الظروف ما استطعنا إلى ذلك سبيلا لأريناك فيمن نزلت تلك الآيات البينات ولكشفنا لك عن اشخاصهم بأسمائهم مدعمة بالحجة القاطعة حتى تكاد تراه بباصرة عينك وتلمسه بأنامل يدك

﴿ ما يزيد غيظ الخصم ﴾

ونزيدك « يا أستاذ » غيظاً على غيظك « قل موتوا بغيظكم » بما أخرجه إمام أهل السنة أحمد ابن حنبل من حديث ابن عباس على ما حكاه عنه الطبري في الرياض النضرة صفحة ٢٠٧ من جزئه الثاني ورواه أبو نعيم في حلية الأولياء صفحة ٧٣ من جزئه الاول وأخرجه الحافظ الكنجي من كفاية الطالب صفحة ٤٥ وابن حجر الهيتمي في صفحة ٧٦ من صواعقه انه قال ليس من آية في القرآن فيها يا أيها الذين آمنوا الا وعلي « ع » رأسها وأميرها وشريفها وسيدها ولقد عاب الله عز وجل أصحاب محمد « ص » في القرآن وما ذكر عليا إلا بخير الحديث ولم يعقبه بما يدل على ضعفه كما هو عادته من تضعيفه لما هو ضعيف مما يرويه من الاحاديث فالحديث حجة لا ريب فيه « فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر انا اعتدنا للظالمين ناراً »

﴿ آية المباهلة ﴾

تقول فمن أين لفقتم هذه الرواية وخصصتم بها علياً وابنيه وفاطمة والآية بظاهرها عامة

أقول أجمع أهل القبلة حتى الخوارج على نزول آية المباهلة في رسول الله (ص) وعلي وفاطمة والحسن والحسين واتفقت أحاديث المسلمين على ذلك ولكن الحضرمي أبى على أسلافه ان يعترف بنزولها في الخمسة وحكم بأنها ملفقة لأنه يرى أن الآية بظاهرها عامة وقد مضى تحقيق نزول الآية فيهم خاصة وانه لم يدخل معهم في ذلك داخل ولا داخلة ولا دخيلة بأحاديث كلها صحيحة مجمع عليها بين المسلمين قاطبة فهي التي خصصت الآية (يا أستاذ) بعلي (ع) وابنيه وفاطمة «ع» ولو كانت بظاهرها عامة لأن الخاص يقضي عليه ويخصصه والأخذ بالعام مع وجود الخاص لا يسوغه العلماء.

تقول فما الحاجة إلى استعمال صيغ الجمع في هذا من غير ضرورة ولا داع وإنما الأمر بالعكس فكلما كان العدد أكثر كان الخوف والحذر عليهم أكثر

أقول ويرد عليك بالنقض بقوله تعالى « وإذ قال لهم الناس » والقائل نعيم بن مسعود بالاتفاق وقال تعالى (ويقولون لئن رجعنا إلى المدينة) والقائل هو المنافق ابن أبي بالاجماع وقال تعالى (يستفتونك) والمستفتي هو جابر إجماعاً وقولا واحداً إلى غير ما هنالك من موارد استعمال الجمع في الواحد في آيات القرآن فما الحاجة إلى استعمال صيغ الجمع في هذه الآيات وما الضرورة التي تدعو إليه فما تقول هنا نقول هناك واحدة بواحدة أما كثرة العدد وقلتها فلا دخل لها في المباهلة لا سيما إذا كان الكثير لا خير فيه ولا يستجاب له دعاء وليس له قدر عند الله وقد علم الله تعالى ذلك فيما عدا الخمسة فأمر تعالى نبيه «ص» أن يدعو للمباهلة خصوص الصفوة من أهل بيته «ع» فدعا من النساء خصوص الصديقة فاطمة سيدة النساء ومن الأبناء سبطيه وريحانتيه من الدنيا الحسن والحسين ومن الأنفس أخاه وخليفته في امته علي بن أبي طالب وعلى هذا اتفقت كلمة المسلمين فلا يقدح فيه خروجك وخروج أمثالك من المتأخرين عن معقد هذا الاجماع من معلومي النسب بالاجماع (إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى)

(بعث اسامة)

تقول ان القوم امتثلوا أمر النبي «ص» في بعث أسامة ولكن توقف القائد عن السير وتوقفوا معه ليروا نتيجة مرض النبي « ص » وكيف يتركونه وهو في مرض يخشى عليه منه الوفاة

أقول ما أغرب الدهشة التي تستولي علينا حينما نراك « يا أستاذ » تقرر التناقض في كلامك المتناسق فتارة تقول (ان القوم امتثلوا أمر النبي «ص» في بعث أسامة وطوراً تقول توقفوا ليروا نتيجة مرض النبي «ص» فإن التوقف عن السير كما فعله القوم مناقض لامتثالهم أمر النبي «ص» بالسير وعدم التوقف وهذا شيء لا يخفى أمره على السذج من الناس فكيف خفي عليك أمره (وأنت العبقري الفطن والألمعي النبيه) فأنت تريد بهذا التناقض القبيح أن تثبت الباطل بالباطل وتريد أن تبرهن للناظرين براءة القول مما ارتكبوه من مخالفة النبي ﷺ إذ توقفوا عن المسير فانظروا يا أولي الألباب إلى تناقض هذا الرجل وتداعي أركانه وانهدام أساس طريقته فإنه جعل التناقض دليلا على رد خصمه و إلزاماً له بالحجة ظناً منه أن ذلك يخفى على الناس كما خفي عليه أو انهم يجهلون هذا الباطل كما جهله فأخذ يتخبط في رده كي يمشي مكباً على وجهه

نعم «يا أستاذ» كأنك ترى أن القوم أعرف بحال النبي ﷺ من نفسه أو ان النبي ﷺ ما كان يعرف ما هو عليه من المرض الذي يخشى منه على الوفاة و كأنك تريد أن تقول انه «ص» « كان يهجر في قوله «ص» نفذوا جيش أسامة كما قالوا له ذلك بحضرته «ص» ولو صدقت في ادعاك ان القوم امتثلوا أمر النبي «ص» لما شدد النكير عليهم ثلاثا ورتب اللعن على المتخلفين عنه فكيف يجتمع هذا مع دعواك انهم امتثلوا أمره فهل يكون هذا قول من أمتثلوا أمره أم كلام من خالفوه وعصوا فيه أمره ولتعلم يا حضرمي ان توقف القوم عن السير مع حث النبي «ص» وتحريضه لهم على تنفيذه كان لأمر دبر بليل فخافوا ان ينتقض الأمر عليهم وينقلب ما ابرموه من العقد إن لم يتوقفوا عن السير لذا تراهم أسرعوا إلى السقيفة بعد موت النبي «ص» من غير اناة ولا هوادة وهو روحي فداه «ص» جنازة بين أهل بيته لم يغسل بعد ولم يدفن فأوهموا الأنصار وغيرهم ان قعود علي «ع» في بيته لتجهيز النبي (ص) كان تركا منه للخلافة المتعينة له «ع» عن النبي «ص» وانهم يريدون بهذا الاجتماع في السقيفة أن يعقدوا الامارة لواحد منهم على انفسهم لينتظم امرهم ولا يختل عقد اجتماعهم بعد رسول الله «ص» ولم يظهر لهم خلاف ما توهموه أولا إلا بعد ما غلب عليهم قريش واخذوا منهم البيعة لأبي بكر «رض» فلم يسعهم بعد ذلك نقضها والرجوع إلى علي « ع » ظاهراً إلا من شذ منهم كسعد بن عبادة واولاده فاجتمع جميع طوائف قريش الذين كانوا يبغضون علياً للثارات الجاهلية والأحقاد البدرية على استخلاف ابي بكر (رض) كما صرح به علي في قوله (ع) (اللهم اني استعديك على قريش فإنهم قطعوا رحمي وكفأوا اناثي واجمعوا على منازعتي حقاً كنت أولى به من غيري) فهؤلاء الطالبون لثاراتهم منه «ع» اتفقوا على منعه «ع» واسرعوا إلى استخلاف غيره وقد كشفت السقيفة هذا الأمر على ضوء التاريخ لجميع المسلمين بصورة واضحة جلية ناصعة

فلا تستطيع انت « يا استاذ » وذناباتك أن تستره بأمور تافهة وتهاويل فارغة ومهما افرغت عليه من قوة التمويه والتضليل فإن الحقيقة تبدو مستنيرة مزهرة والحق ابين من ذكا واجلى من شمس الضحى .

- (حديث ائتوني بدواة وكتف) -

تقول كلما انتهيت من اكذوبة انتقلت إلى اخرى اكذب تزعم ان النبي « ص » اراد ان يكتب كتابا ولكن حال دون ذلك حائل وقد استهدفت عمر بن الخطاب لرد النبي «ص» وانه قال حسبنا كتاب الله وقد زدت اكثر بأنه نسب إلى رسول الله «ص» الهجر

أقول الحديث المذكور من الاحاديث المتواترة وقد اخرجه الثقاة من حفاظ السنة المعروفين بنقد الحديث كالبخاري ومسلم في صحيحيهما وغيرهما من اهل الاثبات وحملة الآثار النبوية كما مر واما كلمة هجر المبدلة بكلمة غلبه الوجع فقد تواتر نسبتها إلى عمر (رض) كتواتر وجود عمر «رض» وهكذا قوله حسبنا كتاب الله بعد ان جابه النبي «ص» بتلك الكلمة الكزة مما لا سبيل إلى إنكاره

- (كلمة الخليفة عمر كانت عائلة) -

تقول ثم إذا كانت معارضة عمر «رض» حائلة دون الكتاب لأنها وصية في خلافة علي «ع» كما تزعم فما كان يمنع رسول الله «ص» لو امر بكتابة الكتاب حين خلا البيت من عمر « رض »

اقول إنما عدل النبي «ص» عن كتابة ذلك الكتاب حين خلا البيت من عمر « رض » لأنه رأى ان الحكمة والمصلحة تقتضيان العدول عن كتابته حفظاً على الدين وقياماً بالواجب من تقديم الاهم على المهم لأنه نظر «ص» إلى صدور الشك من القول بمتابعة عمر «رض» فعلم ان ذلك الكتاب لا يرفعه ولن يرفعه ابداً ولم يكن «ص» عدوله عن الكتاب لعدم الفائدة فيه بعد تلك المعارضة فحسب بل لأنه «ص» لو لم يعتن بقول عمر «رض» وكتبه لقالوا فيه انه كتبه وهو يهجر أو مغلوب للوجع فتكون خلافة علي «ع» خاصة والأئمة من ولده «ع» عامة الثابتة بالنصوص القطعية مورداً للشك والطعن بل لا يبقى بعدها اثر لكتابة الكتاب سوى توسعة ذلك الاختلاف واللغط ولا يؤمن وقوع الفتنة من بعده في انه هل هجر « والعياذ بالله » فيما كتب ام لم يهجر كما تنازعوا واكثروا اللغط بحضرته فلم يتسن له يومئذ اكثر من ان يقول لهم قوموا عني فلا ينبغي عندي تزاع بل لو اصر «ص» على الكتاب لأكثروا من قولهم هجر ولتوسع اتباع قائله في إثبات هجره (نعوذ بالله) فسطروا الاساطير وملأوا الطوامير رداً على ذلك الكتاب وإسقاطه عن درجة الاعتبار فهذا « يا أستاذ » واضعاف امثاله من حكمته البالغة منعته عن ذلك الكتاب لئلا ينفسح المجال لهؤلاء .

المعارضين وأشياعهم إلى الطعن في نبوة النبي (ص) فيذهب الدين من أصله وهو يعلم روحي فداه ان علياً «ع» وأشياعه خاضعون لمدلول ذلك الكتاب سواء عندهم أكتبه أم لم يكتبه وأعداؤه لا يعملون به ولا يعتبرونه ولو كتبه

﴿ قوله ان عمر اراد التخفيف في قوله ﴾

تقول وإذا صح هذا الحديث فإن عمر «رض» أراد أن يخفف على النبي «ص» ويهون عليه حرصه على أمته إذ خاف أن يضلوا بعده

أقول كأنك (يا أستاذ) تريد أن تقول ان الخليفة عمر (رض) خاف أن يكتب النبي (ص) شيئاً لا يفهمه المنافقون فيتخذوا القرآن ظهريا ويضلوا بعده على حد تعبيرك وملخص هذا القول يرجع إلى الخوف من أن يكتب هذيانا وهذراً وهذا منك من أوضح الأدلة على النفاق في الدين والخروج عن الطريق الواضح المبين وأين بقي في المدينة من المنافقين من يحتاج إلى عرض كتاب النبي(ص)عليه أو يعتد بفهمه ويصار فيه إليه ثم كيف يوجب اعوجاج فهم جماعة قليلة من المنافقين الحاملين ألوية الاختلاف بين صفوف المسلمين الذين يفهمون مواضع الكلام العربي المبين لولا أن يكون الأغلب ممن زعمت انهم خير القرون مخالفين للنبي (ص) وآله الطاهرين مع انا نعلم ان طعن هؤلاء لم يكن أشد وأقبح مما فعله الخليفة عمر «رض» بحضرة «النبي» من نسبته إليه الهذيان والهجر ثم كيف يخفى ذلك على رسول الله (ص) وهو اعرف الناس بحال أصحابه ولم يخف على عمر «رض» على ان ذلك لو سلمناه جدلا لا يوجب ذلك القول الخشن في تعبير عمر «رض»

﴿ الكتاب مشتمل على النص في خلافة «ع» ﴾

تقول فالكتاب أريد للنص على خلافة أبي بكر قطعاً لأن النبي «ص» قدمه واختاره لإمامة الصلاة

أقول لقد أريناك فساد هذه الامامة التي ما برحت تكررها في تضاعيف كتابك وأنبأناك بأنها إن صحت لا تثبت فتيلا فضلا عن إمامة الأمة ولو جاز أن يكتب بذلك الكتاب الوصية بالخلافة لأبي بكر «رض» لما منعه عمر «رض» وحزبه لوجود المودة والاخاء بينهم ولأنهم تعاقدوا على أن يكون هذا الأمر فيهم لذا تراهم أسرعوا إلى السقيفة فأبرموا ما تعاقدوا عليه وموهوا الأمر على من حضر فيها كما مر ولان سبق النص على علي «ع» يوم الغدير كان من أوضح الادلة عندهم على ان رسول الله (ص) أرادبذلك الكتاب أن يجدد فيه «ع» العهد والوصية ويؤكد عليهم الحجة ففهم ذلك الخليفة عمر «رض» فأبى عليه وصده إيقاعاً منه للشك في ذلك الكتاب وان كتبه ولان الذي يضرهم هو كتابة الخلافة لعلي «ع» دون غيره كما أكدنا لك ذلك بما

أخرجه البخاري فيما سبق

-(الامامة باختيار الله)-

تقول الامامة باختيار الله وان الله اختار أبا بكر ولن تغلب إرادة المخلوق إرادة الخالق ولا اختيارهم يسبق اختياره فلينقطع كلامك وضع في فيك التراب

أقول البداءة بالشتم عند المناظرة آية الهزيمة والسب ملجأ الهارب وسلاح العاجز المبهوت وهو بيت مال الحضرمي ومن هنا يتضح لك ارتباكه وازجاء بضاعته وخلو جرابه وفراغ وطابه فلم يدر ما يصنع ومن اين يلتمس الشاهد لتلك المزعمة الفاسدة فأوحى إليه ضميره (الطاهر) ان خير وسيلة في هذا الحال يعتمد عليه في إرجاع قواه المنهوكة هو السب والقذف الأمر الذي أنبأنا بكذب مقاله واشعرنا بضعف رأيه ومتانة حجة خصومه ثم انك (يا استاذ) لم تسلم من العثار في ردك وشتمك وقد بلغ بك العثار إلى حد التناقض فإنك قررت في صفحة ٣٢ من سواد كتابك (ان الله هو يخلق الاشياء التي يريدها ويختارها وليس للخلق الخيرة على الشكل الذي يريدون) وهنا نراك تقرر ان الله تعالى اختار ابا بكر لأن الناس أرادوه واختاروه فإذا كان ما يختاره الناس ويريدونه هو الذي يختاره الله ويريده (ولن تغلب إرادة المخلوق إرادة الخالق ولا اختيارهم يسبق اختياره) كما تقول فقد اختار قوم موسى «ع» العجل وأرادوه وعكفوا على عبادته وتركوا هارون «ع» واعرضوا عنه فهل يصح لمسلم عاقل ان يقول ان الله اراد لهم ذلك واختاره لهم لأنه (لن تغلب إرادة المخلوق إرادة الخالق ولا اختيارهم يسبق اختياره) كما تزعم ايها (الاستاذ) المتناقض المبطل الذي اخذت العصبية بخناقك فطفقت تتكلم بغير لسانك وتكتب بغير قلمك شأن السكران المأفون الذي لا يفهم ما يقول ثم من اين علمت ان الله تعالى اختار ابا بكر (رض) للخلافة افهمت ذلك من قول عمر «رض» بمحضر الصحابة ان بيعة ابي بكر «رض» كانت فلتة وقى الله المسلمين شرها فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه ولم ينكر عليه رجل منهم ام فهمت ذلك من قول ابي بكر «رض» في مرضه ليتني في ظلة بني ساعدة ضربت بيدي على يد احد الرجلين فكان هو الامير وكنت انا الوزير [1]

ام من قوله يوم السقيفة اني اختار لكم احد هذين الرجلين ولم يقل له رجل من الحاضرين بأن الله اختارك خليفة على المسلمين ام فهمت ذلك من اقتداء ابي بكر «رض» بسالم مولى ابي

---

(١) تجده في صفحة ١٧ من الامامة والسياسة وصفحة ٣٥٧ من السيرة الحلبية من جزئه الثالث وصفحة ١٨٦ من تاريخ الخميس من جزئه الثاني وإن شئت فراجع تاريخي ابن الاثير والطبري وغيرهما من مؤرخي السنة فإنك تجد هذا متواتراً عنه «رض»

حذيفة تارة وعمرو بن العاص طوراً وابي عبيدة اخرى وقد صلى خلفهم وأمّر بأمرهم لأن النبي «ص» امره بذلك وقال رسول الله «ص» من استعمل شخصاً على عشرة وفيهم ارضى لله ولرسوله «ص» فقد خان الله ورسوله «ص» وجماعة المؤمنين فكيف اختاره الله ورسوله «ص» والحالة هذه لإمامة المؤمنين ام فهمت ذلك من قول ابي بكر «رض» ليتني سألت رسول الله «ص» عن الخليفة بعده وهل للانصار فيه نصيب ام فهمت ذلك من قوله [1] اقيلوني ان لي شيطاناً يعتريني فإذا ملت فقوموني فلو كان الله تعالى اختاره للخلافة بعد نبيه «ص» لكانت خلافته حقة فتكون استقالته منها معصية وكيف يختار الله امامة العاصي للمؤمنين ام فهمت ذلك من بيعته هو وصاحبيه لعلي «ع» يوم الغدير حتى قال عمر بن الخطاب «رض» بخ بخ لك يا أبا الحسن أصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة أم فهمت ذلك من دعوى علي الخلافة واحتجاجه عليهم يوم الشورى ويوم السقيفة [2] وقوله ليس ذا بأول يوم تظاهرتم فيه علينا أهل البيت وانكم لتأخذوا ذلك منا غصباً وهو صادق بلا جدال وبشهادة آية التطهير بصدقه ولتواتر قول النبي (ص) علي مع الحق والحق مع علي يدور معه حيث دار أم فهمت ذلك من قول عمر «رض» لابن عباس أن علياً (ع) أحق بالخلافة وأولى بها منهم لأن رسول الله ﷺ كان ينظر إليه بعين خاصة ويذكره لولاية الأمر بعده [3] أم فهمت ذلك من هروبه عن الزحف يوم [4] خيبر وهو من الكبائر الموبقة وقال تعالى (وفضل الله المجاهدين على القاعدين) فما حال الهاربين الموهنين بهروبهم عن الزحف قوة الدين أم فهمت ذلك من تخلفه عن جيش اسامة الذي علم هو وصاحباه قول النبي «ص» فيه نفذوا جيش اسامة لعن الله من تخلف عنه

---

(١) راجع صفحة ١٧٦ من الرياض النضرة من جزئه الاول وصفحة ١٨٨ من تاريخ الخميس من جزئه الثاني وصفحة ١٢–١٤ من الامامة والسياسة وغير هؤلاء. كالطبري وابن الأثير وصفحة ٨–٧٥–٩٣ من الصواعق المحرقة لابن حجر وصفحة ٢٧ من تاريخ السيوطي و ص ١١٦ من منهاج السنة من جزئه الثالث لتعلم ان هذا القول من أبي بكر «رض» من القواطع التي لا خلاف فيه بين الامة قاطبة

(٢) تجده في ص ٧٥–٨٣ من الصواعق المحرقة في الفصل الثاني من فضائل علي «ع» والباب الحادي عشر من فضائل أهل البيت النبوي

(٣) راجع ص ٢٠ من شرح ابن أبي الحديد من جزئه الثاني وص ٢١٢ من كتاب محاضرات الراغب وص ٤٨٠ من الاستيعاب من جزئه الثاني وص ٧٤ من العقد الفريد من جزئه الثالث

(٤) تجده في ص ٤٤ من منتخب كنز العمال بهامش الجزء الخامس من مسند احمد عن ابن ابي شيبة وابن جرير وصححه وحكاه ابن عبد البر في ص ٤٧٠ من الاستيعاب من جزئه الثاني بصورة عامة ومثله الطبري في الرياض النضرة ص ١٨٧ من جزئه الثاني

يقولها ثلاثا مؤكداً ذلك ام فهمت ذلك من فراره عن ساحة الحرب في غزوة احد وحنين على ما سجله عليه صاحب منتخب كنز العمال صفحة ١١١ - ١٦٧ بهامش الجزء الخامس من مسند أحمد عن جماعة من مؤرخي السنة وحفاظها كالطبري وابن السني والشاشي وابن حبان في صحيحه وقطني وابي نعيم والحاكم وابن عساكر والمقدس في المختاره وغير هؤلاء عن أم المؤمنين عائشة «رض» عن ابي بكر «رض» نفسه وحكاه ايضا ابن عبد البر في العقد الفريد صفحة ٢٨٥ من جزئه الثالث وبعد هذا كله واضعاف امثاله هل يتجرأ مسلم عرف الله ورسوله «ص» ان يزعم ان الله تعالى اختاره وارادهُ لامامة المسلمين

— (على (ع) لم يبايع ابو بكر (رض)) —

تقول لقد اخللت بحق علي «ع» ونقصت من شهرته التي طالما تغنيتم بها وفخرتم وتفاخرتم فعلى هذا تجلى لنا من اقرارك بأن علياً بايع مقهوراً بغير رضاه انه كان غير مرغوب فيه من قبل القوم ولا محبباً في قلوبهم اذ لو كانوا له وهو سيدهم ومولاهم كما ادعيتم لما ولوا عنه ولووا عنه رؤوسهم الخ

اقول نعم لقد أراد امير المؤمنين علي «ع» الاحتفاظ بحقه واراد الاحتجاج عليهم ولكن بشكل لا يتفرق بها شمل الأمة ولا تقع بينهم فوضى ينتهزهـــا العدو لمحق الاسلام وسحق المسلمين فلازم بيته حتى أخرجوه قهراً وكرها من غير قتال ولو أنه اسرع اليهم لم تكمل له حجة ولم ينبثق لها نور ولم تسطع لأشياعه أي دليل وبرهان فكان روحي فداه «ع» ما فعله من حسن الصنيع الذي جهله ابناء الجاهلية واعتبروه منقصة فيه جامعاً بين الاحتفاظ بحقه من خلافة المسلمين والاحتياط على كلمة الدين إذ لم يجد له في الامة يومئذ معيناً ولم ير من القوم مساعداً حتى يبوح بحجته ويدلي عليهم بنصوص خلافته على أن الاحتجاج عليهم انما يحسن مع العلم بغفلتهم عنها وانهم سيثوبون إلى رشدهم ويدفعون اليه ما ابتزوه منه ويعدلون اليه ان هو احتج بها عليهم أما إذا علم انهم سمعوها ووعوها ولكنهم مصرون على اغتصاب حقه وقادمون على دفعه وهضمه فلا يؤثر الاحتجاج عليهم الا إثارة الفتنة وتبعثر المسلمين وتمزيق الدين لا سيما انهم جديدو عهد بالاسلام فآثر ضياع حقه على حصولها في تلك الظروف الحرجة إذ كان لا يؤمن منها على بيضة الاسلام من الاضمحلال حيث رأى ان حفظ حوزة الاسلام ودفع عادية اعدائها موقوف في تلك الظروف على الموادعة والمسالمة دون المناجزة واظهار العداء وسل السيف تقديماً لما هو الواجب الاهم على المهم ولذا كان عليه السلام يتوخى السكينة في بث نصوص خلافته خوفاً على كلمة التوحيد وكان يعتذر مراراً عن سكوته وعدم مطالبته بحقه فيقول (ع) «لا يعاب المرء بتأخير حقه إنما يعاب من أخذ ما ليس له» هكذا ذكره ابن ابي الحديد في شرح

النهج صفحة ٣٢٤ من جزئه الرابع وغيره من مؤرخي السنة

واما انصراف جمهور الناس عنه «ع» «يا استاذ» فذلك أمر لا ينكر في كل عصر ومصر من اجتماع اكثر الناس على الباطل وانصرافهم عن الحق وهذه عادة جارية من عهد نبي الله آدم (ع) إلى وقتنا هذا كما مر فليس في إعراض الناس عن الأنبياء «ع» والمرسلين «ع» وانصرافهم عن خلفائهم (ع) في العصور الأولى وما بعدها ما يدل على نفي نبوتهم وانتفاء سيادتهم على الناس ولا في مخالفتهم لهم عليهم السلام ما يدل على انهم على الحق دون الأنبياء وخلفائهم «ع» نعم إنما أضرّ الناس أنفسهم بالاعراض عنهم وعدم الانصياع اليهم وهكذا كان حال علي «ع» مع جمهور العرب لا سيما قد وترها في سبيل الله وسفك دماءها بسيفه في اعلاء كلمته واظهار دينه لا تأخذه في الله لومة لائم فكل هذا واضعافه دعتهم إلى ان يلووا رؤوسهم عنه ويولوا عنه وجوههم وانما يدل على سوء حظهم وعصيانهم لأمر الله ورسوله «ص» ويقول الكتاب (واذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله لووا رؤوسهم ورأيتهم يصدون وهم مستكبرون) وفي القرآن (وما اكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين) « وقليل من عبادي الشكور » على انه «ع» قد ملأ الطوامير عليهم بالحجج مع الحكمة البالغة التي كان يفعلها معهم لئلا يختل نظام الأمة وينحل عقد اجتماعها وتنشق عصاها فراجع ان شئت صفحة ٣٥ - ٣٧ - ٦٢ - ١٠١ - ١٢٢ - ١٥٤ ج١ وصفحة ٤٨ - ١٠٣ - ١٦٧ - ٤٣٧ ج٢ من شرح النهج لابن ابي الحديد وصفحة ٩ ج١ من الامامة والسياسة وغيرهما من مؤرخي السنة كالطبري وابن الاثير لتعلم تمة احتجاجه عليهم والزامه لهم بالحجة البالغة والموعظة الحسنة ولو سلمنا جدلا انه لم يحتج عليهم بشيء من نصوص الخلافة والوصاية فإن ترك الاحتجاج لا يوجب الرضا بتقديمهم عليه ولن يقتضي سقوط حقه وإلا لأوجب ان يكون النبي «ص» بتركه الاحتجاج على أصحابه وسكوته عنهم فيما خالفوه فيه كما مر ايضاً راضياً بعصيانهم له وانكارهم عليه ومعزولا عن نبوته لأنه لم يحتج عليهم بآيات نبوته ولم يقل لهم إني نبي حق لا تجوز معصيتي لأنهم يعلمون ذلك كله وإذا كان ترك القتال والمناجزة بالسيف يوجبان عزله عن الامامة والخلافة وانه راض بتقديمهم عليه ويسلبان عنه وصف النصرة للدين حيث تقاعد عن قتال المتقدمين عليه لأوجب أن يكون النبي «ص» بتركه قتال المشركين عام الحديبية ومحو اسمه الشريف من النبوة وكان معه يومئذ اربعماية والف على ما رواه البخاري في صحيحه صفحة ٧٥ من جزئه الثاني في باب كيف يكتب هذا ما صالح عليه فلان بن فلان وصفحة ٢٩ من جزئه الثالث في باب غزوة الحديبية وغيره من حفاظ السنة ايضاً معزولا عن نبوته ويسلب ذلك عنه وصف النصرة للدين لا سيما وقد اطاعهم على محو اسمه الشريف من النبوة وهو قادر على حربهم وقتالهم ومعه امير المؤمنين

«ع» فهل يصح لك ان تقول هذا اخلال بحق النبي «ص» وانتقاص من شهرته والحط من كرامته فلماذا يا ترى انصاع اليهم وتنازل لهم وصالحهم مع ما عنده من السلاح والعدة والقوة والعدد ما لو اراد حربهم بها لقهرهم وظهر عليهم فإن صح لك هذا صح ذاك وكل ذلك معلوم بالضرورة بطلانه فان قلت ان النبي «ص» فيما فعله مع القوم لم يكن معذوراً كفاك خزيا وشناراً وان قلت كان معذوراً لأنه فعله لحكم دقيقة ومصالح جليلة فعلي «ع» في ذلك أعذر لعدم وجود الأعوان ولعلي «ع» برسول الله «ص» الأسوة الحسنة فقد اقتدى به «ص» في هذا كما كان متبعا له في شرعه ومنهاجه فلم يقاتل غاصبيه حقه ولم يناجز دافعيه عن مقامه لغايات عظيمة ومقاصد سامية تعود على الأمة بأعظم الفوائد واكبرهـــا حفظ الدين باصوله وفروعه وادلته وقوانينه الأمر الذي كان يدعوه كثيراً إلى ان يقدم نفسه المقدسة قربانا في سبيل حفظه وبقائه واستمراره وانتشاره فضلا عن حقه وتراثه

— (نص النبي (ص) على علي (ع) لا يلزم خروج احد عن الاسلام) —

تقول إذا كان النبي «ص» يتخوف على قومه من الخروج عن الاسلام لو نص على خلافة علي فلم لم يتخوف حين قال من كنت مولاه فعلي مولاه اليس هذا مما يوجب التخوف

أقول يظهر من كلامك يا «استاذ» انك في الأصل لم تفهم كلام الشيخ المظفر فاخذت تبني على عدم فهمك ما تشتهي النفس وما تشاء فإن الشيخ المظفر يقول كما يقول المسلمون — انما امتنع النبي «ص» عن التصريح شفاهاً أو كتباً — بعد قول عمر «رض» ان النبي «ص» ليهجر «عفواً» غلبه الوجع فلو كتبه والحالة هذه لأدى ذلك إلى التوسع في إثبات هجره «ص» «والعياذ بالله» وانه كتاب من يهجر لا تعولوا عليه كما يقتضيه قول عمر «رض» حسبنا كتاب الله فالتعويل عليه يجر الأمر إلى الطعن في نبوته «ص» والخروج عن دينه اما يوم الغدير فلا يلزم منه ما يلزم هنا فإنه ما كان ليتسنى لعمر «رض» ولا لغيره يومئذ ان يقول ما يأخذ اللجاج بالبعض على الخروج عن الاسلام والفرق بين نص الولاية يوم الغدير وبين تجديدهـــا بالوصية في مرض النبي «ص» بعد قول القوم ان النبي «ص» يهجر يعرفه من ترعرع قليلا عن رتبة العوام ولو كان يتسنى لأحد ان يعارضه يومئذ فيما يبلغه عن الله تعالى لامكنهم المعارضة في كثير من التكاليف كالجهاد والزكاة وغيرها من الأحكام كما انكر بعضهم ذلك عليه لما فيها من المشقة على النفوس الضعيفة والعقائد المزلزلة لا خصوص تنصيصه «ص» على خلافة علي «ع» وذلك وان كان فيه مشقة لا تطاق على بعض الناس إلا أنه ليس لهم ما يتمسكون به في رده وصده كما وجدوا ذلك في مرض موته فاخفوا ذلـــك في انفسهم على مضض حتى مرضه فوجدوا المجال واسعا لاظهار ما اخفوه خاصة وقد علم المعارض من قوله «ص» بانه وشيكا

ينتقل إلى ربه وان الفرصة سانحة للوثوب عليه فطعن النبي «ص» طعنة نجلاء بحربة قوله انه ليهجر فقضى بها عليه (ع) وعلى ما عزم عليه من كتابة الوصية بالخلافة لعلي (ع) وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون)

-(الاشادة بذكر على لا بنقص قدر الصحابة الكرام)-

تقول اليس هذه المواضيع تنقيص لقدر الصحابة وايمانهم الم يخش النبي (ص) على قومه الخروج عن الاسلام

أقول كأنك تريد يا «استاذ» من رسول الله (ص) ان يبخس حق علي وينقص قدره ابتغاء مرضاة قوم لا يؤمنون فانت تريد من النبي (ص) ان يجعل المطيع المخلص لله ولرسوله (ص) في جهاده ومفاداته بالنفس والنفيس في إعلاء كلمة الدين كالمنافق الفاسق الذي يبتغي له الغوائل ويتربص به الدوائر ويكتم خلافه ويبطن بغضه فقد جئت يا هذا بقسمة تكاد السماوات يتفطرن منها وتخر الجبال هدا وفي القرآن يقول الله تعالى (أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستوون) وقال تعالى (أفنجعل المسلمين كالمجرمين مالكم كيف تحكمون) وما كان رسول الله (ص) وهو سيد الأنبياء (ص) ليخالف كتاب الله ويساوي بين هذا وذاك وقدنفى الله تعالى المساواة بينهما من جميع الوجوه ويقول الكتاب (فاصدع بما تؤمر واعرض عن المشركين) فهل ترى يجوز لرسول الله (ص) ان يعصي الله فيما أمر به من التنويه بذكر علي وتنصيصه عليه بالخلافة بعده لأن المشركين المبغضين لا يرضون أو أنه يوجب التنقص لقدر الصحابة وإيمانهم لا « يا استاذ » إن ذلك ما هو بالذي يوجب التنقص لقدر الصحابة وإيمانهم وإنما الموجب لنقص قدرهم وإيمانهم هو عدم اخلاصهم في الايمان وعدم قيامهم بما هو الواجب عليهم من اطاعة الله واطاعة رسوله (ص) فيما أمرا به ونهيا عنه هذا ما يوجب تنقيص قدرهم وايمانهم لا التنويه بذكر علي «ع» واعلاء شأنه اذ لا ربط بين تنقيص قدر الصحابة وايمانهم وبين الاشادة بذكر علي «ع» والتنويه باسمه وذكر فضائله فالسبب المباشر إذن لنقص قدرهم وإيمانهم هو عدم الخضوع لله ولرسوله (ص) في نصوصه على خلافة علي «ع» ومخالفتهم له في امره ولعلك ياحضرمي ترى أنه لا يجوز للنبي (ص) ان يأمر أو ينهى أو ينوه عن شيء إلا إذا رضي بذلك أصحابه وإلا كان تنقيصاً لقدرهم وإيمانهم فكأن أمر الله ونهيه يدوران مدار رضا اصحاب النبي (ص) وعدم رضاهم وفي القرآن « إن تكفروا انتم ومن في الأرض جميعا فإن الله لغني حميد » وقال تعالى « ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة » وقال تعالى « وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله امراً ان يكون لهم الخيرة من امرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا »

—(اهتمام النبي بامر علي كان من امر الله تعالى)—

وعلى الجملة ان اهتمام النبي «ص» في أمر علي «ع» واعلاء شأنه والتنويه باسمه في حله وترحاله من مبدأ أمره إلى منتهى عمره «ص» لم يكن من قبل نفسه «ص» ولا محاباة لابن عمه كما كان يقوله المنافقون الذين في قلوبهم مرض البغض للوصي «ع» والحقد على النبي «ص» عند نزول آية المودة وغيرها كما في الصواعق المحرقة لابن حجر في هذه الآية إذ قال المنافقون ان هذا لشيء افتراه في مجلسه أراد به ان يذللنا لقرابته من بعده فنزلت « ام يقولون افترى على الله كذبا » وانما كان بامر الله ووحيه وفي القرآن (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك وان لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس »

فقد اخرج السيوطي في الدر المنثور صفحة ٢٩٨ من جزئه الثاني عن ابن ابي حاتم في تفسيره وابن مردويه وابن عساكر عن ابي سعيد انها نزلت في علي يوم غدير خم وتفسير ابن ابي حاتم من التفاسير الصحيحة المعتمدة نص على اعتباره ابن تيمية في منهاجه صفحة ٤ من جزئه الرابع فهو من المتفق على صحته بين الفريقين فلا عبرة بخلافه مما اختلفوا فيه لشذوذه وسقوطه عن الحجية فهل ترى من الجائز على رسول الله (ص) ان يسكت عن مدح علي واعلاء شأنه وبيان منزلته وانه امام الأمة وخليفتها الأول بعده «ص» وهل تريد منه (ص) ان يخالف ربه ويعصي أمره وهو المعصوم المبلغ عن الله إلى الامة ما قد حمل واستودع من احكام وفرائض وهو المبين لهم ما يجب عليهم امتثاله والانقياد اليه لأن الحضرمي قد أوحى اليه حقده وبغضه الا يذكر علياً بشيء واخذت على نفسك ميثاقاً غليظاً ان تجحد له كل فضيلة ومنقبة مهما كبرت بعين الله وعين رسوله «ص» وليس في هذا قطعاً ما يوجب التنقيص لقدر الصحابة المتقين الذين يمتثلون أمر النبي «ص» فيما يقول ويفعل لانهم على يقين ثابت وايمان راسخ انه لا ينطق عن الهوى ان هو إلا وحي يوحى وان ما يفعله في شأن علي «ع» واعلاء قدره كله من الوحي الالهي ومن الطبيعي أن من كان بهذا الوصف من الايمان والعقيدة من الصحابة لا يخشى النبي «ص» عليه من الخروج عن الاسلام ان هو قام بتنفيذ امر الله وتبليغه إلى الأمة اما من لم يكن راسخ العقيدة ولا ثابت الايمان من اصحابه بان كان يظهر الايمان ويبطن الكفر فإنه لا يؤثر فيما هو منصرف اليه من تبليغ الأوامر الالهية سواء ارضي هؤلاء ام غضبوا اذ لا وزن لغضبهم فيما يجب عليه تبليغه عن الله فانت تريد من رسول الله «ص» ان لا يبلغ عن الله شيئاً اوحي اليه إلا بعد مراجعة أصحابه ومشاورتهم مراً فإن رضوا قام بتنفيذه وتبليغه وان سخطوا من اجله سكت عنه وتركه وهل يكون الطعن في الدين غير هذا على ان في تنويه النبي «ص» باسم علي «ع» واعلائه لشأنه من العوامل الفعالة التي من شأنها في الأقل تحريض الصحابة الحاملين

وترغيبهم إلى اكتساب الفضائل العالية والخصال الحميدة لينالوا ما نال أمير المؤمنين علي «ع» أعلاها وأجلها بجده وجهده وعلمه وجهاده وزهده وشجاعته وسابقته وتقواه إلى غير ما هنالك من الصفات المتعالية المتمثلة فيه وحده «ع» روحي فداه

ولو سلمنا جدلا انه لم تكن هناك آيات تأمر النبي (ص) باعلاء شأن علي وبيان علو قدره عند الله وعند رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فما الذي يا ترى يمنع رسول الله (ص) من ذلك وقد جمع علي «ع» من الفضائل النفسانية والبدنية والخارجية اعلاها واجلها ما لم يبلغ شأوه احد من الصحابة اجمعين

«١» وهذا كتاب الله قد مدح جماعة الصابرين والصادقين والمتصدقين والمتقين والخاشعين والراكع السجود ومنهم أمير المؤمنين «ع» قطعاً ويتلوهـــا المسلمون من حين نزولها في آناء الليل واطراف النهار إلى يوم يقوم الناس لرب العالمين فهل يا ترى اوجب ذلك تنقيصاً لقدر المسلمين وايمانهم ولم يخش الله تعالى في هذه المواضع خروجهم عن الاسلام مع العلم ان اكثرهم على العكس من تلك الصفات فإذا كان ذلك من النبي(ص) يوجب خروج الصحابة عن الاسلام وانه يريد بذلك ان ينقص من قدرهم وايمانهم كما تزعم لزم ان يكون الله تعالى في مدحـــه وثنائه لأولئك الاصناف من المؤمنين ايضاً يريد خروجهم عن الاسلام ويريد ان ينقص من قدرهم وإيمانهم لأن اكثرهم لم يكونوا بتلك الصفات ولكان الله في مدحه لهم وثنائه عليهم واعلائه لقدرهم حتى أنزل فيهم قرآنا يتلى على مر الدهور غالطاً عابثا ظالماً جائراً تعالى الله عما يقول الكافرون علوا كبيراً اجل (يا استاذ) اراد الله بذلك المدح والثناء على تلك الطبقات ان يرغب المسلمين ممن ليس على هذا الوصف إلى المسارعة في الاعمال الصالحة ويبين لهم ان من كان بهذه الصفات حقيق على الله ان يجزيه الجزاء الأوفى وجدير بالمدح والثناء والتنويه والاعلاء وعلى العكس إذا لم يكن له من العمل ما يساوي فلساً وهكـذا اراد النبي «ص» في تنويهه باسم علي «ع» واعلائه لقدره عليه السلام « والحقيقة لا تهضم فـإن هضمت استثارت لنفسها فاستثارت »

— (الاجتماع في السقيفة لا حجية فيه) —

تقول اليس هذا الاجتماع هو من ضمن الاجماع من الصحابة على امر

أقول أولا نحن نطالبك (يا استاذ) أن تقيم لنا البرهان العلمي على حجية إجماع الصحابة فهل في كتاب الله آية تدل على حجية قول الصحابة أم في السنة المتفق عليها ما يدل على حجية إجماعها فهذا كتاب الله وتلك سنة نبيه (ص) خاليان من هذا اللغو والباطل اما العقل فبطبيعته يمنع حجية اجماعها لأن الصحابـة لم يكونوا معصومين من الخطأ والغلط فلا يؤمن من أن

يجتمعوا على الباطل والاستدلال له بالاجماع لا يتم إلا على وجه الدور الباطل لأنه إن اريد به اجماع الصحابة نفسها فهو الدور الصريح وان اريد اجماع غيرهم على حجية اجماعهم فهو محل الخلاف بين المسلمين أجمعين لا يصح نصبه دليلا عليه

واما قولك أن ذلك من القواعد المقررة في اصول الفقه الاسلامي فهو أول الكلام فمن هذا الذي قرر هذا النوع من الاجماع في اصول الفقه الاسلامي ومن حكم بحجيته فيأتي عليه ما ذكرنا لأن قولك هذا لا اعتبار به ما لم تقم عليه الحجة فإن كانت الحجة هي الاجماع كان دوراً فاسداً لتوقف حجيته على حجيته ولأن حجية الاجماع من الأمور المجعولة بجعل جاعل وهو الشرع وليس هو حجة في نفسه كالقطع فما لم يثبت من طريق الشرع حجيته فليس بحجة في شيء

(أطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم)

لا يدل على حجية اجماع الصحابة

اما الاستدلال بهذه الآية على حجية اجماع الصحابة فباطل وغير صحيح أولا لأن وجوب طاعة اولي الأمر موقوف على معرفة اولي الأمر المعنيين في منطوق الآية ولا سبيل إلى معرفتهم بالآية لاستلزامه الدور الباطل لأنه من التمسك بعموم الدليل في اثبات ما شك في كونه من مصاديقه وهو لا يتم إلا على وجه دائر فبطل أن يكون المراد من اولي الأمر اجماع الصحابة وثانياً ان اصحابه لم يكونوا معصومين لجواز الخطأ على كل واحد منهم فكذلك الجميع بخلاف اولي الأمر فإنه يجب أن يكونوا معصومين وذلك لأن الله تعالى قرن طاعتهم بطاعته على سبيل الجزم ومن قرن الله طاعته بطاعته كذلك يجب أن يكون معصوماً لظهور وحدة السياق واتحاد المتعاطفات في الحكم فكما ان الله تعالى لا يأمر إلا بالصواب فكذلك الرسول (ص) واولي الأمر من بعده وثالثاً ان الاجماع شيء وطاعة اولي الأمر شيء آخر لا يفيد احدهما معنى الآخر عند اطلاقه على أنه يلزم خروج أبي بكر «رض» عن اولي الأمر لأنه لم يكن من اهل الاجماع بل ممن اجتمعوا عليه فتأمل جيداً ورابعاً لم يختلف اثنان من أهل الإيمان في أن علياً (ع) من اولي الأمر المعنيين بقوله تعالى (واولي الأمر منكم) فيكون هو المعنى باجماع الأمة قاطبة دون غيره من المتقدمين عليه وذلك لان كل من قال ان اولي الأمر امراء السرايا أو العلماء أو الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر او أنهم علي والائمة من ولده (ع) يقول بذلك كله في علي «ع» وهذا بخلاف غيره من المتقدمين عليه لوجود الاختلاف فيهم فوجب أن يكون هو الامام بنص هذه الآية للاتفاق على انه هو المقصود بها دون غيره لوجود الاختلاف في ذلك — وعدم الوفاق فيه ويشهد بهذا أيضاً ما تقدم من قول النبي (ص) في الصحيح المتفق عليه من أطاع

علياً فقد أطاعني ومن عصا علياً فقد عصاني وهو حديث شريف صحيح مشهور ولا عبرة بخلافه لعدم كونه من المتفق عليه بين المسلمين فهو شاذ مطروح لا يصادم المجمع عليه الذي لا ريب فيه ولا يخفى ما فيه من الدلالة على ما قلناه وخامساً أن الآية صريحة في ان حكم أولي الأمر في الآية هو حكم الرسول (ص) فكما أن النبي (ص) لا يمكن أن يكون منصوبا من قبل الناس فكذلك أولو الأمر وتلك قضية وحدة المتعاطفين في الحكم ولأن من شرط أولي الأمر العصمة كما يدل عليه منطوق الآية والعصمة من الامور الخفية التي لا يطلع عليها إلا الله فيجب أن يكون النصب من قبله تعالى لا من قبل النـــاس لأنهم يجهلون ما هو الشرط فيهم والمشروط عدم عند عدم شرطه .

(حديث من مات ولم يعرف امام زمانه)

أما الاستدلال بقوله «ص» من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية فلا دلالة فيه على حجية الاجماع وانما يدل على وجوب وجود الامام في كل زمان يجب التعرف به ولا يمكن اثباته بالحديث وتعيينه به لاستلزامه الدور الباطل فلا بد من تعيينه بغير هذا الحديث ألا وهو الاحاديث المتواترة الناصة على خلافة علي (ع) خاصة والائمة من ولده عامـــة فدونكها أدلة قاطعة لازاحة تلك العلة ورفع تلك المضلة اما أنت (يا استاذ) فلما عجزت عن اثبات حجية اجماع الصحابة وأعياك طلبه ادعيت البداهة في حجية اجماعها ظناً منك ان ذلك يمكن وهيهات ذلك فإن الحق أبلج والباطل لجلج .

وثانياً لو سلمنا لك جدلا حجية اجماع الصحابة إلا أن الحجية منوطة باجماع جميع الصحابة فمخالفة بعضهم قادحة في حجيته لعدم حصول القطع بما أجمع عليه البعض فالمخالفة ولو كانت من أحد الصحابة مسقطة له عن الحجية لا سيما انهم خير القرون عندك بلا قيد ولا شرط وقد ثبت قطعاً تخلف جماعة عن هذا الاجماع فبطل أن يكون اجماعاً شرعياً له حجيته لا سيما ان نصوص خلافة علي «ع» مقدمة على هذا الاجماع المدعى وهو بتقدير انعقاده انمـــا حدث بعد وفاة النبي (ص) وانقطـــاع الوحي وبعد أن بايع الجميع علياً (ع) يوم الغدير وشر الامور محدثاتها وكل بدعة ضلالة وكل ذي ضلالة في النار

(السبب في تسمية الخضر حي لحفاظ السنة بالمقفلين)

والغريب منك « يا استاذ » أنا نراك في كتابك لا تأتي على ذكر أحد من مؤرخي السنة وحفاظهم المعروفين في نقد الحديث سواء في ذلك المتقدمين منهم والمتأخرين ممن اجمع اهل السنة جميعاً على انهم من المحققين للثقات والناقدين المميزين لصحيح الحديث من سقيمه الاوترميه

بالغفلة تارة وبالبلاهة طوراً وبالسذاجة اخرى فإذا كان هؤلاء من حملة الآثار واهل الاثبات من امناء التاريخ عند أهل السنة في مختلف الادوار بمختلف الأجيال من عصر الصحابة والتابعين وتابعيهم إلى يومنا هذا من البله المغفلين ومن النـــاس السذج أو انهم يضعون الاحاديث واصحاب علي «ع» عندك طبعاً كلهم مغالون وكذابون يضعون الأحاديث في حق صاحبهم فما بقي حينئذ على وجه الارض احد غير مغفل ولا ابله ولا كذاك إلا أنت ولله الحمد فانك «ذكي لوذعي المعي فطن لبيب اريب لك بصيرة نافذة وفكرة وقادة ونظرية صائبة وطبيعة نقادة تزن الأشياء بموازين عقلية وشرعية كلها صحيحة» فهل يا ترى للعته والجنون معنى غير هـــذا فاخبرونا يا اولي الألباب نسأل الله تعالى له العافية ولتكن على ثقة من أن الحضرمي لم يقل في حفاظ السنة وثقاتهم في الحديث الذين رووا الأحاديث في فضل أمير المؤمنين علي (ع) انهم مغفلون جاهلون إلا لأنهم جهلوا وغفلوا عن انها ستكون سلاحاً مرهفا في أيـــدي خصوم الحضرمي يصيبون به مقتله ويرجعون كل طعنة من طعناته إلى نحره لا لانهم جاهلون مغفلون حقيقة إذ لا يعقل ان يكونوا مغفلين جاهلين بروايتهم لهذه الأحاديث ولا يكونوا مغفلين جاهلين بروايتهم لما في فضل ابي بكر وعمر وعثمان (رض) وغيرهم من الصحابة لان الكل من واد واحد وحكمها واحد وموضوعها واحـد فكيف لا يعقل أن يكونوا مغفلين جاهلين فيها جميعا وليس هذا (يا استاذ) بالأمر الذي ينطلي على السذج من الناس إذ لا يعقل أن يكونوا هؤلاء الحفاظ على كثرتهم وسعة اطلاعهم في الحديث وقوة تحقيقهم فيه كلهم مغفلين جاهلين على حد تعبيرك ولكن الحق في ذلك ان الدواعي الكثيرة قد استغفلت فطرتهم فاغتنمت الحقيقة منهم فرصتها فرووا هذه الاحاديث لنا «ويأبى الله إلا أن يظهر الحق على لسان خصمه»

هذا آخر ما كتبناه باختصار في ردنا على «كتاب رد السقيفة» ومن الله وحده نستمد المعونة انه ولي التوفيق

تم استنساخه في بصرة العراق في اليوم التاسع من جمادى الاولى
سنة ١٣٧٢ هـ على مهاجرها وآله وصحبه الكرام
أفضل الصلاة والسلام

الفهرس

الصفحة	
٢	الديباجة
٤	الصحابي ومعناه
٦	آية كنتم خير أمة اخرجت للناس
٨	آية والسابقون الاولون
١٠	والسابقون السابقون
١١	في التأدب مع الصحابة
١٣	حديث الحوض
١٤	لا يجوز حسن الظن بالكل ولا تأويل ما وقع بينهم
١٥	ليس كل الصحابة مجتهدين
١٨	في عصمة غير الأنبياء «ع»
١٩	الادلة على عصمة الامام
١٩	آية المباهلة
٢١	آية التطهير
٢١	حديث علي «ع» مع القرآن والقرآن مع علي «ع»
٢٢	حديث ان علياً وذريته لم يخرجوكم من باب هدى
٢٢	حديث المحبة
٢٣	حديث المنزلة
٢٣	اعمال المستخلفين بعد رسول الله «ص»
٢٣	اعمال الخليفة الأول «رض»
٢٦	اعمال الخليفة الثاني «رض»
٢٧	اعمال الخليفة الثالث
٣٠	اعمال أمير المؤمنين علي بن ابي طالب «ع»

صفحة	
٣١	مخالفات الخلفاء (رض) وغيرهم لفعل رسول الله «ص» وقوله
٣٤	مخالفة الخلفاء للنبي «ص» بعد وفاته «ص»
٣٧	المتخلفون عن البيعة
٣٨	الاجماع وفساده
٤٠	حديث القرون وما فيه
٤٢	دلالة العقل على بطلان حديث القرون
٤٤	القرون الاول ليس كلهم صادقين
٤٦	حديث صلاة ابي بكر وبطلانه
٤٩	حديث الحوض
٥٠	حديث ستفترق
٥١	الفرقة الناجية
٥١	التتمة تقتل نفسها
٥٢	آية الانقلاب على الأعقاب
٥٣	في تحقيق الاستفهام من كلامه (ص)
٥٥	اختيار الأمة ومعنى آية ما كان لهم الخيرة
٥٨	الخلافة ليست بقضاء الناس
٥٩	اهل الحل والعقد
٦١	قول عمر «رض» بيعة ابي بكر فلتة
٦٤	خلافة ابي بكر (رض) ليست رحمة
٦٥	آية وشاورهم في الأمر لا يدل على صحة اختيارهم
٦٦	قول الحضرمي ان كلا من ابي بكر وعمر اعلم من علي «ع»
٦٨	النص على خلافة علي «ع» ومناقشته فيه

صفحة

٦٨ الطريق إلى معرفة النص وغيره
٦٩ آية الولاية
٧١ آية وأولو الارحام بعضهم اولى ببعض
٧٢ حديث المنزلة
٧٢ حديث الائمة من قريش
٧٣ قول ابي بكر (رض) رضيت لكم احد الرجلين
٧٤ اشارة عائشة (رض) على عمر بالاستخلاف
٧٦ قول ابي بكر (رض) هذا اورد في الموارد
٧٧ ترك الاستخلاف
٧٩ الاجماع لم ينعقد وليست الخلافة كرئاسة شيخ عشيرة
٨١ قول عمر «رض» اقتلوا سعداً
٨٢ حديث الغدير
٨٣ من هو مالك بن نويرة
٨٤ السبب في قتل خالد لمالك
٨٥ قول عمر لابي بكر اقم الحد على خالد
٨٦ ابو بكر كان يهب سيئات خالد لحسناته
٨٦ عمل خالد بن الوليد
٨٧ زيادة توضيح من اعمال خالد
٨٧ محاورة متمم بن نويرة اخي مالك مع ابي بكر «رض»
٨٨ مفاتحة الحضرمي علماء السنة بالاعراض عن احاديث النبي (ص)
٩٠ الاجتهاد
٩١ الأنبياء لا ينطقون عن اجتهاد
٩٢ في وطء الزوجة ديوا
٩١ اوليات ابي بكر

صفحة

٩٦ قوله «ص» انكن لانتن صواحب يوسف «ع»
٩٧ من هم اهل البيت
١٠٠ الاخبار الواردة في علي عليه السلام
١٠٠ الميزان في قبول الحديث عن العلماء
١٠٢ كلمة في امير المؤمنين علي عليه السلام
١٠٣ قول الفيلسوف كارليل في علي عليه السلام
١٠٤ الاستشهاد بقول عائشة
١٠٥ آية وانذر عشيرتك الاقربين
١٠٨ حديث الاخوة
١٠٩ آية الغار لا دلالة فيها على الفضيلة لأبي بكر (رض)
١١١ القول في الوراثة
١١١ حديث لا نورث
١١٣ الوصاية ومعناها
١١٤ برز الايمان كله إلى الشرك كله
١١٦ غزوة خيبر
١١٧ تكذيب الحضرمي لحديث المنزلة
١٢٠ منازل هارون (ع) من موسى (ع)
١٢١ حديث سد الأبواب إلا باب علي (ع)
١٢١ حديث يا علي لا يحبك إلا مؤمن
١٢٤ حديث الطير
١٢٤ حديث انا مدينة العلم وعلي بابها
١٢٧ قوله القاعدة في تخطيط المدينة ان يكون لها ابواب
١٢٨ حديث علي اقضاكم
١٢٩ علي مع الحق والحق مع علي
١٣١ العصمة تجوز لغير الأنبياء (ع) من البشر
١٣١ وجود المخصص لآية الانقلاب

صفحة	
١٣٢	لكل نبي وصي ووارث ، ان وصيي ووارثي علي بن ابي طالب
١٣٣	حديث الوصية
١٣٣	حديث عائشة في الوصية
١٣٥	ان علياً مني وانا من علي لا يؤدي عني إلا انا او علي
١٣٥	ان علياً مني وانا مـــن علي وهو ولي كل مؤمن من بعدي
١٣٥	أنت ولي كل مؤمن من بعدي
١٣٦	قول عمر (رض) لقد اعطي علياً (ع) ابن ابي طالب ثلاثا
١٣٧	حديث الثقلين
١٣٩	يزيد بن معاوية
١٤٠	آية انما وليكم الله ورسوله
١٤٠	آية الولاية ليست عامة في كل مؤمن
١٤٢	قوله ما قيمة خاتم لا يساوي درهما
١٤٢	نزول ثلثمائة آية في علي «ع»
١٤٣	حقد الحضرمي وبغضه لعلي «ع»
١٤٤	لو علم الله في غير علي خيراً لانزل فيه قرآنا

صفحة	
١٤٤	ما يزيد غيظ الحضرمي
١٤٥	آية المباهلة في قول الحضرمي
١٤٥	بعث اسامة
١٤٧	حديث آتوني بدواة و كتف
١٤٧	كلمة الخليفة عمر كانت حائلة
١٤٨	قوله ان عمر اراد التخفيف في قوله
١٤٨	الكتاب مشتمل على النص في خلافة علي «ع»
١٤٩	الامامة باختيار الله
١٥١	علي (ع) لم يبايع ابا بكر (رض)
١٥٣	نص النبي (ص) على علي (ع) لا يوجب خروج احد عن الاسلام
١٥٤	الاشادة بذكر علي لا ينقص قدر الصحابة الكرام
١٥٥	اهتمام النبي بامر علي كان من امر الله تعالى
١٥٦	الاجتماع في السقيفة لا حجية فيه
١٥٧	أطيعوا الله وأطيعوا الرسول واولي الأمر منكم
١٥٧	لا يدل على حجية اجماع الصحابة
١٥٨	حديث من مات ولم يعرف امام زمانه
١٥٨	السبب في تسمية الحضرمي لحفاظ السنة بالمغفلين

«المصادر»

١ القرآن الكريم
٢ تفسير البغوي
٣ تفسير ابن جرير
٤ تفسير البيضاوي
٥ تفسير النيشابوري
٦ تفسير الرازي
٧ تفسير السيوطي
٨ تفسير الخازن
٩ تفسير ابي السعود
١٠ تفسير الثعلبي
١١ تفسير محمد عبده
١٢ صحيح البخاري
١٣ صحيح مسلم
١٤ صحيح الترمذي
١٥ صحيح ابن ماجه
١٦ الجامع الصغير
١٧ مسند احمد
١٨ مستدرك الحاكم
١٩ تلخيص المستدرك
٢٠ الصواعق المحرقة
٢١ الروضة البهية
٢٢ حلية الاولياء
٢٣ كنز العمال
٢٤ منتخب كنز العمال
٢٥ تاريخ السيوطي
٢٦ تاريخ الطبري
٢٧ تاريخ ابن الاثير
٢٨ الامامة والسياسة
٢٩ السيرة الحلبية
٣٠ السيرة النبوية
٣١ تاريخ الخميس
٣٢ كتاب الحضرمي نفسه
٣٣ بلاغات النساء
٣٤ النزاع والتخاصم
٣٥ رسالة الجاحظ
٣٦ تاريخ الخطيب البغدادي
٣٧ كامل ابن الاثير
٣٨ نقض العثمانية
٣٩ طبقات ابن سعد
٤٠ وفيات الاعيان
٤١ الاصابة
٤٢ تذكرة الحفاظ
٤٣ الخصائص العلوية
٤٤ فتح الباري
٤٥ الملل والنحل
٤٦ الرياض النضرة
٤٧ الاستيعاب
٤٨ عقد الفريد
٤٩ شرح ابن ابي الحديد
٥٠ ميزان الاعتدال
٥١ منهاج ابن تيمية
٥٢ كتاب الفضل بن روز بهان
٥٣ القاموس
٥٤ نهاية ابن الاثير
٥٥ ميزان الشعراني
٥٦ ابو الشهداء
٥٧ حياة محمد «ص»
٥٨ الموطأ

هذه المصادر كلها لاكابر اعلام السنة وحفاظها سواء في الحديث أو التفسير او التاريخ قد اعتمدنا عليها في هذا الكتاب وليس فيها كتاب واحد لخصوم الحضرمي واعدائه وهناك غير هذا أيضاً لم يجده القارىء في مطاوي الكتاب والله الموفق إلى الصواب .

﴿ تنبيـــه ﴾

نظراً لقلة الغلطات المطبعية في هذا الكتاب فقد عدلنا
عن الاشارة اليها واوكلنا امر تصحيحها الى القراء الكرام

14316579
COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES
0114316579
BUTLER STACKS

BP
193
Q3

DUE:
ISWG: FEB 15 1990

OCT 11 1967

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE
CU55341950
BP193 .Q3
Radd ala Radd al-Saq